الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
**République Algérienne Démocratique et Populaire**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

**Université Mohamed KHIDHER -Biskra**
**Faculté des Sciences Economiques,**
**Commerciales et des Sciences de Gestion**
**Département des Sciences Commerciales**

**جامعة محمد خيضر– بسكرة**
**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**
**قسم العلـــوم التجـــاريـــة**

# الموضـــــــــــــــوع

# دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

## دراسة حالة مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB –بسكرة-

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة**

تخصص: محـــــاسبة وتدقيـــق

**إعداد الطالبان:**
نور الهدى سلمي
عبير فتاح

**الأستاذ المشرف:**
نبيل قطاف

**لجنة المناقشة**

| الرقم | أعضاء اللجنة | الرتبة | الصّـفـة | مؤسسة الانتماء |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ناصر محدة | أ.م.ب | رئيسا | **جامعة بسكرة** |
| 2 | نبيل قطاف | أ.م.أ | مشرفا | **جامعة بسكرة** |
| 3 | وليد بن تركي | أ.م.ب | ممتحنا | **جامعة بسكرة** |

**السنة الجامعية: 2019 /2020**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
**République Algérienne Démocratique et Populaire**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

**Université Mohamed KHIDHER -Biskra**
**Faculté des Sciences Economiques,**
**Commerciales et des Sciences de Gestion**
**Département des Sciences Commerciales**

**جامعة محمد خيضر– بسكرة**
**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**
**قسم العلـــوم التجـــاريـــة**

# الموضـــــــــــــــوع

# دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

## دراسة حالة مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB –بسكرة-

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة**

تخصص: محـــــاسبة وتدقيـــق

**إعداد الطالبان:**
نور الهدى سلمي
عبير فتاح

**الأستاذ المشرف:**
نبيل قطاف

**لجنة المناقشة**

| الرقم | أعضاء اللجنة | الرتبة | الصّـفـة | مؤسسة الانتماء |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ناصر محدة | أ.م.ب | رئيسا | **جامعة بسكرة** |
| 2 | نبيل قطاف | أ.م.أ | مشرفا | **جامعة بسكرة** |
| 3 | وليد بن تركي | أ.م.ب | ممتحنا | **جامعة بسكرة** |

**السنة الجامعية: 2019 /2020**

بسم الله الرحمن الرحيم

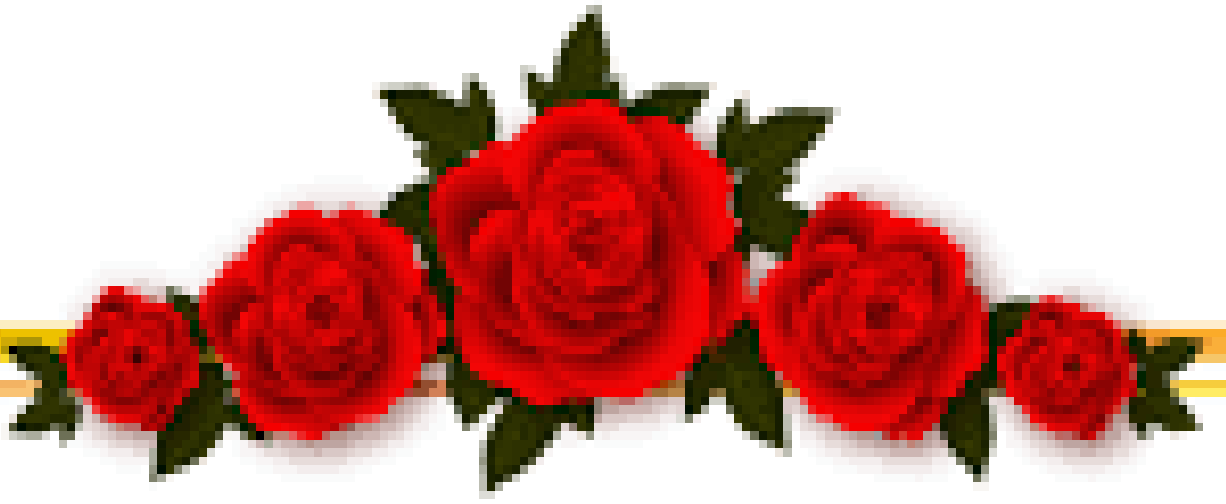

# شكر وتقدير

تتناثر الكلمات حبرا وحبا .....

لكل من علمني .....

ومن أزال غيمة جهل مررت بها .....

يرتاح العلم الطيب .....

ولكل من أعاد رسم ملامحي .....

اهدي تحية شكر وتقدير الى امي ، وابي ، واخوتي ، أصدقائي ، صديقاتي ، واهدي تحية خاصة الى شخصا ساعدني كثيرا ووقف بجانبي ، وكل من اساتذتي ، وكل من هو على راس العلم والتعليم

شكرا جزيلا

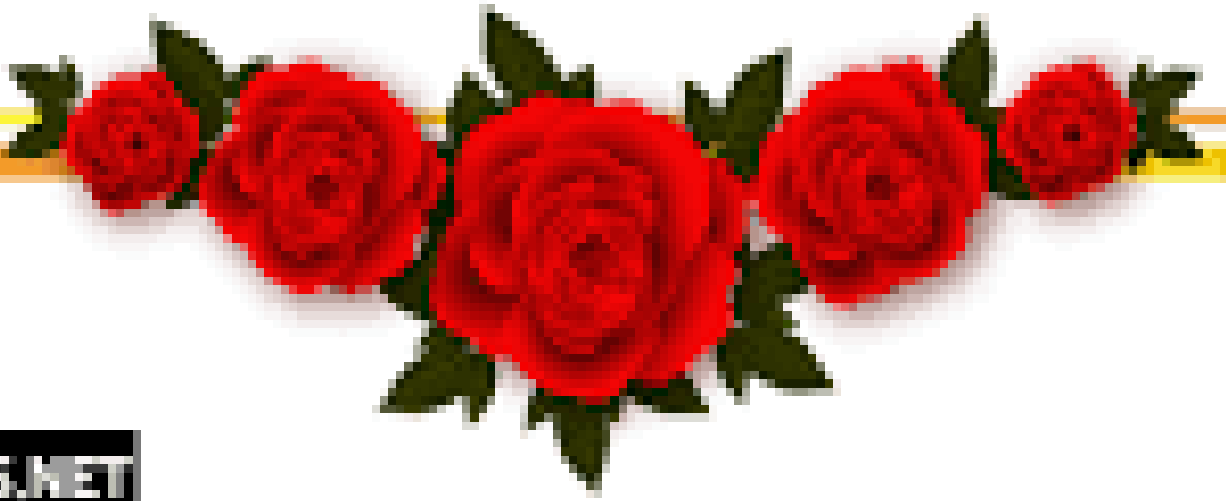

FHRAS.NET

# الإهـــــداء

الحمد لله الذي جعلنا نصل إلى هذه المرتبة في العلم,أهدي عملي إلى:

الارض الطيبة التي تحملت مصائب الدهر ورغم النوائب لاتزال شامخة بلدي الجزائر

الى تاج راسي الذي كان دوما بجانبي نورا يبحث عن درب علمي,الى الذي بذل كل ما استطاع من اجل مستقبلي الى معبد الحب و الحنان الى من أعطى و لم يطلب مني  الى من تمنى لي اكثر من نفسه أبي حفظه الله

الى من هي رمز سعادتي وامل حياتي الى أمي وسادة للحب  والحنان الى من شاركتني كل الافراح و الاحزان التي أعطت دون أن تنتظر شكرا او مقابل

من راحتها باعت ولسعادتي اشترت الى احلى لفض على لساني امي الحبيبة حفظها الله .

الى اسري فؤادي و نور حياتي على شاطئ رسمت فيه سفن أفراحي و احزاني الى انوار عيني الذي كلما نظرت اليه ازدت تعلقا بالحياة و رايت في عينه اصدق البسمات الى سندي و قوتي في الحياة الى توأم روحي هيثم حفظه الله .

الى اخوتي حفظهم الله و رفيقاتي في الجامعة و صديقات الحياة

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على أهم جوانب المراجعة الداخلية والأداء المالي وطبيعة العلاقة بينهما. ومن خلال دراسة حالة مؤسسة النسيج و التجهيز **TIFIB**– بسكرة –، تم التوصل إلى العديد من النتائج مفادها أن المراجعة الداخلية وظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق إجراءاتها وسياساتها ، وتحقيق أهدافها بكفاءة ، و أنها تساهم في تحسين الأداء المالي من خلال معرفة مواطن القوة و الضعف و تصحيح الانحرافات ومعالجتها مما يوفر معلومات يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة ، حيث تعكس هذه الأخيرة قوة المؤسسة مما يساهم في تحسين أداءها المالي.

**الكلمات المفتاحية: المراجعة ، المراجعة الداخلية ، الأداء ، الأداء المالي.**

**abstract**

This study aims to know the role of internal audit in improving the financial performance of the economic institution by identifying the most important aspects of internal audit ,financial performance and the nature of the relationship between them. Through the case study of the Textile and Equipment –BISKRA- corporation many results were reached that the internal audit is a function that helps the organizations management to implement its procedures and policies and achieve its goals efficiently and that it is in improving financial performance through knowledge of strengths and weaknesses and correcting deviations and addressing them. It provides reliable information in making rational decisions which contributes to improving its financial performance.

**Key words :**

Audit , Internal audit , performance Financial , performance.

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | **-** |
| **الاهداء** | **-** |
| **الملخص** | **I** |
| **فهرس المحتويات** | **II** |
| **فهرس الأشكال** | **III** |
| **فهرس الجداول** | **IV** |
| **فهرس الاختصارات** | **V** |
| **مقدمـــة** | **أ-ط** |
| **الفصل الأول: الإطارالنظري للمراجعة الداخلية** | |
| **تمهيد** | **02** |
| **المبحث الأول : عموميات حول المراجعة** | **14-3** |
| المطلب الأول : نشأة و تعريف المراجعة | **6-3** |
| المطلب الثاني : أهداف أهمية و المراجعة | **9-7** |
| المطلب الثالث : أنواع المراجعة و معاييرها | **14-9** |
| **المبحث الثاني : ماهية المراجعة الداخلية** | **21-15** |
| المطلب الأول : نشأة و مفهوم المراجعة الداخلية | **17-15** |
| المطلب الثاني : أهمية و أهداف المراجعة الداخلية | **20-18** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : خصائص المراجعة الداخلية | **21-20** |
| **المبحث الثالث : أساسيات المراجعة الداخلية** | **32-21** |
| المطلب الأول : أنواع المراجعة الداخلية و مقوماتها | **24-21** |
| المطلب الثاني : معايير المراجعة الداخلية | **29-25** |
| المطلب الثالث : العلاقة بين المراجعة الداخلية و المفاهيم الأخرى | **32-30** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **33** |
| **الفصـــل الثانـــي: مدخل للأداء المالي و علاقته بالمراجعة الداخلية** | |
| **تمهيد** | **35** |
| **المبحث الأول : ماهية الأداء المالي** | **44-36** |
| المطلب الأول : مفهوم الأداء و الأداء المالي | **38-36** |
| المطلب الثاني : أهمية و أهداف الأداء المالي | **41-38** |
| المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء المالي | **44-41** |
| **المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي** | **57-44** |
| المطلب الأول : أنواع الأداء المالي | **46-44** |
| المطلب الثاني : معايير الأداء المالي | **47-46** |
| المطلب الثالث : مؤشرات الأداء المالي | **57-47** |
| **المبحث الثالث : دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي** | **64-58** |
| المطلب الأول : علاقة المراجعة الداخلية بالأداء المالي | **59-58** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني : دور تقرير المراجع الداخلي في تحسين الأداء المالي | **60-59** |
| المطلب الثالث : دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية | **64-60** |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **65** |
| **الفصل الثالث : مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة النسيج و التجهيز – TIFIB – بسكرة** | |
| **تمهيد** | **67** |
| **المبحث الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية SONITEX** | **72-68** |
| المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الأم SONITEX سابقا | **68** |
| المطلب الثاني: تعريف مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة محل الدراسة TIFIB | **69-68** |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة TIFIB | **72-69** |
| **المبحث الثاني: العلاقة بين المراجعة الداخلية و المؤشرات المالية بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB** | **94-73** |
| المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للفترة (2015-2017) | **76-73** |
| المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج للفترة (2015-2017) | **78-76** |
| المطلب الثالث: قياس الأداء المالي بمؤسسة النسيج و التجهيز | **94-80** |
| **المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB** | **99-94** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: خطوات عملية المراجعة بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB | **97-94** |
| المطلب الثاني: مراجعة عناصر الأصول و الخصوم و جدول حساب النتائج | **97** |
| المطلب الثالث : نقاط القوة و الضعف بالمؤسسة | **99-98** |
| **خلاصة** | **100** |
| **الخاتمة العامة** | **104-102** |
| **قائمة المراجع** | |
| **قائمة الملاحق** | |

# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أبعاد الأداء المالي | 38 |
| 02 | علاقة المراجعة الداخلية بالأداء المالي | 59 |
| 03 | دورة حياة المراجعة الداخلية | 64 |
| 04 | شروط التوازن المالي | 82 |
| 05 | تطور نسبة التداول للفترة (2015-2017) | 83 |
| 06 | تطور نسبة السيولة السريعة للفترة (2015-2017) | 84 |
| 07 | تطور نسبة السيولة الفورية للفترة (2015-2017) | 86 |
| 08 | تطور نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول للفترة (2015-2017) | 87 |
| 09 | تطور نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة للفترة (2015-2017) | 88 |
| 10 | تطور معدل دوران إجمالي الأصول خلال الفترة (2015-2017) | 90 |
| 11 | تطور نسبة صافي الربح خلال الفترة (2015-2017) | 91 |
| 12 | تطور المردودية المالية للفترة (2015-2017) | 92 |
| 13 | تطور المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2015-2017) | 94 |

# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | التطور التاريخي للمراجعة و أهدافها | 04 |
| 02 | الفرق بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية | 30 |
| 03 | الميزانية المالية جانب الأصول للسنوات 2015-2016-2017 | 74-73 |
| 04 | الميزانية المالية جانب الخصوم للسنوات 2015-2016-2017 | 76-75 |
| 05 | عرض جدول حساب النتائج للفترة (2015-2017) | 78-76 |
| 06 | اعداد الميزانية المختصرة للفترة (2015-2017) | 79 |
| 07 | رأس المال العامل الصافي الاجمالي (2015-2017) | 80 |
| 08 | احتياج رأس المال العامل للفترة (2015-2017) | 81 |
| 09 | الخزينة للفترة (2015-2017) | 81 |
| 10 | نسبة التداول للفترة (215-2017) | 83 |
| 11 | نسبة السيولة السريعة للفترة (2015-2017) | 84 |
| 12 | نسبة السيولة الفورية للفترة (2015-2017) | 85 |
| 13 | نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الأصول (2015-2017) | 87 |
| 14 | نسبة الديون طويلة الأجل الى الأصول الثابتة( 2015-2017) | 88 |
| 15 | معدل دوران اجمالي الأصول | 89 |
| 16 | نسبة صافي الربح خلال الفترة (2015-2017) | 91 |
| 17 | المردودية المالية خلال الفترة (2015-2017) | 92 |
| 18 | المردودية الافتصادية خلال الفترة (2015-2017) | 93 |
| 19 | مواطن القوة و الضعف لمؤسسة النسيج و التجهيز | 99 |

# قائمة الاختصارات

| الاختصار | الشرح باللغة الأجنبية | الشرح باللغة العربية |
|---|---|---|
| EVA | Economic value added | القيمة الاقتصادية المضافة |
| MVA | Market value added | القيمة السوقية المضافة |
| NOPAT | Net operating profit after tax | النتيجة التشغيلية بعد الضرائب |
| WACC | Weighted average cost of capital | المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال |

# مقـــدمـــــة

# مقدمة

عرفت المؤسسات العديد من التغيرات خلال الفترة الأخيرة خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية, مما استدعى ظهور المراجعة كأحد العلوم القائمة بذاتها مما جعل لها خصائص تتميز بها عن المحاسبة، حيث أن المراجعة تظهر مدى كفاءة المحاسب، بغض النظر عن التكامل بين المحاسبة و المراجعة إلا أن هناك اختلافات بينهما. إذ نجد أن وظيفة المحاسبة تهتم بالتسجيل و قيد العمليات أولا بأول و إعطاء أرقام صحيحة عن وضعية المؤسسة لكن المراجعة تأتي بعدها، حيث تقوم بفحص و قياس ما أعدته المحاسبة أي أنها تهتم بنتائج المحاسبة. فالمراجعة تقوم بتحليل ما جاءت به المحاسبة، ونظرا للتطور الكبير الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية عبر الزمن و الذي من أبرزه انفصال الملكية عن التسيير، توسع نطاق المبادلات التجارية و تشابكها و كبر حجم المشاريع جعل الملاك لا يتطلعون بشكل مباشر و بقدر كاف على واقع المؤسسة , كما صعب على مجلس الإدارة تسييرها, و بعد المشكلات التي ظهرت في المؤسسات من فضائح مالية , تلاعبات و إفلاس العديد منها بسبب نقص الممارسات و الإجراءات في الإدارة, دعت الحاجة إلى ظهور المراجعة الداخلية كوظيفة مستقلة بالمؤسسة, و باعتبار أنها تقوم بفحص و تقييم كفاءة كافة الإجراءات الأخرى و التأكد من سلامة البيانات المالية و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية و رفع الكفاءة التشغيلية زاد الاهتمام بها, وخير ما يبرر ذلك هو مبادرة معهد المراجعين الداخليين إلى تطوير كل من المعايير الدولية للمراجعة، و المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية و التطور في نطاق المراجعة الداخلية يتطلب تطورا موازيا في الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي ، و نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها المراجعة الداخلية كونها تساعد المؤسسة على التطور و النمو مما استدعى الاهتمام بالوظيفة المالية داخل المؤسسة التي تهتم بكيفة الحصول على الأموال و مصادرها و كيفية انفاقها و دراسة الاحتياجات المالية المتعلقة بالمؤسسة و ذلك لضمان بقاء المؤسسة و استمراريتها ذلك يبقى مرهون بمستوى الأداء المالي الجيد.

يشكل الأداء المالي محورا مهما في نجاح المؤسسة و المساهمة في بنائها فهو يعبر عن مدلى قدرة المؤسسة على الاستمرار و البقاء في ظل التفاعل مع المحيط الداخلي و الخارجي، كما أنه يحمل صورة عن مستقبل المؤسسة

إذ أنه يعتبر وسيلة تنبئية تساعد المؤسسة على توقع الوضع المالي مستقبلا و دق ناقوس الخطر في حالات مشاكل قد تتعرض لها المؤسسة ، و مساعدة المؤسسة على التكيف مع مختلف التغيرات التي تواجه المؤسسة .

إن نمو المؤسسة لا يتحقق إلا من خلال تحسين الأداء المالي حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية تساهم بشكل كبير في عملية التحسين حيث أنها تقوم بفحص جودة الأداء كما أنها تعد أداة مثلى للحكم عليه ولا يتحقق ذلك الا من خلال توفر مجموعة من المقومات و الركائز التي تساعد في تقديم صورة واضحة عن الأداء المالي داخل المؤسسة

وقد حاولنا في دراستنا هذه الربط بين المراجعة الداخلية و الأداء المالي على اعتبارهما عنصرين حساسين داخل المؤسسة حيث سنقوم بتسليط الضوء على دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لوجود ترابط كبير بينما.

## إشكالية البحث

تعد المراجعة الداخلية أداة هامة للتعرف على واقع الأداء المالي داخل المؤسسة من خلال فحص العمليات و معرفة الوضعية المالية بالمؤسسة عن طريق القيام عميقة مما يسمح لنا بالتوصل إلى تقييم نهائي يتصف بالواقعية و ينسجم مع النتائج المتحصل عليها سابقا.

بغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بتفصيل أكثر ، سنحاول من خلال هذا العمل الإجابة على سؤال الإشكالية التالي:

**ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة ؟**

للإجابة عن هذا السؤال سيتم التطرق إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هي أهمية المراجعة الداخلية و هل تقدم إضافة للمؤسسة ؟

- ماهو الأداء المالي و ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في قياس الأداء المالي ؟
- هل تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

## فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة السابقة سيتم الانطلاق من الفرضيات الموالية:

- للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة حيث تمكن المؤسسة من اكتشاف نقاط القوة و الضعف لديها ، مما يسمح لها بتقديم إضافة للمؤسسة.
- الأداء المالي يبين مدى كفاءة و فعالية المؤسسة الاقتصادية من خلال مساهمة المؤشرات المالية في تحديد مستوى الأداء.
- تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي من خلال اكتشاف الانحرافات و تصحيحها في الوقت الملائم.

## مبررات اختيار الموضوع

من أهم المبررات التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي :

**I. المبررات الذاتية:**

- الاهتمام والميل الشخصي للخوض في مهنة المراجعة الداخلية .
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال المراجعة الداخلية.
- كون الموضوع له علاقة بالتخصص .

**II. المبررات الموضوعية:**

- الدور الكبير الذي يلعبه الأداء المالي في تحديد مكانة المؤسسة .
- المكانة التي تحظى بها المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية .

## أهمية موضوع البحث

تكمن أهمية الموضوع من الأهمية التي تحظى بها المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، من خلال خدماتها الاستشارية والتأكيدية، والذي بدوره يعد أمرا مهما وحيويا يساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها و كون الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.

## أهداف البحث

تتمثل الأهداف المنتظرة من تناول هذا الموضوع في :

- التعرف أكثر على المراجعة الداخلية، ووظيفتها في المؤسسة.
- تحديد العلاقة الموجودة بين كل من المراجعة الداخلية و الأداء المالي .

## حدود الدراسة

### I. الحدود الموضوعية

سندرس دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة.

### II. الحدود المكانية

ستجرى الدراسة بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB– بسكرة –.

### III. الحدود الزمانية:

يتمحور حول مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي خلال الفترة (2015-2017).

**الدراسات سابقة**

نظرا لأهمية الموضوع فإن غالبية المؤسسات والباحثين بالأخص اجتهدوا في هذا الميدان من البحث، محاولة للوصول إلى أدق التقنيات التي تساعد على الكشف عن معوقات تحقيق المؤسسات لنتائج جيدة، ذلك تفاديا للوقوع في أزمات يصعب حملها مستقبلا مثلا الإفلاس، إلى أن المجال شاسع وخصب فإن البحوث تطرقت إليه لكن من جوانب مختلفة، ومن بين هذه البحوث مايلي :

- **شعباني لطفي، المراجعة الداخلية، مهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مع دراسة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك**، مذكرة ماجستير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة، باعتبارها أداة فعالة ومحاولة إظهار الأعمال التي تقوم بها ومدى مساهمتها في خلق قيمة مضافة في حالة ما إذا تم استغلالها من طرف الإدارة، كما أنه تطرق لإسهامات المراجعة الداخلية في التسيير والى معايير المراجعة المتعارف عليها والتي كانت سارية في ذلك الوقت ، من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن المراجعة الداخلية تعد أداة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة، حيث تعمل على تطوير و تحسين أنظمة الرقابة الداخلية.

يتمثل الفرق بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية أنها تناولت المراجعة الداخلية كأداة لمنع حدوث و تقليل الأخطاء فقط و لم تتطرق التي تقدمها المراجعة الداخلية، بينما الدراسة الحالية فقد تناولت مختلف الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية.

- **عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ، دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG و ادارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن و الكويت للتجارة و الاستثمار ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية من خلال التعرف على أوجه النقاط المشتركة بينهما و أهم النتائج التي توصلت اليها هي أن هناك جوانب من القصور التي تؤثر على جودة المراجعة الداخلية منها عدم كفاية عدد المراجعين الداخليين ، و أن إدارة المراجعة الداخلية لا تتمتع بالاستقلالية المناسبة .

من أهم الفروقات الموجود بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية هي أنها تطرقت للأهداف التقليدية للمراجعة الداخلية التي جعلت من مهمتها محدودة جدا، و كذا اقتصرت على التكامل بينها و بين المراجع الخارجي فقط ، بينما الدراسة الحالية اهتمت بعلاقة المراجعة الداخلية بكافة الوظائف داخل المؤسسة و التي وسعت من مهمتها و كذا مساهمتها في تحسين الأداء المالي.

- **بزقراي حياة ، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجاية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2011**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة توضيح مفهوم الأداء المالي و مؤشرات تقييمه و كيفية الاستغلال الأمثل للمعلومة المحاسبية و مصادرها من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يساعد على تحسين الاختلالات، و ام المعلومة المحاسبية يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.

الفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية هو أن الدراسة السابقة تطرقت لتحسين الأداء المالي من خلال المعلومة المحاسبية بينما الدراسة الحالية فقد تناولت دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي حيث أنها أكثر شمولية.

- **عادل حسن محمد الشيخ إسماعيل، دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين بجمهورية السودان و المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2016**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في قطاع التأمين لكل من جمهورية السودان والمملكة العربية من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي

ضعف وعي الإدارة العليا بأهمية المراجعة الداخلية، و أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية و تقويم الأداء المالي.

الفرق بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية هو أن الدراسة السابقة ركزت على رفع الكفاءة بينما وقد استخدمت أسلوب العينة في عرض وتفسير النتاج بينما الدراسة الحالية فقد ركزت على تحسين الأداء المالي الذي يشمل الكفاءة و الفعالية معا و قد استخدمت مؤشرات قياس الأداء المالي في عرض و تفسير النتائج.-

**المنهج المتبع**

للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الذي يتلائم مع الموضوع ، كما سنعتمد على دراسة حالة، الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة

**هيكلة البحث**

لقد حاولنا في بحثنا هذا الإلمام بجوانب الموضوع و ذلك من خلال تقسيمه الى جزئين : جزء نظري يحتوي على مفاهيم حول الموضوع . وجزء تطبيقي يتضمن الدراسة الميدانية لمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB- بسكرة -.

حيث في الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للمراجعة الداخلية بحيث ينقسم الى ثالاث مباحث وهي كالتالي: المبحث الأول يتمحور حول عموميات حول المراجعة ، اما المبحث الثاني يتمحور حول ماهية المراجعة الداخلية ، اما المبحث الثالث يتمحور حول أساسيات المراجعة الداخلية.

كما تطرقنا في الفصل الثاني إلى مدخل للأداء المالي وعلاقتها بالمراجعة الداخلية حيث يتضمن ما يلي: المبحث الأول حول ماهية الأداء المالي ، اما المبحث الثاني حول عموميات حول الأداء المالي ، اما المبحث الثالث دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي .

أما في الفصل الثالث فسوف نتطرق إلى الدراسة الميدانية في مؤسسة التجهيز والنسيج TIFIB–بسكرة.

**صعوبات البحث**

- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف المؤسسة.
- صعوبة اجراء الدراسة التطبيقية بسب وباء كوفيد 19.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للمراجعة الداخلية

**تمهيد**

إن التطور الاقتصادي الذي عرفته المؤسسات و زيادة حجم المعاملات نتج عنه تعدد في وظائفها و توسع أنشطتها مما جعل من الصعب التحكم فيها, فدعت الحاجة لوجود تسيير كفئ لهذه الأنشطة و الوظائف الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير مؤسساتهم في ظل الأخطار التي تواجهها، بعبارة أخرى فصل الملكية عن التسيير, كل هذه التغيرات أدت إلى استحداث وظيفة جديدة بالمؤسسة تعرف بالمراجعة الداخلية و التي كانت نتيجة هذا التطور والتي تعد فرعا من فروع المراجعة التي تحظى باهتمام عالي من طرف كثير من المدراء ان ظهور المراجعة كان أمرا حتميا بسبب حجم المؤسسات وتشعب أنشطتها، و ذلك لضمان تسيير كفئ للموارد و ضمان التتبع المستمر لكافة الأنشطة و التوجيه الأفضل للعمل و ضمان حسن سيرورته .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق للمراجعة الداخلية كونها من إحدى الوظائف المهمة داخل المؤسسة، حيث سنعرض:

**المبحث الأول: عموميات حول المراجعة.**

**المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية.**

**المبحث الثالث: أساسيات المراجعة الداخلية.**

## المبحث الأول: عموميات حول المراجعة

يعتبر ظهور المراجعة أمرا حتميا بسبب حجم المؤسسات وتشعب أنشطتها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير مؤسساتهم في ظل الإخطار التي تواجهها.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول تقديم عموميات حول المراجعة تتمثل في تطورها التاريخي، تعريفها، أهميتها، أهدافها، ومن ثم التطرق إلى أنواع المراجعة و معاييرها.

### المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة وتعريفها

#### الفرع الأول: التطور التاريخي للمراجعة

تستمد مهنة المراجعة نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت الحاجة إليها أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة و كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة مراجعة " AUDIT "مشتقة من الكلمة اللاتينية" AUDIT"ومعناها يستمع.[1]

ومن منظور أخر نجد أن نظرية القيد المزدوج التي ظهرت في القرن الخامس عشر أدت إلى سهولة وتبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والمراجعة مما أدى إلى تطورها في مختلف الأنشطة على حد سواء، فمنذ النهضة التجارية بإيطاليا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتطور المستمر الذي تبع تطور المؤسسات الاقتصادية، إذ كان المالك هو المسير في نفس الوقت. [2]

غير أن ظهور المؤسسات الصناعية الضخمة تميزت بالحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة التطور، فكانت الأموال نادرة حيث تتوفر على المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال، وهذا أدى بدوره إلى انفصال

---

[1] عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين**، مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 24.

[2] رأفت سالمة محمود, وأخرون،**علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة، عمان، 2014،ص16 .

الملكية عن التسيير تدريجيا، بحيث كان أول ظهور لمنظمة مهنية في ميدان المراجعة في فينسيا بإيطاليا عام 1801 حيث تأسست كلية" ROXONAT " .[1]

وقد أصبحت عضويتها شرطا من شروط مزاولة مهنة المراجعة، حتى أصبحت عملية المراجعة مهنة مستقلة في بريطانيا عندها أنشئت "جمعية المحاسبين القانونيين بأدنبرغ"Edinburgh"عام 1850.[2]

إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطويرها، بغية جعلها تتماشى مع التغيرات الكبيرة التي عرفتها التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص، وللتوضيح أكثر لموضوع المراجعة نعرض في الجدول التالي التطور التاريخي للمراجعة عبر العصور.

الجدول رقم (1): التطور التاريخي للمراجعة وأهدافها.

| المـدة | الأمر بالمراجعة | المراجع | أهداف المراجعة |
|---|---|---|---|
| من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي | الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة | رجل الدين كاتب | معاقبة السراق على اختلاس الأموال، حماية الأموال |
| من 1700 إلى 1850 | الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين | المحاسب | منع الغش ومعاقبة فاعلية، حماية الأصول |
| من 1850 إلى 1900 | الحكومة والمساهمين | شخص مهني في المحاسبة أو قانوني | تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية |

[1] عاهد عيد سرحان، مرجع سابق، ص 5.

[2] مصطفى يوسف كافي، **تقنيات دراسة الجدوة الاقتصادية**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص ص 15-16.

| | | | |
|---|---|---|---|
| المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية من 1900إلى 1940 | الحكومة والمساهمين | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة | تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية |
| من 1940 إلى 1970 | الحكومة، البنوك، والمساهمين | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة | الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية |
| من 1970 إلى 1990 | الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة | الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة |
| ابتداء من 1990 | الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة | الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية ضد الغش العالمي |

**المصدر**: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات( الاطار النظري والممارسات التطبيقية )، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص07.

يوضح الجدول رقم (01) التطور التاريخي للمراجعة وأهدافها حيث نلاحظ أن هناك تطور في الأمر بالمراجعة والمراجع أي الموكل له القيام بمهمة المراجعة من رجل دين ومحاسب إلى غاية الوصول إلى شخص مهني مستقل يقوم بهذه المهمة ونجد كذلك أنه في عام 1990 علاوة على خدمات المراجعة فقد ثم استحداث الخدمات الاستشارية للمراجعة.

**الفرع الثاني: تعريف المراجعة**

تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريف المراجعة، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف ونذكر أهم هذه التعريفات فيما يلي :

**1.** جاء تعريف جمعية المحاسبة الامريكية " Accounting Associator American "للمراجعة كما يلي:" المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة." [1]

**2.** جاء تعريف " Germond Et Bernard "للمراجعة على أنها: " اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة".[2]

**3.** ولقد عرف " Manson and Brayهذا العلم بأنه: " عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها." [3]

بناء على تعريف مصف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسيين" فالمراجعة بصفة عامة هي فحص من مهني مؤهل ومستقل، لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما".[4]

---

[1] وليم توماس, امرسون هنكي، تعريب ومراجعة احمد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتدقيق**، دار المريخ، السعودية،1997،ص18.

[2] Bernard germond –.audit financier– Guide pour l'audit de l'information financière des entreprise, édition , Quod. paris ,1991,P 28.

[3] Bray, I .Manson , S. The Audit process : princeples,practice and cases, chapnan and Hall, London, 1974 ,P 9

[4]Gérard Valine .Lionel Colins. Audit Et Control Interne.Aspectr Financiers Opérationnels Et Stratégiques. Dalloz .Paris. 1992.P 21

من خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للمراجعة على أنها، فحص انتقادي مخطط، يقوم به شخص محترف ومستقل، للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة يدلي من خلاله المراجع برأي فني محايد وموضوعي مدعم بأدلة وقرائن إثبات في التقرير. [1]

**المطلب الثاني: أهداف المراجعة وأهميتها**

**الفرع الاول: أهداف المراجعة**

لقد صاحب التطور التاريخي للمراجعة تطور في الأهداف وكذا على مستوى التحقق والفحص إضافة إلى درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

عموما، فان هدف المراجع هو إعطاء رأي فني محايد عن كون التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي ونتائج أعمال الفترة للمؤسسة محل المراجعة.

إن الأهداف تعبر عن الغايات المتوقع أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، ويتمثل هدف المراجع الحيادي في التعبير عن رأيه في القوائم المالية، ولغرض تكوين رأي المراجع فانه تحقيق أهداف المراجعة التالية:

1) عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح).
2) شرعية وصحة العمليات المالية.
3) الملكية الحقوق والالتزامات.
4) استقلال الفترة المالية.
5) التقويم.
6) الوجود.

**1-عرض القوائم المالية:** لتحقيق هذا الهدف فان المراجع يجب أن يكون معينا بالتحقق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا فانه يتعين على المراجع أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة وإن هدف عرض القوائم المالية يجب أن يستوفي كافة عناصر الجوهرية للقوائم المالية. [2]

[1] Philipe Laurent . pierre Tcherkessk, pratique de l'audit opérationnel, les étudions d'organisation, paris, 1992, p29 .

[2] محمد الفاتح محمود ، بشير المغربي ، **المراجعة و التدقيق الشرعي** ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017، ص 45

**2-شرعية و صحة العمليات المالية ( الشمولية )** : يتطلب هذا الهدف من المراجع التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح و فعال التغيرات في موارد و التزامات المؤسسة ، و التحقق من شرعية العمليات يتضمن هدفين ، حيث يتمثل الهدف الأول في المساعدة على التحقق من شرعية و صحة العمليات حيث أن هذه العمليات يجب أن تكون مدعمه بنظام جيب للرقابة الداخلية أما الهدف الثاني فانه يتطلب من المراجع التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية حتى يمكن التحقق من صحتها و شرعيتها و هذا الهدف يجب أن يتحقق و يطبق لكافة عناصر و أرصدة الحسابات الناتجة عن العمليات المالية.

**3-الملكية (الحقوق والالتزامات):** حيث أنه يجب على المراجع أن يعتمد على بعض الإجراءات لكي يتحقق من الأصول مسجلة فعلا بالدفاتر حيث يتم فحص المستندات الدالة على هذه الملكية أما في يخص الالتزامات فيجب على المراجع أن يتحقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر، وفي ذات السياق يتحقق المراجع من أن حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين، وهذا يتحقق من خلال ما يعرف بالمصادقات.

**4-استقلالية الفترة المالية:** يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، مما يتطلب من المراجع التحقق من أن كل العمليات التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط الفترة.

**5-التقويم:** يمثل تقويم الأصول الغير نقدية هدفا هاما بالنسبة للمراجع، وعادة ما تقوم الأصول على أساس التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل وذلك للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

**6-الوجود (الحدوث):** أي أن يتأكد المراجع من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية من أصول وخصوم موجودة فعلا . [1]

**1) إبداء رأي فني:** الهدف الأساسي لمراجع الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالي للمركز المالي ونتيجة الأعمال.

لذلك ينبغي عليه في إطار عملية المراجعة القيام بالفحص والإجراءات التالية: [2]

- ✓ التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة .
- ✓ مراقبة عناصر الأصول والخصوم.

[1] محمد الفاتح محمود ، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] Mok Tar Belaiboud, Guide Pratique D'audit Financier Et Comptables, Maison Des Livres, Alger, 1986, P22

- ✓ تقييم الهيكل التنظيمي.
- ✓ التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
- ✓ التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.

**الفرع الثاني: أهمية المراجعة**

تنبع أهمية المراجعة من كونها وسيلة وغاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة وتربطهم علاقة بها حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية المراجعة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها.[1]

وتتجلى أهمية المراجعة في : [2]

- ➢ مساعدة المساهمين والأطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة في اتخاذ القرارات والتأكد من مصداقية الحسابات.
- ➢ تحديد النشاطات الكبرى في المؤسسة التي تستحق العناية.
- ➢ تحديد جودة المعلومات والبيانات المعدة من طرف المؤسسة.

**المطلب الثالث: أنواع المراجعة و معاييرها**

**الفرع الأول: أنواع المراجعة**

هناك أنواع متعددة من المراجعة تختلف باختلاف الزاوية التي ننظر إليها من خلالها ولكن الاختلاف يكمن في الزاوية التي ينظر إليها من خلالها، وتصنف المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي:

**1. من حيث نطاق عملية المراجعة:** وتنقسم إلى: [3]

[1] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات (مدخل معاصر وفق المعايير التدقيق الدولية )**، دار وائل، 2015 ،ص39.

[2] اصيلة لعمري، **محاضرات في مراجعة محاسبية ومالية** ، موجهة لسنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 5-6 .

[3] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص27.

أ- **المراجعة الكاملة:** وهنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، وقد كانت المراجعة الكاملة تفصيلية، حيث يقوم المراجع بفحص القيود كاملة، وهذا عندما كانت المؤسسات ذات حجم صغير، أما الآن وبتوسع الأعمال ونشوء الصناعات الكبيرة وشركات المساهمة وعدم قدرة المراجع بالقيام بمراجعة جميع العمليات وكافة المستندات والسجلات فقد أصبحت المراجعة كاملة اختبارية. [1]

ب-**المرجعة الجزئية:** تتم عملية المراجعة في هذا على بعض العمليات المعنية أو هي بمثابة ذلك التنوع من المراجعة التي توضع فيها القيود على نطاق فحص المراجع بأي صورة من الصور.[2]

**2. من حيث درجة الإلزام لعملية المراجعة:**

تنقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:[3]

1. **المراجعة الإلزامية:** هي المراجعة التي تفرضها التشريعات القانونية التي تلزم المشروعات بضرورة استخدام مراجعي الحسابات لمراجعة حساباتها.
2. **المراجعة الاختيارية:** هذه المراجعة تتم بإرادة أصحاب المؤسسة واختيارهم دون وجود إلزام قانوني يفرض عليهم تعيين مراجع حسابات.

**3. من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة:** وتنقسم إلى: [4]

أ- **المراجعة المستمرة:** يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة.

ب-**المراجعة النهائية:** يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

---

[1] محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سابق**، ص ص 18-19.

[2] أحمد نور، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعلمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992، ص 18.

[3] أشرف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص27.

[4] فرحات التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سابق** ، ص 24.

**4. من حيث حجم الاختبارات:** ينقسم إلى: [1]

أ- **المراجعة الشاملة:** تعتبر المراجعة الشاملة نوعاً تفصيلياً، إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية.

ب-**المراجعة الاختبارية:** يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج الفحص للمفردات المختارة (العينة) على كل أو مجموع مفردات (المجتمع).

**5. من حيث القائم بالمراجعة:** وتنقسم إلى:

أ- **المراجعة الخارجية:** هي المراجعة التي تتم بواسطة طرق من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها.

ب- **المراجعة الداخلية:** تكون داخل المؤسسة وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة.

**الفرع الثاني: معايير المراجعة**

تعدُ المعايير في المراجعة بمثابة جزء هام من الإطار الفكري للمراجعة كأحد العلوم الاجتماعية، مما يساهم في تطوير هذا الإطار الفكري باستمرار.[2]

ولقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهداً على وضع مستويات للأداء المهني لعملية مراجعة الحسابات، وقد انتهت هذه المجهودات بكتيب صدر في عام 1954 بعنوان "معايير المراجعة المتعارف عليها" وقد تضمن هذا الكتيب المستويات التالية مبوبة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي: [3]

1- المعايير العامة.

2- معايير العمل الميداني.

---

[1] اشرف محمد عباس الرماحي، **مرجع سابق**، ص ص 28-29.

[2] حامد طلبة، محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، عمان، الأردن، 2011، ص 156.

[3] نواف محمد عباس الرماحي، **مرجع سابق**، ص 45.

3- معايير إعداد التقارير.

1. **المعايير العامة:** وهي معايير تخص شخص المراجع بتأهيله ونوعية عمله، وتتضمن المعايير التالية: [1]

- ❖ معيار الكفاية في التأهيل العلمي والعملي: يجب أن تتم عملية الفحص والمراجعة بواسطة شخص أو أشخاص بتوافر لديهم قدر كاف من التأهيل العلمي بالإضافة إلى تدريب كاف وخبرة عملية تمكن المراجع من القيام بوظيفته خير قيام، وتختلف القوانين أو التشريعات الحكومية فيما بينها حول تحديد الحد الأدنى للتأهيل العلمي حول مراجع الحسابات.
- ❖ معيار الحياد والاستقلال: يقضي هذا المعيار بان يحتفظ المراجع بالاستقلال التام حتى تكون نتائج حكمه على الأمور وتوصياته موضوعية وغير متحيزة.[2]
- ❖ معيار العناية المهنية اللازمة: وهو أن يبذل مراجع الحسابات العناية الواجبة في عملية المراجعة عند إعداد التقرير النهائي لعملية المراجعة والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة أداء المراجع أثناء القيام بعمله، والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوى أداء معين وفقاً لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب مراجع الحسابات الالتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقارير. [3]

وفي نهاية المعايير العامة نشير إلى أنّ معيار الاستقلال مع معياري بذل العناية المهنية وتوافر التأهيل العلمي تعتبر من أهم معايير المراجعة المتعارف عليها، حيث أن أي خلل في هذه المعايير الثلاثة سيؤثر على المعايير الأخرى للمراجعة، فعندما يكون المراجع مثلاً غير مستقل ولم يبذل العناية المهنية اللازمة وليس مؤهلاً علمياً أو عملياً فإنّ هناك حاجة إلى ضرورة تحقيق المعايير الأخرى من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المراجعة.[4]

2. **معايير العمل الميداني:** وتتمثل في مجموعة المعايير المختلفة بإجراءات المراجعة الميدانية، وتتضمن المعايير التالية:

---

[1] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعلمية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 30.

[2] نواف محمد عباس الرماحي، **مرجع سابق**، ص 46.

[3] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2006، ص 41.

[4] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سابق**، ص 43.

❖ **معيار دقة تخطيط المعلومة ودقة الإشراف على المساعدين:** يجب على مراجع الحسابات أن يضع برنامجاً دقيقاً لمراجعة العمليات المختلفة، حتى يتمكن من مراجعة هذا البرنامج وتحديثه ليتم التأكد من أنّ خطوات المراجعة الضرورية قد تمّ تحديدها وتم استيعابها من قبل المساعدين، ويجب قبل وضع خطة المراجعة التعرف على المؤسسة التي سيتم مراجعة حساباتها والحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد في وضع خطة العمل. [1]

❖ **معيار كفاية وصلاحية أدلة الإثبات:** يتمثل هذا المعيار في ضرورة قيام مراجع الحسابات بتجميع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات التي تؤدي إلى إقناعه، بحيث يمكنه من إبداء رأيه الفني في المواضيع الخاضعة لعملية المراجعة.

3. **معيار إعداد التقرير (إبداء الرأي):** وهي معايير تتعلق بتحديد كيفية إعداد التقرير النهائي لعملية المراجعة وتتضمن المعايير التالية:

- **معيار القواعد المحاسبية المتعارف عليها:** يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولذا تشترط العديد من التشريعات أن يفصح تقرير مراجع الحسابات عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- **معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية:** ويقضي هذا المعيار بأن يبين مراجع الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما تم مقارنتها بالفترات السابقة. وذلك لتحقق ما يلي: [2]

➢ ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة خلال الفترات المختلفة وضمان عدم تأثر هذه المقارنة بالتغيرات في القواعد المحاسبية المطبقة.

[1] نواف محمد عباس الرماحي، **مرجع سابق**، ص ص47-48.

[2] محمد الفتاح صحن، محمد سمير الصبان، **مرجع سابق**، ص 90.

- بيان طبيعة التغيرات وأثرها على القوائم المالية إذا تعرضت للمبادئ المحاسبية للغير.

- **معيار الإفصاح التام:** وينص هذا المعيار على إعداد التقارير حيث يجب أن يتحقق المراجع من أن الإفصاح في القوائم المالية كافي وملائم، ولا يقوم المراجع بالإشارة في ذلك في تقريره إلا في حالة كون الإفصاح غير كاف بدرجة معقولة.

- **معيار إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة:** يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة أو امتناعه عن إبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها ذلك، وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن تقرير المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة وفيما إذا كانت الميزانية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة في نهاية العام وأن حساب الأرباح والخسائر يعبر بشكل سليم عن نتيجة أعمال المؤسسة عن السنة الخاضعة لعملية المراجعة.[1]

وهنا نلاحظ أربع أنواع من التقارير:

1) **التقرير النظيف:** وهو التقرير الإيجابي الذي يقوم على أساس تبني نظام رقابة داخلية سليم، بكل إجراءاته ومقوماته بالإضافة إلى سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة.

2) **التقرير التحفظي:** ويشير هذا التقرير إلى بعض التحفظات التي يراها المراجع ضرورية للوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

3) **التقرير السالب:** ويصدر هذا النوع من التقارير عندما يلاحظ المراجع أن المؤسسة لم تتبع الإجراءات اللازمة والمعايير المتفق عليها وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النظام لم تتم معالجتها.

4) **تقرير عدم إبداء رأي:** وينتج في حال استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعده في إبداء رأيه.

[1] نواف محمد عباس الرماحي، **مرجع سابق**، ص 52.

## المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها المراجعة الداخلية داخل المؤسسة و التي تعد من أكثر الوظائف الحساسة داخل المؤسسة فسوف نحاول في هدا المبحث التعرف عليها من خلال التطرق الى نشأتها، تعريفها ، أهميتها و خصائصها.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف المراجعة الداخلية

#### الفرع الأول: نشأة المراجعة الداخلية

مرت المراجعة الداخلية بالعديد من المراحل، حيث ساهمت العديد من العوامل في ظهور الحاجة لوجود قسم المراجعة الداخلية مما جعل لها أهمية وميزها بمجموعة من الخصائص والأهداف وسوف نعرض في هذا المبحث ماهية المراجعة الداخلية

وعلى ضوء هذا سوف نستعرض مراحل تطور المراجعة الداخلية كما يلي:[1]

**المرحلة الأولى: ما قبل سنة 1947**

كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بأنها المراجعة التي يقوم بها مجموعة من موظفي المؤسسة وذلك لتعقب الأخطاء، وكان هدف المراجع هنا يعبر عن تصيد الأخطاء وكان هدفا وقائيا ولم يكن هدف بناءات.

**المرحلة الثانية: ما بين 1947 حتى 1957**

تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في عام 1941. ومنذ ذلك التاريخ عمل هذا المعهد على تطوير المراجعة الداخلية حيث تم إصدار أول توصياته عن المراجعة الداخلية ومسؤوليات المراجع الداخلي سنة 1947

**المرحلة الثالثة: ما بين 1957 حتى 1971**

تم توسيع عمل المراجع الداخلي، وكذلك التوسع في أهداف المراجعة الداخلية حيث لم تقتصر على الأهداف

[1] ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 105.

الوقائية بل تناولت الأهداف البناءة كذلك حيث عرفت على أنها " المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى ".

**المرحلة الرابعة: ما بين 1971 حتى 1981**

في عام 1971 تم وضع تعريف آخر للمراجعة الداخلية كان قد توسع في مجال المراجعة الداخلية حيث شمل تقييم جميع العمليات سواء المحاسبية والعمليات الغير محاسبية.

**المرحلة الخامسة: ما بين 1981 حتى 1999**

تطورت المراجعة الداخلية لتتحول من أداة تخدم الإدارة إلى أداة تخدم النظام ككل، كما نلاحظ أن ذلك سوف يؤثر على كل من مكان قسم المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي داخل المؤسسة.

**المرحلة السادسة: من 1999 إلى يومنا هذا**

تم استحداث تعريف يتماشى مع التطورات والاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية سواء من حيث مجالها أو القائمين عليها والاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية تلبية لحاجات الإدارة أي أن المراجعة الداخلية تتحرك نحو دور استشاري أكثر للإدارة. [1]

**الفرع الثاني: تعريف المراجعة الداخلية**

**التعرف الأول** :" المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تابعة تنظيميا لاعلى سلطة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة يقوم بها اشخاص مؤهلون تتمثل نشاطاتهم الأساسية في تقديم تقارير للإدارة العليا على مدى سيرورة العمليات.[2]

[1] ثناء علي القباني ، نادر شعبان السواح، **مرجع سابق** ، ص 105.

[2] محمد الفيومي، عوض لبيب ،**أصول المراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، 1998، ص15.

**التعريف الثاني:** عرف **Khelassi** المراجعة الداخلية بأنها "هي وظيفة التحقيق و التقييم للرقابة الداخلية التي تمارس بشكل دوري , في الموعد المحدد داخل المؤسسة , لمساعدة المديرين من جميع المستويات للسيطرة بشكل أفضل على أنشطتهم"[1]

**التعريف الثالث: عرفها** مجمع المراجعين الداخليين (IIA) على النحو التالي: [2]

"المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط التأكد و الاستشارات المستقل و الموضوعي المصمم لإضافة قيمة مضافة لأغراض تحسين عمليات المنظمة , فهو يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق الاعتماد على مدخل منهجي منظم لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات الحوكمة".

ومن هنا نستنتج أن المراجعة الداخلية هي وظيفة التقييم المستقلة التي تكون داخل المؤسسة و التي تعمل على فحص و تقييم الأنشطة الاقتصادية و المالية و الإدارية.

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن المراجعة الداخلية تتمتع تتميز بما يلي: [3]

1. الاستقلالية.
2. الموضوعية.
3. تقديم تأكيدات.
4. تقديم استشارات.

**أولا : الاستقلالية**

يقصد باستقلالية نشاط المراجعة الداخلية أن يتم إتباعها ضمن الهيكل التنظيمي إلى جهة تتيح القيام بمهمة المراجعة الداخلية دون أي تحيز أو مؤثرات خارجية بحيث يتحرر مدير نشاط المراجعة الداخلية و المراجعين الداخليين من أي شروط أو ظروف تهدد قيامهم بمسؤولياتهم .

[1]Reda Khelassi, **L'audit interne**, **audit opérationnel**, Edit Houma, 2eme edition, 2007, Alger, Algérie

[2]أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الادارية و تقييم الأداء** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر، 2011 ، ص67.

[3] زهر عطا الرمحي ، **الاتجاهات الحدثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية** ، دار المأمون للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، ص 23.

**ثانيا : الموضوعية**

يقصد بالموضوعية التوجهات الذهنية الغير متحيزة التي تضمن قيامهم بأداء مهامهم على نحو يجعلهم يؤمنون بنتائج أعمالهم دون التفريط في جودة أداء الأعمال.

**ثالثا : تقديم تأكيدات**

و يقصد بها التزام نشاط المراجعة الداخلية بمنهجية علمية و معايير مهنية و قواعد سلوك أخلاقي أثناء تنفيذ المهام .

**رابعا : تقديم استشارات**

و يقصد بها أن المراجعة الداخلية تقوم بتقديم خدمات استشارية للإدارة العليا و مجلس الإدارة و تنحصر الخدمات الاستشارية للإدارة العليا بالجوانب غير التنفيذية فقط ولا يجوز تقديم خدمات استشارية لجوانب عمل تنفيذية تحقيقا لمبدأ الاستقلالي.[1]

**المطلب الثاني : أهمية وأهداف المراجعة الداخلية**

**الفرع الأول :أهمية المراجعة الداخلية**

لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في الوقت الحالي و ذلك للأسباب التالية : [2]

- تطور حجم الشركات و المؤسسات ، وانتشاراها على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين ، و تعدد منتجاتها و حاجة عملائها إلى بيانات أمنة و موثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بالانتظار حتى تتم مراجعة القيود من طرف مراجع خارجي ، لذا فهذه المؤسسات تحتاج إلى أعمال المراجعة الداخلية للتأكد من صحة بيانتها المحاسبية والمالية.

[1] زهر عطا الرمحي ، مرجع سابق ، ص 23.

[2] سعودي بالقاسم، **محاضرات في المراجعة الداخلية** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، 2017، ص06

- ظهور شركات المساهمة و حاج الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها و صحية و عدالة الإفصاح عن البيانات و الكشوف الحسابات الختامية المنشورة.
- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية ، وذلك من خلال تسليط الأضواء التي يتم بها انجاز الأنشطة و العمليات داخل المؤسسة ، فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.
- حاجة المجتمع إلى توفير بيانات و معلومات مثبتة في التقارير يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الإدارية خاصة القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة. [1]

**الفرع الثاني : أهداف المراجعة الداخلية**

للمراجعة الداخلية هدفين أساسين يتمثلان في : [2]

**1- هدف الحماية :**

بما أن المراجعة الداخلية تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول المؤسسة كما تهدف إلى التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية و الذي يهدف بدوره إلى حماية المؤسسة من الاختلاس والسرقة . و على ذلك فان دور المراجع الداخلي ينصب في :

1- التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة و مدى الاعتماد عليها.

2- حماية أصول المؤسسة.

3- التأكد من الملائمة بين أساليب القياس و السياسات و الخطة و الإجراءات و القوانين و اللوائح الموضوعة.

4- التأكد من الاستخدام الكفئ لموارد المؤسسة.

5- التأكد من انجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.

[1] سعودي بالقاسم ، **مرجع سابق** ، ص 06.

[2] ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح ، **مرجع سايق** ، ص 29.

**2- هدف البناء** :ومع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية و يتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج و التوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص ، حيث يتضمن التعريف الأخير اعترافا بالاتجاه نحو الخدمة الاستشارية للمراجعة الداخلية تلبية لحاجيات الإدارة.

**و للمراجعة الداخلية أهداف أخرى تتمثل في :** [1]

1) التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة و السياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا و تقييمها و إبداء الرأي حيالها و تحليل الانحرافات عن هذه الخطط .
2) التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة و كافية و أنها من واقع مستندات صحيحة و سليمة.
3) الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية و الإحصائية و اتخاذها كأساس للقرارات الإدارية الناجحة.
4) تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية.

**خصائص المراجعة الداخلية**

للمراجعة الداخلية عدة خصائص وهي كالآتي : [2]

**1-المساعدة في التسيير** :فالمراجع الداخلي يعمل بجانب أي مسؤوول عن الوظائف الأخرى , فيقدم المراجع الداخلي مساعدات للمسئولين لمعالجة المشاكل من كل الأصناف و المتعلقة بالإجراءات للسيطرة الجيدة على كل النشاطات.

**2-لا تحكم على أداء الأشخاص** : إن هدف المراجعة الداخلية يتمثل في المساعدة على تحسين الأداء و ليس الحكم على الأداء.

[1] زهرة عاطف سواد ، **مراجعة الحسابات و التدقيق** ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عملن ، الأردن ، 2009 ،ص 88.

[2] عزوز ميلود ، **دور لمراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد49 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر 2017 ،ص275 .

**3-وظيفة مستقلة :** وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوع نتائج و توصيات المراجع الداخلي , و مدى ملائمتها و قبولها , و للمراجعة الداخلية مكانة بارزة في معظم المؤسسات , ارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب , و إنما بالأنشطة التالية :

**1-نشاط تقييمي:** لمراجعة وفحص كافة الأنشطة و العمليات المختلفة بهدف تطويها و تحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها.

**2-نشاط وقائي :** من خلال مراجعة الأحداث و الوقائع الماضية .

**3-نشاط إنشائي :** تشمل التأكد من كل أنشطة المؤسسة وذلك من خلال وضع برامج المراجعة.

**4-نشاط تأكيدي :** تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة و يتم التعامل معها بشكل مناسب .

**5-نشاط استشاري :**تزويد الإدارة بالتحليلات و الاستشارات اللازمة لاتخاذ القرارات.

**6-نشاط مستقل:**بارتباطها بأعلى مستوى إداري داخل المؤسسة.

**7-نشاط موضوعي :**بأداء الأعمال الموكلة إليها. [1]

## المبحث الثالث: أساسيات المراجعة الداخلية

تعد المراجعة الداخلية وظيفة تهتم بحماية المؤسسة و التأكد من صحة العمليات بها و نظرا لهته الأهمية فسوف نحاول التطرق الى أنواعها و مقوماتها و معايير التي تعد أساسا لها و علاقتها مع المفاهيم الأخرى.

### المطلب الأول :أنواع المراجعة الداخلية و مقوماتها .

#### الفرع الأول: أنواع المراجعة الداخلية

تنقسم إلى نوعين أساسين هما :[2]

[1] عزوز ميلود ، **مرجع سابق** ، ص 275.

[2] محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية و العلمية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2014، ص 322.

**1-المراجعة المالية :** و يقصد بالمراجعة المالية التحقق من مدى التزام المسؤولين من تنفيذ أنشطة المؤسسة، بتطبيق السياسات ولوائح الإجراءات المالية والإدارية التي اعتمدتها الإدارة العليا للشركة كأسلوب لأداء الأعمال المالية ثم التقرير بدرجة الالتزام بها , هذا إلى جانب التأكد من صحة البيانات و التقارير المالية المعدة بواسطة إدارة المؤسسة و التي يتم رفعها إلى الإدارة العليا للمؤسسة بغرض بث الثقة فيما لما تتضمنه تلك التقارير من بيانات.

**ثانيا : مراجعة العمليات و الكفاءة و الفعالية :**

يسعى هذا النوع من المراجعة إلى فحص و تقييم أداء أعمال المؤسسة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في ضوء عدة معايير موضوعية لتقييم الكفاية. وتعتبر هذه المراجعة التطور الطبيعي للمراجعة المالية و إن كانت تتجاوزها من حيث النطاق ..تتجه مراجعة العمليات و الكفاءة في تقديم و توفير منتجات المؤسسة المختلفة إلى إجراء تقييم شامل لكيفية أداء الأنشطة و الأنظمة التي تقوم بها المؤسسة و بناء عليه تقسم مراجعة العمليات إلى ثلاث أنواع رئيسية: [1]

1-مراجعة الأداء الوظيفي

2-المراجعة التنظيمية

3- مراجعة المهام الخاصة

**1-مراجعة الأداء الوظيفي :**

وهي تهتم أساسا بإجراء تقييم لكيفية أداء جميع الوظائف الرئيسية الموجودة بالمؤسسة، و التي قد تسفر عن اكتشاف مشاكل محورية في أداء الأنشطة المختلفة في المؤسسة، أي أنها تهتم بتقييم الأداء الوظيفي أو اكتشاف أية عيوب أو قصور في الأداء و كيفية علاج مثل هذا القصور.

**2-المراجعة التنظيمية :**

وهي تهدف إلى تقييم مدى كفاءة الاتصال و التعاون بين الإدارات و الوحدات المختلفة الموجودة بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومدى قدرة هذه الإدارات على تبادل المعلومات سواء مع الإدارات الأخرى أو الإدارة العليا.

[1] محمد مصطفى سليمان، **مرجع سابق** ، ص 322.

**3- مراجعة المهام الخاصة :**

وهي تتعلق بمراجعة وفحص موضوعات إضافية تكلف بها إدارة المراجعة الداخلية من الإدارة العليا للمؤسسة مثال ذلك :

- مدى واقعية جدول مرتبات العاملين بالمؤسسة.
- أسباب انخفاض حجم الأعمال بالمؤسسة.
- مدى ربحية منتجات جديدة تنتجها الشكة وتقدمها للعملاء . [1]

**الفرع الثاني: مقومات المراجعة الداخلية**

يمكننا تلخيص أهم المقومات المراجعة الداخلية في أربعة عناصر نلخصها كالآتي: [2]

1. قسم مستقل للمراجعة الداخلية .
2. أفراد مؤهلون للقيام بالمراجعة الداخلية.
3. نظام جيد للمراجعة الداخلية.
4. نظام جيد للتقارير .

**1. قسم مستقل للمراجعة الداخلية :**

توجد بعض الضمانات التي تضمن استقلال المراجع الداخلي و هذه الضمانات تتمثل فيما يلي :

- تعيين المراجع الداخلي : يتعين أن يتم إبعاد المراجع الداخلي عن السلطات وتحكم الأشخاص الذين ستخضع أعمالهم للفحص.
- فصل المراجع : إن من يملك سلطة التعيين يملك بالضرورة سلطة الفصل ولذا فإن سلطة فصل المراجع الداخلي يجب أن يصدر بقرار من مجلس إدارة المنظمة.

[1] محمد مصطفى سليمان، **مرجع سابق** ، ص 322.

[2] القباني والسواح ، **مرجع سابق** ، ص 105.

- التبعية الإدارية : يتعين أن يكون المراجع الداخلي مسئولا أمام رئيس قسم المراجعة الداخلية الذي يتبع بدوره رئيس مجلس إدارة المنظمة ولا يكون مسئولا أمام رئيس الحسابات.
- عدم القيام بالأعمال التنفيذية : يتعين على المراجع الداخلي أن يدرك أن وظيفته تمثل وظيفة استشارية وليست تنفيذية ، لذلك فهو لا يباشر سلطة مباشرة على الأشخاص الذين يراجع أعمالهم.

2. **أفراد مؤهلون للقيام بالمراجعة الداخلية:** يجب تزويد أقسام المراجعة الداخلية بأفراد من ذوي الكفاءة والخبرة لان عملهم يتطلب الاتصال بجميع العاملين بالمؤسسة.
3. **نظام جيد للمراقبة:** نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على أن جمال أعمال المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص وتقييم سلامة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيها.
4. **نظام جيد للتقارير:** يجب أن يتوفر في المراجعين الداخليين الاستقلال في الرأي، وأن تترك لهم الحرية في عرض ما قد يبدو لهم من ملاحظات (تقارير مكتوبة) على السيد رئيس قسم المراجعة الذي يقوم بعرض هذه الملاحظات إلى إدارة المؤسسة. تؤثر في تصميم التقرير حيث أن التقرير الجيد يتميز بالتالي :

أ. **المنفعة** : يجب أن يكون للتقرير هدف معين في خدمة الإدارة ، و قد أدى استخدام الكمبيوتر إلى إعداد تقارير قد لا يكون لها منفعة لمستخدميها تحتويه من معلومات زائدة عن احتياجات مستخدميها ، لذا يجب أن تعرض المعلومات في التقرير بشكل مختصر و مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.

ب. **الشكل الملائم** : يجب أن يكون التقرير واضح يسهل قراءته و فهم ما يحتويه من معلومات .

ج. **محددة الهوية** :التقرير الجيد يجب أن يشتمل على معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين ( اسم المؤسسة ، اسم الإدارة أو القسم ...) و أرقام الصفحات و تاريخ التقرير .

د. **الثبات** : يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة و فترات زمنية ثابتة . [1]

[1] القباني والسواح ، **مرجع سابق** ، ص 106.

**المطلب الثاني : معايير المراجعة الداخلية**

يعتبر مجمع المراجعين الداخليين التنظيم الدولي الذي يحكم المراجعة الداخلية وبالتالي المعايير و التعليم المستمر والقواعد العامة للسلوك الخاص بالمراجعين الداخليين , وقد أصدر مجمع المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ، حيث تم تبويب تلك المعايير في مجموعتين رئيسيتين : [1]

1- معايير الصفة

2- معايير الأداء

**معايير الصفات**

تتناول معايير الصفات خصائص المنظمات و الأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية

1. **معيار الغرض و المسؤولية و السلطة** [2]

ينبغي أن يحدد غرض ومسؤولية نشاط المراجعة الداخلية بشكل رسمي في دستور المراجعة الداخلية ، و قواعد أخلاقيات المهنة و المعايير الحاكمة لهذه المهنة .و ينبغي أن يفحص الرئيس التنفيذي للمراجعة دوريا دستور المراجعة الداخلية و يقدمه للإدارة العليا و مجلس الإدارة للتصديق والموافقة عليه .

2. **معيار الاستقلال والموضوعية**

وفقا لهذا المعيار ينبغي أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلا ، و ينبغي أن يتصف المراجعون الداخليين بالموضوعية عند أدائهم لأعمالهم . و يشير الاستقلال للخلو من الحالات التي قد تهدد مقدرة نشاط المراجعة الداخلية أو مدير إدارة المراجعة الداخلية من الأداء أو الوفاء بمسؤوليات المراجعة الداخلية بطريقة غير متحيزة أما الموضوعية فتعني عدم التحيز. و تتطلب الموضوعية عدم خضوع المراجعين الداخليين لأي أطراف أخرى عند إصدار أحكامهم على الأمور المتعلقة بالمراجعة، و بصفة عامة يجب مراعاة الاعتبارات التالية فيما يتعلق بمعيار الاستقلال والموضوعية :

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق** ، ص 98.

[2] شحاتة السيد شحاتة ، **دراسات متقدمة في الرقابة و المراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية** ، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع ،الإسكندرية ، مصر ، ص229.

- الاستقلال التنظيمي

ينبغي أن يقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقريره للمستوى التنظيمي داخل المؤسسة الذي يسمح أو يمكن نشاط المراجعة الداخلية من الوفاء بمسؤولياتها .

- الموضوعية الفردية

يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين اتجاه غير متحيز كما يجب عليهم تجنب تعارض المصلحة

- إضعاف الاستقلال و الموضوعية

إذا تم إضعاف الاستقلال أو الموضوعية في الحقيقة أو في المظهر فان تفاصيل ذلك الإضعاف يجب أن يتم الإفصاح عنها إلى الأطراف الملائمة.

3. **معيار الكفاية الفنية و العناية المهنية الواجبة** [1]

يجب أن يمتلك المراجعون الداخليين المعرفة والمهارات المطلوبة لأداء مسؤولياتهم الفردية . يجب على المراجع الداخلي أن يلتزم بالعناية المهنية الواجبة و أن يأخذ في الاعتبار ( مدى العمل المطلوب لأداء أهداف المراجعة ، مدى كفاية و فعالية إدارة المخاطرة ) ، و أيضا يجب على المراجع الداخلي بالنسبة لمهام الاستشارة أن يبذل العناية المهنية الواجبة أثناء قيامه بعمله الاستشاري .

**4. معيار التطوير المهني المستمر**

يجب أن يتمسك المراجعون بمعرفتهم و مهاراتهم و كفايتهم الفنية الأخرى خلال التطوير المهني المستمر.

**5. معيار برنامج الجودة و التحسين**

ينبغي أن يطور مدير المراجعة الداخلية برامج للتحسين و التوكيد على الجودة بحيث تغطي أو تشمل كل جوانب نشاط المراجعة الداخلية . و يجب أن يتم تصميم البرنامج لمساعدة نشاط المراجعة الداخلية على إضافة و تحسين عمليات المنظمة بالإضافة إلى توفير تأكيد بأن نشاط المراجعة الداخلية يتسم بأنه متسق مع المعايير و دليل الأخلاق .

[1] شحاتة السيد شحاتة ، **مرجع سابق** ، ص 230.

**معايير الأداء**

**1. معيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية** [1]

يجب أن يوصل مسؤول المراجعة الرئيسي خطط نشاط المراجعة الداخلية ومتطلبات الموارد متضمنا التغيرات المرحلية الهامة إلى الإدارة العليا و إلى مجلس الإدارة لأغراض الفحص و الموافقة، و يجب أن يوصل مسؤول المراجعة الرئيسي أيضا أثر وجود القيود على الموارد.

2. **معيار طبيعة العمل** [2]

يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم و المساهمة في تحسين إدارة المخاطر ونظم الرقابة و الحوكمة باستخدام مدخل منهجي و منظم وذلك على النحو التالي :

**الحوكمة** : ينبغي أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم و تقديم التوصيات الملائمة لتحسين عملية الحوكمة ، و ذلك من خلال قيامه بالأهداف التالية :

- التشجيع على الأخلاقيات و القيم الملائمة داخل الشركة .

- توصيل معلومات عن الرقابة و المخاطر للمناطق أو الجهات الملائمة بالشركة.

- التنسيق بين الأنشطة و عمليات توصيل المعلومات بين المجلس ، و المراجعين الداخليين ، و الإدارة .

**إدارة المخاطر** : ينبغي أن يقيم نشاط المراجعة الداخلية مدى الفعالية و يساهم في تحسين عمليات إدارة المخاطر ، مع مراعاة تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة أم هي عنصر يخضع للحكم الشخصي المستخلص من تقييم المراجع الداخلي .

**3. معيار تخطيط أعمال التكليف :**

يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بإعداد و توثيق خطة لكل تكليف ، و التي تتضمن أهداف ونطاق و توقيت ، و تخصيص الموارد للتكاليف و للوفاء بهذا المعيار يراعى ما يلي :

[1] أحمد حلمي جمعة ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان، الاردن ،2019، ص 364.

[2] عبد الوهاب نصر علي، **معايير الرقابة و المراجعة وفقا لأحدث الإصدارات** ، دار التعليم الجامعي، الاسكندية ، مصر، 2015، ص298 .

اعتبارات التخطيط : يجب على المراجع الداخلي أن يهتم : [1]

– أهداف النشاط الخاضع للفحص والوسائل المستخدمة للرقابة على هذا النشاط .

– المخاطر الجوهرية للنشاط ، أهدافه والموارد والعمليات و الوسائل التي عن طريقيها يتم الاحتفاظ بالتأثير المحتمل للمخاطر عند مستويات مقبولة .

أهداف التكليف : يجب وضع أهداف لكل تكليف مع مراعاة :

- وجود أخطاء أو غش أو عدم التزام جوهري ، و غيرها من العناصر الذي يمكن التعرض لها عند القيام بوضع أهداف التكليف.
- تخصيص موارد التكليف : يجب أن يحدد المراجعون الداخليين الموارد الملائمة لتحقيق أهداف التكليف اعتمادا على تقييم طبيعة ومستوى تعقيد كل تكليف ، و قيود الوقت والموارد المتاحة.

**4. معيار أداء التكليف :**

يقوم المراجع الداخلي بتحديد و تحليل و تقييم و توثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف التكليف مع مراعاة ما يلي :

تحديد المعلومات : يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بتحديد المعلومات المفيدة، الملائمة ، والقابلة للاعتماد عليها و الكافية لتحقيق أهداف التكليف.

التحليل و التقييم : يقوم المراجع الداخلي باستخلاص الاستنتاجات و نتائج التكليف اعتمادا على التقييمات و التحليلات الملائمة.

توثيق المعلومات : ينبغي على المراجع الداخلي أن يقوم بتوثيق المعلومات ذات الصلة لدعم الاستنتاجات و نتائج التكليف.

الإشراف على التكليف : يجب الإشراف على التكليف بشكل ملائم للتأكد من أن الأهداف قد تحققت و من الوصول لمستوى الجودة المطلوب .

[1] شحاتة السيد شحاتة ، **مرجع سابق**، ص234 .

**5. معيار توصيل النتائج**

ينبغي أن تشمل عملية توصيل النتائج أهداف و نطاق التكليف ، بالإضافة للاستنتاجات القابلة للتطبيق مع مراعاة جودة عملية الاتصال : يجب أن يكون الاتصال دقيقا وموضوعيا وواضحا و مكتملا و موجزا و بناء. [1]

الأخطاء و الحذف : إذا كانت الاتصالات النهائية تحتوي على حذف أو خطأ جوهري ، فينبغي أن يقوم الرئيس التنفيذي للمراجعة بتوصيل المعلومات التي تم تصحيحها لكل الأطراف التي حصلت على الاتصال الأصلي.

**6. معيار متابعة مدى التقييم** [2]

ينبغي أن يقوم رئيس المراجعة الداخلية بوضع و الحفاظ على نظام لمتابعة تداعيات النتائج التي سبق توصيلها للإدارة.

**المطلب الثالث : العلاقة بين المراجعة الداخلية و المفاهيم الأخرى**

**العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**

**أ-أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**

إن هدف المراجعة الداخلية هو السيطرة الجيدة على أنشطة المؤسسة و التوصية بإجراءات تحسينها ، المراجعة الخارجية هي المصادقة على الانتظام و الصدق في النتائج و القوائم المالية.[3]

ولإبراز أهم الاختلافات بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية الجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بينهما.

[1] عبد الوهاب نصر علي، **مرجع سابق** ، ص 299.
[2] أحمد حلمي جمعة ، **مرجع سابق** ، ص 365.
[3].Renard, j. (2010). theorie et pratique de laudit interne . paris: Eyrolles editoins dorganisatoinp80.

**جدول رقم (2) : الفرق بين المراجعة الداخلية المراجعة الخارجية .**

| البيان | المراجعة الخارجية | المراجعة الداخلية |
|---|---|---|
| الأهداف | خدمة طرف ثالث (الملاك ) عن طريق إبداء الرأي في سلامة و صدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة | خدمة الإدارة ، عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ و يقدم بيانات سليمة و دقيقة للإدارة |
| نوعية من يقوم بالمراجعة | شخص مهني كفؤ من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك. | موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع و يعين بواسطة الإدارة. |
| توقيت الأداء | يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية ، و قد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة. | يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة . |
| درجة الاستقلال | يتمتع باستقلال كامل في عملية الفحص و التقييم.. | يتمتع باستقلال جزئي. |

**المصدر:** عبد الفتاح محمد الصحن ، أسس المراجعة ( الأسس العلمية والنظرية ) ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر،2004، ص41

يوضح الجدول رقم (02) الفرق بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ، حيث نلاحظ أن من ناحية الأهداف لكل واحدة منهما هدف مختلف حيث أن المراجعة الخارجية تهدف لخدمة الملاك و المراجعة الداخلية تهدف لخدمة الإدارة ، و المراجعة الخارجية يقوم بمهمتها شخص مهني بينما المراجعة الداخلية يقوم بمهمتها موظف داخل المؤسسة و من هنا نستخلص أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن وظيفة داخل المؤسسة و ليست مهنة ، ومن ناحية التوقيت نجد أن المراجعة الداخلية تكون بصفة مستمرة و على مدار السنة المالية أي أن هناك متابعة دائمة للمؤسسة ، بينما المراجعة الخارجية غالبا ما تكون مرة واحدة في السنة أو بصورة متقطعة.

**ب-أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية**

هناك أوجه للتشابه بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية وتتمثل فيما يلي :[1]

- يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المشروع و منع و تقليل حدوث الأخطاء و التلاعب .

- يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال ، يمدنا بالمعلومات الضرورية التي تساعد على إعداد مجموعة من القوائم المالية الصحيحة و التي يمكن الاعتماد عليها.

و ومن ناحية أخرى هناك احتمالات للتعاون بينهما ، فقد يعتمد المراجع الخارجي إلى حد كبير على ما يعده المراجع الداخلي من تقرير عن نتيجة فحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، و كذلك في القيام بالجرد المفاجئ لبعض عناصر الأصول مثل النقدية.

**العلاقة بين المراجعة الداخلية و مراجعة العمليات [2]**

إن مفهوم مراجعة العمليات أوسع من مفهوم المراجعة الداخلية، تعتبر المراجعة الداخلية من الإجراءات الضرورية الواجب تطبيقها من أجل الحفاظ على حسن سير العمل حسب الأهداف المرجوة . ومن ناحية أخرى فان إجراء مراجعة العمليات يعتبر كخطوة أولية يجب إتباعها من قبل المؤسسات و الشركات الملزمة بإجراء مراجعة لحساباتها قبل وصول مراجعين خارجيين ، ذلك كون المراجعة الداخلية سوف تساعد في الكشف عن أي قصور في نظام الرقابة الداخلية.

**علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة المالية [3]**

تعرف المراجعة المالية بأنها الفحص المنظم للقوائم المالية و السجلات و العمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و السياسات الإدارية و أية متطلبات أخرى.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن ، **أسس المراجعة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر،2004 ، ص41.

[2] محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008،ص18.

[3] رضا خلاصي ، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة** ،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص70.

و تعتبر مراجعة العمليات الشكل التقليدي للمراجعة الداخلية و الذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل دال المؤسسة و مراجعتها حسابيا و مستنديا ثم التحقق من سلامتها و تتناول المراجعة المالية أيضا التحقق من وجود الأصول و توافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال و كذلك فحص و تقويم درجة المتانة المراقبة المحاسبية الدالية و كفايتها و مدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المؤسسة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات .

**العلاقة بين المراجعة الداخلية و مراقبة التسيير**

إن المراجعة الداخلية و مراقبة التسيير يكمل أحدهما الآخر من جهة كما يمارس كل منهما المراقبة على عمل الآخر ، حيث يقوم مراقب التسيير بإعداد و تصميم نظام المعلومات في حين يقوم المراجع الداخلي بمراقبة هذه المعلومات و التحقق منها، من جهة أخرى يفحص مراقب التسيير مشروعية الميزانيات بما في ذلك ميزانية خلية المراجعة الداخلية. [1]

[1] رضا خلاصي ، **مرجع سابق** , ص70.

**خلاصة الفصل**

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى المراجعة الداخلية من خلال التعرف على أهدافها ، أنواعها ، خصائصها و كذا المعايير التي تحكمها حيث نلاحظ أن للمراجعة الداخلية وظيفة مستقلة بالمؤسسة وهي وجه من أوجه الأنشطة أو الوظائف التي تشنؤها إدارة المؤسسة للقيام بمجموعة من الخدمات.

نستنتج أن المراجعة الداخلية دور و أهمية بالغة في المؤسسة فهي تعتبر وسيلة وقائية تحمي أصول المؤسسة من الغش ، السرقة و الاحتيال كما تضمن دقة البيانات المحاسبية و المالية و إمكانية الاعتماد عليها تعمل على التأكد من مدى الالتزام بالخطط والإجراءات و قياس صلاحياتها و اقتراح التحسينات اللازمة ، و التأكد من أن أنشطة المؤسسة ليس بها عيوب ، أي أنها تساعد على إحداث ترابط في المؤسسة و سد الفجوة الموجودة بها فهي تقوم بمراقبة المؤسسة بشكل مستمر. يعتبر المراجع الداخلي إضافة جيدة للمؤسسة كونه يقيها أو يحميها من صدمات المراجع الخارجي فهو يقوم بمعالجة الانحرافات الموجودة و اكتشاف مواطن القوة و الضعف بالمؤسسة.

و أخيرا فان المؤسسة لا تستطيع الاستغناء عن وظيفة المراجعة الداخلية نظرا للخدمات المقدمة من طرفها ومساعدتها للمؤسسة على تحقيق أهدافها.

# الفصل الثاني

# مدخل للأداء المالي و علاقته بالمراجعة الداخلية

**تمهيد**

شهد عصرنا الحالي العديد من التغيرات والتطورات خاصة في المجال الاقتصادي حيث امتاز بالتعقيد والتقلب هذا ما أدى لزيادة المنافسة بين المؤسسات ما جعلها تتبنى موضوع الأداء المالي باعتباره الدافع الأساسي لاستمرار ووجود المؤسسات خاصة الصغيرة منها والمتوسطة، فقد حظي باهتمام كبير من طرف الباحثين و المستثمرين كون نجاح المؤسسة يتوقف على أدائها الجيد و هناك مجموعة من الأدوات التي تعمل على تحسين الأداء المالي للمؤسسات متمثل في المراجعة الداخلية.

وعليه هناك علاقة تربط المراجعة الداخلية بالأداء المالي وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

**المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.**

**المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي.**

**المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي.**

**المبحث الأول: ماهية الأداء المالي**

تعتبر المؤسسة الاقتصادية مكان لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة وطرق استعمالها، و نظرا للتطورات التي شهدها محيط المؤسسة جعلها تبحث عن وسيلة لمسايرة هذه التغيرات و ذلك لتضمن استمراريتها و بقائها في ظل بيئة الأعمال ومن هنا يأتي الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة، وكيفية استخدامها و كذا تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة، ويتمثل هذا الاهتمام بمراقبة الأداء المالي للمؤسسة.

**المطلب الأول: مفهوم الأداء والأداء المالي**

**الفرع الأول : مفهوم الأداء**

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء ،وتجدر الإشارة بداية إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية( **to perform** )و اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية **performer**و الذي يعني : تنفيذ مهمة أو تأدية عمل. [1]

و يعرف الأداء لغة على أنه :" أدى الشئ أي أقام و قضاه". [2]

أما اصطلاحا يمكننا تقديم مجموعة من التعريفات بما يفي بالغرض من الدراسة

**التعريف الأول** :"الأداء هو قيام الشخص بسلوك ما ، وذلك لتحقيق هدف محدد ، فقد يكون إشباع حاجة معينة أو حل مشكلة ما أو التخطيط لمشروع ما". [3]

[1] ديحي هيبة، **دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية**،مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013ص 02.

[2] محمد عبد الوهاب مشاوي، **دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية**، الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات، القاهرة، 2014، ،ص 45.

[3] مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الاداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، 2010، ص 65.

**التعريف الثاني :** عرفه العالم p.Lorino على أنه " القدرة على الإنتاج بفعالية ( باستهلاك القليل من الموارد ) للسلع و الخدمات التي تستجيب لطلب السوق ( نوعية ، أجل ، سعر ) بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي". [1]

**التعريف الثالث :** عرفه drucker.p على أنه "قدرة المؤسسة على الاستمرارية و البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال". [2]

وبصفة عامة يمكن القول أن الأداء هو تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة وضمان بقائها واستمرارها في نشاطها.

**الفرع الثاني : مفهوم الأداء المالي**

لدينا عدة تعريفات للأداء المالي منها:

**التعريف الأول :** "يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ". [3]

**التعريف الثاني :** " يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم المالية ". [4]

[1] عائشة يوسف الشميلي، **برنامج تحسين الأداء**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017، ص 10.

[2] محمد لمين مراكشي، لقمان باها، **المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين الأداء دراسة حالة شركة هيونداي موتورز الجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، المجلد 06، جانفي2020، ص 224.

[3] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص45.

[4] أيوب شملال، نصر الدين بن نذير، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، المؤتمرالوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات**، 2017/04/25، جامعة البليدة 2، ص 04.

**التعريف الثالث :** يعرف على أنه " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية ". [1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بكفاءة لتحقيق الأهداف المرجوة.

يتضح لنا من خلال ما سبق أن للأداء المالي بعدين يتمثلان في الكفاءة و الفعالية.

حيث يقصد بالفعالية القدرة على تحقيق الأهداف و بالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة و الأهداف المرسومة، في حين يقصد بالكفاءة القدرة على تدنية مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة.[2]

و الشكل التالي يوضح أبعاد الأداء المالي :

**الشكل رقم (01) : أبعاد الأداء المالي**

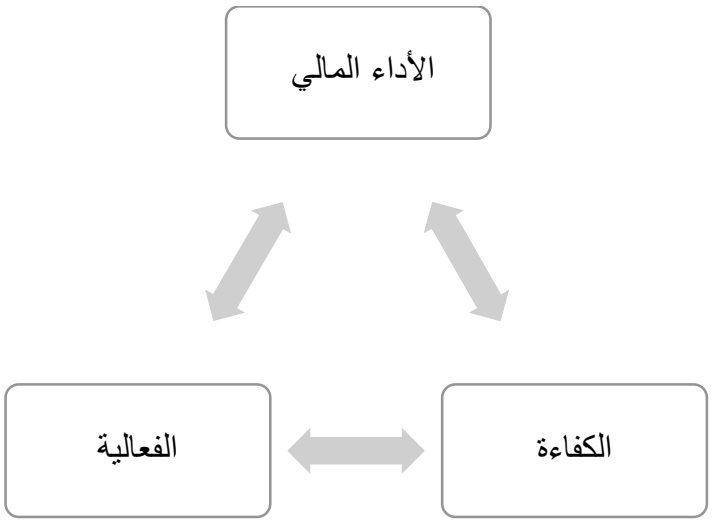


المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على، نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015.

[1] صافية بومصباح، الحسين بلعجوز، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و الأداء المالي للمؤسسات دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد الثالث، العدد01، ديسمبر2018، ص 274.

[2] مزهودة عبد المليك، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم**، مجلة العلوم الانسانية، جامعةمحمد خيضر، بسكرة،العدد الأول، نوفمبر2001، ص 87.

يوضح الشكل رقم (01) أبعاد الأداء المالي حيث نجد أن الأداء المالي يتضمن شقين رئيسيين هما الكفاءة و الفعالية حيث تعبر الكفاءة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد بينما الفعالية تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، حيث نقول عن المؤسسة أنها فعالة إذا استطاعت تحيق أهدافها و تعتبر كل من الكفاءة و الفعالية مفهومان مكملان لبعضهما، فقد يكون هناك تحقيق للأهداف لكن مع وجود سوء استخدام للموارد المالية أي عدم استخدامها بعقلانية مما يؤثر على بقاء المؤسسة، أي أن الكفاءة تعد عنصرا هاما لتحقيق الفعالية.

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي**

**الفرع الأول: أهمية الأداء المالي**

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعالية و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للشركات و استثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة. [1]

**الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي**

يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال أهداف عديدة ومنها:

السيولة واليسر المالي، التوازن المالي، المردودية و إنشاء القيمة.

**1. السيولة واليسر المالي**

تقيس السيولة قدرة المؤسسة الاقتصادية على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أو بتعبير آخرعن قدرتها على تحويل الأصول المتداولة بسرعة إلى سيولة، أي إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة

[1] محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص 46

إلى عدم مقدرتها على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات وذلك ما يضر بالمؤسسة في حد ذاتها و بأصحاب الحقوق وبعملاء المؤسسة أيضا .

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة ويتمثل في مقدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض المتوسط والطويل الأجل الذي تقوم به المؤسسة.

**2. التوازن المالي**

وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها. [1]

وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في:

1. تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
2. ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير.
3. تخفيض الخطر الذي تواجهه المؤسسة.

**الربحية و المردودية**

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات و القرارات، و تقيس مدى كفاءة و فعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح، و هي بذلك تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة.

**1. إنشاء القيمة**

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا.و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات

[1] عادل عيشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة (2000-2002)**، مذكرة ماجيستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص 35

مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فان المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية. [1]

كما يهدف الأداء المالي كذلك إلى : [2]

- يمكن المستثمر من متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

**المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء المالي**

تنقسم العوامل المؤثرة في الأداء المالي إلى عوامل داخلية تكون في داخل المؤسسة و أخرى خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

**أولا :العوامل الداخلية**

- **الهيكل التنظيمي**

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات و أعمالها، ففيه تحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات. [3]

---

[1] أحمد صالح سباع، محمد البشير بن عمر، **فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الأول، المجلد03، ديسمبر2018، ص 151.

[2] محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص 47.

[3] صفاء بوضياف، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب و مشتقاته** ، رسالة دكتوراه تخصص محاسبة، مالية و تدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص 45.

حيث يضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية و هي الوظائف الإدارية و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية. و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها، و من ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

- **المناخ التنظيمي**

إن المناخ التنظيمي عبارة عن وصف لخصائص و مميزات بيئة العمل الداخلية بكل أبعادها و عناصرها و التي تتمتع بقدر من الثبات النسبي و تميز المؤسسة بعينها، حيث يدركها العاملون و يفهمونها و تنعكس على اتجاهاتهم و قيمهم و تدفع العاملين إلى تبني أنماط سلوكية معينة. [1]

و تختلف مكونات المناخ التنظيمي من كاتب لأخر فهناك من حصرها في : وضوح التنظيم، كيفية اتخاذ القرارات، أسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، حيث تتفاعل هذه العوامل لضمان صيرورة الأداء بصورة ايجابية، كما تساهم في إعطاء متخذي القرارات صورة صادقة عنه.

- **التكنولوجيا**

تقوم المؤسسات باختيار نوعية تكنولوجيا مناسبة تساعدها على تحقيق أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و جيب عليها أن تتكيف مع هذه التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية. [2]

[1] زهية بركان، نوال الأحوال، **أثر المناخ التنظيمي على الولاء التنظيمي للعاملين بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة تعاونية الحبوب و الخضر الجافة بالعفرون**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الأول، المجلد11، جانفي 2020، 266.

[2] نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015، ص 151 .

- **الحجم**

يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي لمؤسسات سلبا فقد يكون عائقا لأداء المؤسسات لأن بزيادة الحجم تصبح عملية الإدارة أكثر تعقيدا و منه يصبح أدائها أقل فعالية، وقد يكون إيجابا حيث أنه كلما زاد الحجم يزداد عدد المحللين الماليين بالمؤسسة. [1]

- **طبيعة الملكية**

يوجد تأثير بين نمط الملكية و مستوى الأداء المالي، و ذلك بالنسبة للمؤسسات العمومية التي تحولت إلى مؤسسات خاصة، حيث بعد قياس مدى التغير الحاصل في مؤشرات الأداء المالي وجد أن : [2]

- أن المالك الخاص أكفأ من الدولة في إدارته للمؤسسة، مما ساهم في توفير الموارد و تحسين الأداء المالي.
- تحول الأسلوب الإداري في المؤسسة إلى أسلوب أكثر فعالية و أقل تكلفة.

**ثانيا: العوامل الخارجية**

-تتمثل العوامل الخارجية في: [3]

- **السوق**

يؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض و الطلب فان تميز السوق بالانتعاش و كثرة الطلب فان ذلك سيؤثر بايجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع الأداء المالي.

- **المنافسة**

تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب

[1] محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص

[2] محمد زرقون، عبد الرزاق خليل، **أثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثاني، المجلد 03، 2005، ص 190.

[3] نجلاء نوبلي، **مرجع سابق**، ص 152.

هذا التداعيات، أما من جهة أخرى فان لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات و لا تستطيع مواجهة المنافسة فان وضعها المالي يتدهور و بالتالي الأداء المالي يسوء.

- **الأوضاع الاقتصادية**

إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بايجابية على الأداء المالي.

## المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسة إذ أنه السبيل الوحيد لتحدد مسار و مستقبل المؤسسة، و للأداء المالي أنواع و معايير و مؤشرات تستخدم في قياسه للتعرف على نقاط القوة و الضعف بالمؤسسة.

### المطلب الأول: أنواع الأداء المالي

يتخذ الأداء صورا عديدة لكن يمكن تصنيفها حسب أربعة معايير وهي : الشمولية ،الطبيعة ، المصدر والوظيفة.

**معايير الشمولية** :وتنقسم إلى : [1]

- **الأداء الكلي:** وهو عبارة عن تفاعل مجموع الأداء الجزئية أي أنه يتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية في تحقيقها ، ومن أهم مؤشراته:الفعالية، الكفاءة، التقدم في العمل.
- **الأداء الجزئي:** ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية ، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداء الأنظمة الجزئية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة .

[1] رشيد، حفصي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية الأسواق،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص12 .

**معايير الطبيعة :**

- يمكن تقسيم أداء المؤسسات حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي تنقسم إلى :
- **الأداء الاجتماعي :** ويتمثل في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها تجاهه وأداء مستوياتها ،ويرى البعض أن فعالية المؤسسة تكمن في قدرا على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمؤسسة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية.
- **الأداء الاقتصادي :** إن الدور التنموي للمؤسسات يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك المصادر المالية من أجل التنمية الشاملة .
- **الأداء السياسي :** تسعى بعض المنظمات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معنيين إلى حكم مناصب سياسية لاستغلالهم لصالح المؤسسة والتي لها البقاء والنمو في نفس الوقت.
- **الأداء التكنولوجي :** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط التكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأهداف التي ترسمها المؤسسة إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا. [1]

**معايير الوظيفة:**

يقسم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للتنظيم المعتمد في المؤسسة **(الهيكل التنظيمي )** الوظيفي ، وهذا الأخير كما هو معلوم هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات المختلفة التي يجب أن تمارس في المؤسسة ، حيث أكد أحد الباحثين أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض عليها دراسة الأداء على مستوى مختلف الوظائف ، ومن ثم

[1] رشيد، حفصي ، مر**جع سابق** ، ص 13.

حصر الوظائف الرئيسية للمؤسسة فيما يلي : التموين ،الإنتاج ، المالية ،الموارد البشرية ،التسويق ،البحث والتطوير ، وتبعا لهذا التقسيم تم تصنيف الأداء إلى ما يلي :

- **أداء وظيفة التموين:** يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة ، وبأقل التكاليف من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على آجال تسديد الموردين تفوق آجال الممنوحة للعملاء والاستغلال الكفء والجيد لأماكن التخزين .
- **أداء وظيفة الإنتاج** : يقصد بأداء هذه الوظيفة ، تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع ، أو المنطقة الجغرافية ، من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر في الطلبيات من خلال الاستغلال الكفء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها .
- **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل أداء الوظيفة المالية في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت من أنشطتها الجارية، الرأسمالية أو الاستثنائية ، وتحقيق الفوائض المالية من خلال الابتعاد عن العسر المالي.[1]
- **أداء وظيفة التسويق** : يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على الاستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال إرضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة ، وتسليمها لهم في الأوقات المتفق عليها، وكذا السمعة الجيدة التي تكتسبها المؤسسة في السوق من خلال مردودية كل منتج وجودته والحرص على تطويره ودخول أسواق جديدة.

**المطلب الثاني: معايير الأداء المالي**

إن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب توفر مجموعة من المعايير من أجل حساب مستوى الأداء المحقق بالمؤسسة و الوقوف على مدى تطورها وتتمثل هذه المعايير في : [2]

[1] رشيد حفصي ، **مرجع سابق** ، ص 12.

[2] محمد طرشي، صفية يخلف، **أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدية2، البيليدة،2017/02/24 ،ص07.

❖ **المعايير التاريخية:**

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية والتاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها بالنتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة نسبة الفائدة على الاستثمار أو نسب السيولة للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة وملاحظة مدى التطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ.

❖ **المعايير القطاعية ( الصناعية ):**

وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد،أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها ها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه المؤسسات، لكن يعاب عليها عدم الدقة بسبب التفاوت وحجم طبيعة الأنشطة.

❖ **المعايير المطلقة:**

و هي اقل أهمية من المعايير الأخرى و تشير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة النسبة و تقاس بها التقلبات الواقعية على الرغم من الاتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول معايير مطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

❖ **المعايير المستهدفة:**

هذه المعايير تعتمد على النتائج الماضية مقارنة بالسياسات الإستراتيجية و الموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية و يستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسة بعد ذلك اتخاذ الإجراءات الصحيحة لها. [1]

[1] محمد طرشي ، مرجع سابق ، ص 07.

**المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي**

تعتبر عملية قياس الأداء ضرورية للمؤسسات بجميع أنواعها، كما أنها عملية مستمرة تمكن المؤسسات من إدخال تحسينات مستمرة، و يساهم قياس الأداء في تقديم مؤشرات تستخدم في قياس مدى تحقق أهداف المؤسسة و مقارنتها باتجاهات الأداء السابقة لتحديد انحرافات الأداء و أسبابها و طرق معالجتها،إذ أنها تستهدف قياس النتائج المتحققة من تنفيذ أعمال المؤسسة و مقارنة هذه النتائج بالأهداف المخطط لها من قبل، و ذلك من خلال كفاءة التنفيذ و الوقوف على الصعوبات التي تواجهها و التوصية بكيفية العمل على إزالتها تفاديا للأخطاء المستقبلية. [1]

وتهدف عملية قياس الأداء المالي إلى : [2]

- إن الهدف من عملية قياس الأداء المالي المساهمة بشكل فعال في صياغة التقارير المتعلقة بإجراءات العمل و البرامج، من خلال تبيان مختلف الايجابيات التي لابد و أن يركز عليها، و كذا الانحرافات التي لابد و اتخاذ الإجراءات الملائمة لتصحيحها.
- تركيز الاهتمام على ما هو واجب انجازه من توفير الموارد و الطاقات، بالإضافة إلى كونه يشكل تغذية عكسية فيما يتعلق بالمسار نحو الأهداف، فهو بذلك يبرز مختلف الفجوات بين النتائج و الأهداف مما يسهل عملية تعديلها، وهذا من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة.
- يؤدي قياس الأداء المالي إلى تحسينات ملحوظة على مختلف المستويات من إنتاج و خدمات و تسويق..الخ.
- التحسين في الأداء المالي، فمن خلال معرفة المؤسسة لواقع أدائها المالي بعد القيام بعملية قياسه، فانه من السهل عليها أن تقوم بالتحسينات الممكنة للأداء المالي المستقبلي.

[1] رضا مصيلحي أحمداسماعيل ، **تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية على مستوى الأداء**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2016، ص127.

[2] نجلاء نوبلي، **مرجع سابق**، ص 162.

تعتبر دراسة مؤشرات الأداء المالي جانب بالغ الأهمية تمليه متطلبات التخطيط المالي السليم ، باعتباره يمكن الإدارة من الحكم على الأداء السابق للمؤسسة و التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق ، حيث تعرف النسبة على أنها: "عبارة عن رقم أو قيمة يتم التعبير عنها من خلال رقم أو قيمة أخرى". [1]

و تعني النسب المالية نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهما مقاما و الثاني بسطا، و لأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لا بد أن تكون أرقام مقام و بسط المعادلة ذات علاقة سببية، و بخلافه نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول. [2]

**المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي**

**أولا: نسب السيولة** : السيولة هي مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها فتعبر السيولة عن مقدرة المؤسسة على تحويل قيمة أصولها المتداولة إلى نقود. و لما كانت السيولة أساسية لاستمرار عمليات المؤسسة فانه من الضروري تحديد درجة السيولة و هي :

**1. نسبة التداول :**

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، و ذلك من الاحتياطات النقدية و الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات، أي أنها تقيس قوة المركز المال في الأجل القصير وتترجم بالعلاقة التالية : [3]

نسبة التداول= الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة

كلما ارتفعت نسبة التداول كلما زادت القدرة على توفير السيولة للمؤسسة خاصة إذا زادت القدرة على تحويل الموجودات المتداولة إلى نقد. [4]

[1] مصطفى يوسف كافي، **تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية**، دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص335.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2009، ص 39.

[3] فواز الحمودي، جمال اليوسف، الادارة المالية ، مديرية الكتب و المطبوعات، دمشق، سوريا،2017، ص 64.

[4] خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي في دراسات تقييم و جدوى المشاريع، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص62.

وأهل الخبرة يقدرون النسبة المعيارية لنسبة التداول (1:2)، أي يجب أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة، لكن هذه النسبة لا تقيس درجة السيولة بشكل دقيق نظرا لاختلاف درجات سيولة الأصول المتداولة، و هذا ما يتطلب استخدام نسب أخرى تستبعد مثل هذه الأصول عند حساب نسبة السيولة مثل: نسبة السيولة السريعة.

**نسبة السيولة السريعة**

تقيس هذه النسبة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالخصوم قصيرة الأجل، و تبين مدى تغطية الخصوم المتداولة بواسطة الأصول سريعة التداول، و تشمل جميع الأصول المتداولة عدا المخزون، و تحسب بالعلاقة التالية [1]

السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة

**نسبة السيولة المطلقة**

تعتبر نسبة السيولة المطلقة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة و واجبة التسديد ممثلة بالمطلوبات المتداولة، فهي مقياس متشدد و دقيق لقياس قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة. و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة المطلقة = النقد+الاستثمارات المؤقتة / المطلوبات المتداولة

**تحليل صافي رأس المال العامل**

يعتبر صافي رأس المال العامل من المقاييس النوعية و المهمة في دراسة و تحديد السيولة في المؤسسة ، وقبل الدخول في تحديد صافي رأس المالي نجد أن جميع المراجع العلمية تعرض في تحليلاتها مفهومين شائعين، الأول رأس المال العامل و الثاني صافي رأس المال العامل .

فالأول هو إجمالي الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة، أما الثاني هو الفرق المحاسبي بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة و يعبر عنه بالعلاقة التالية :

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 65.

صافى رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

إن مقدرا صافي رأس المال العامل يعتبر دليلا على وضع السيولة، فهو يعكس المدى الذي يمكن أن تنخفض به الموجودات المتداولة قبل أن تصبح إدارة المؤسسة عاجزة عن تسديد الالتزامات المستحقة عليها، فزيادة المقدار تعكس مركز قوة المركز المالي في حين يعبر هبوطه عن جانب الضعف و إذا كان هذا الهبوط مستمرا فهو دليل على تدهور الأداء. [1]

**ثانيا: نسب النشاط**

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، و مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، و تحقيق أكبر حجم من المبيعات و بالتالي من الأرباح و تتمثل أهم النسب فيما يلي :

**1) معدل دوران إجمالي الأصول**

توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال و يعبر عنها بالصيغة التالية:

معدل دوران إجمالى الأصول = رقم الأعمال/ إجمالى الأصول

**2) معدل دوران الأصول غير جارية**

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة لتوليد رقم الأعمال و يعبر عنه بالصيغة الاتية : [2]

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / الأصول الغير جارية

**3) معدل دوران المخزون**

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي ( تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2000، ص 119.

[2] العيد صوفان، **محاضرات في التحليل المالي**، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل، 2017، ص 15.

كلما كان معدل دوران المخزون أكبر كلمت كانت السيولة أفضل حيث أن ازدياد معدل دوران المخزون لا يتحقق إلا من خلال زيادة المبيعات مع بقاء الاستثمار في المخزون كما هو أو بقاء المبيعات كما هي مع انخفاض الاستثمار في المخزون، و يمثل بالعلاقة التالية: [1]

معدل دوران المخزون= تكلفة البضاعة المباعة/ متوسط المخزون

**4) مهلة دوران الزبائن**

تهتم بقياس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم اتجاهها و يعبر عنها بالصيغة التالية :

مهلة دوران الزبائن = الزبائن و الحسابات المماثلة*360/ المبيعات السنوية متضمنة الرسم

**5) مهلة دوران الموردين**

تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون و تجسد في الصيغة التالية:[2]

مهلة دوران الموردين = الموردون و الحسابات المماثلة*360/ المشتريات السنوية متضمنة الرسوم

**ثالثا : نسب هيكل التمويل ( المديونية )**

نسب هيكل التمويل أو ما يعبر عنها بنسب المديونية على اعتبار أن تمويل المؤسسة عادة يتم من المصدرين إما من أصحاب المؤسسة أو من الدائنين الخارجيين في أشكال مختلفة، فهي تستهدف مقارنة قيمة الأموال المقدمة من أصحاب المؤسسة بقيمة الأموال المقدمة من الغير من الدائنين، و بذلك توضح مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها على الأموال المقترضة و تتمثل في: [3]

**01) نسبة الديون إلى حقوق الملكية**

[1] عطا الله الزبون، **استراتيجيات التحليل المالي**، دار المتنبي للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 102.

[2] حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل ص 24.

[3] مؤيد راضي خنفر، **غسان فلاح المطارنة**، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، 2006، ص163.

كما تعرف هذه النسبة بنسبة الملكية حيث يتم من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المؤسسة و مقدار ما تشكله الالتزامات و حقوق الملكية من مجموع هذه المصادر و تحسب هذه النسبة كالتالي :

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الالتزامات/ حقوق الملكية

إن الحصول على نسبة عالية هنا يعني أن اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجي أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي، و هذا ما يقلق أصحاب الديون و المقرضين، لأن ذلك يعتر مؤشرا على ازدياد درجة المخاطرة لدى المؤسسة، و بالتالي قد يزيد من احتمالات التعثر في سداد ديونهم.

**02) نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول**

و تعرف هذه النسبة أيضا بنسبة المديونية، و يقوم خلالها المحلل بدراسة مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول و تمثل هذه النسبة بالصيغة التالية :

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الالتزامات/ مجموع الأصول

و تعتبر هذه النسبة من مؤشرات الرفع المالي في المؤسسة حيث يتم من خلالها تباين نسبة الأصول الممولة من القروض.

**03) نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة**

تبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة، فالحصول على نسبة عالية هنا يعني أن المساهمة عالية للالتزامات الثابتة في امتلاك الأصول الثابتة، وهذا مؤشر غير جيد حيث يفترض أن تكون المساهمة الأعظم في امتلاك الأصول الثابتة لمصادر التمويل الداخلية كرأس المال و الاحتياطات، و يعبر عنها بالصيغة التالية:[1]

نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة = الالتزامات طويلة الأجل/ الأصول الثابتة

[1] مؤيد راضي خنفر، **مرجع سابق** ، ص 163.

**04) نسبة تغطية الفوائد**

تعرف هذه النسبة بعدد مرات تغطية الفوائد، و تحسب بالصيغة التالية:[1]

| |
|---|
| نسبة تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة/ مصروف الفائدة |

إن أهم ما تبينه هذه النسبة، هو هامش الأمان المتوفر لأصحاب القروض للحصول على فوائد قروضهم، حيث أن المؤشر العالي يبين قدرة المؤسسة العالية على تسديد فوائد القروض السنوية، بينما المؤشر المتدني فيعني الاستخدام المتزايد للديون على حساب مصادر التمويل الداخلية أو قد يعني خللا في أداء المؤسسة.

**رابعا : نسب الربحية**

و هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة و كفاءة السياسات و القرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا و قدرتها على تحقيق الربح، أي أن الإدارة تهتم بهذه النسب لكي تحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات المخطط لها و كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة. [2]

و نسب الربحية نوعان:

النوع الأول : يوضح الربحية بالنسبة للمبيعات

النوع الثاني : يوضح الربحية بالنسبة للاستثمارات

**النوع الأول: نسب الربحية بالنسبة للمبيعات :**

**1. نسبة الربح**

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة عمليات الإنتاج و المتاجرة بالمؤسسة و كفاءة سياسة تسعير المنتجات و السلع حيث تمثل بالصيغة التالية :

| |
|---|
| نسبة الربحية = مجمل الربح / المبيعات |

[1] مؤيد راضي خنفر، **مرجع سابق**، ص163.

[2] دريد كامل أل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص105.

**2. نسبة صافي الربح**

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح الذي استطاعت المؤسسة تحقيقه بعد خصم جميع المصروفات و المبيعات التي تمت خلال هذه الفترة، و توضح هذه النسبة مقدرة المؤسسة على استخدام الأموال التي حصلت عليها من مصادر خارجية بكفاءة، و تمثل بالعلاقة التالية:

**3. نسبة صا**

نسبة صافي الربح= صافي الربح / المبيعات

توضح هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة و مدى ربحيتها بعد الأخذ في الاعتبار جميع النفقات و الضرائب المستحقة العادية و تمثل بالعلاقة التالية :

نسبة صافي الربح بعد خصم الضرائب = صافي الربح بعد خصم الضرائب / المبيعات

**النوع الثاني : نسب الربحية بالنسبة للاستثمارات**

**1. نسبة بيع الأصول**

توضح هذه النسبة مدى ربحية الأصول بعيدا عن كيفية تمويل هذه الأصول أي أنها تعبر عن الر:بحية التي تستطيع الحصول عليها بغض النظر عن كيفية تمويل هذه الأصول و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة بيع الأصول = مجمل الربح قبل خصم الضرائب / مجموع الأصول الملموسة

**2. نسبة صافي الربح إلى حق الملكية**

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المحقق خلال فترة ما و بين حقوق الملكية لنفس الفترة، و تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية: [1]

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح القابل للتوزيع / حقوق الملكية

[1] محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية و إدارية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر ،2014، ص 246.

**حدود استخدام المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي :** [1]

من الصعب تحديد أسباب التغيير في النسبة بالسرعة المطلوبة، فقد يكون تغير النسبة ناتجا عن أحد الاحتمالات: زيادة البسط و ثبات المقام أو العكس .

عندما تستخدم النسب المالية لمقارنة أداء شركة ما بأداء شركة أخرى من الضروري أن نأخذ بعين أي اختلاف في الأسس المحاسبية المعدة على ميزانيتي الشركتين.

## I. المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي

### 1. القيمة الاقتصادية المضافة EVA

تعد القيمة الاقتصادية المضافة من أبرز المؤشرات الحديثة و أكثرها استخداما في جانب قياس القيمة و إعطاء تعبير واضح حول أدائها، حيث أن هذا المؤشر يعتمد على الربح الاقتصادي و ليس الربح المحاسبي و تتغير قيمة المؤسسة بتغيره، حيث تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مؤشر لقياس الأداء، و في نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنه طريقة للتحفيز، بحيث نجده يقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم. [2]

و تحدد القيمة الاقتصادية المضافة على أنها الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروحا منه رأس المال, و ذلك وفق المعادلة التالية : [3]

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة التشغيلية بعد الضرائب – ( المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال* رأس المال المستثمر )

حيث :

NOPAT : النتيجة التشغيلية بعد الضرائب

[1] عمار بن مالك ، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترةالممتدةمن2006-2010** ، مذكرة ماجيستير، تخصص ادارة أعمال ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2011 ، ص 46.

[2] سامية بوحفص ،سعاد معاليم ، **انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة** ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد30، سبتمبر 2017، ص 403.

[3] نوال بن عمارة، حسينة صيفي، **قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد15 ، 2015 ، ص 181.

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

Capital Invested : رأس المال المستثمر

تكمن أهمية هذا المؤشر في :

- ❖ يوضح التحسن المستمر و الفعلي لثروة المساهمين .
- ❖ مقياس حقيقي للأداء التشغيلي و الإداري.
- ❖ معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل.
- ❖ أداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة.
- ❖ أداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الإدارية و المالية

**القيمة السوقية المضافة MVA**

عن الفرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للمؤسسة و تحسب كالتالي:MVAتعبر القيمة السوقية المضافة

| القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للمؤسسة – القيمة الدفترية |
|---|

و تعكس MVA موجبة سوقا متفائلة، و تعني قدرة المسيرين على خلق ثروة للمساهمين تفوق متطلبات الربحية على عكس MVA سالبة و التي تعني سوق يوفر ربحية غير كافية لمواجهة تكلفة رأس المال.

يعد كل من مؤشر EVA و MVA ( القيمة السوقية المضافة) مؤشران لقياس الأداء حيث يستخدم الأول في قياس الأداء الداخلي للمؤسسة، بينما يقوم مؤشر MVA بتقييم الأداء الخارجي أو السوقي للمؤسسة. [1]

**ايجابيات و حدود استخدام المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي** [2]

يمكن تلخيص الايجابيات في:

- قياس العوائد الاقتصادية الحقيقة لرأس المال المستثمر.

[1] نوال بن عمارة، حسينة صيفي ، **مرجع سابق** ، ص 181.

[2] عمار بن مالك ، **مرجع سابق** ، ص 111.

- ترتبط بشكل وثيق بالقيمة و بثروة الملاك و حملة الأسهم، و توجه نظر إدارة المؤسسة إلى النشاط الذي يؤدي إلى زيادة العائد لحملة الأسهم.

حدود استخدام المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي

- تركز القيمة الاقتصادية المضافة على تقييم أداء المؤسسات في سنة مالية واحدة، بمعنى أنها تتعامل في المدى القصير، ما ينتج عنه خطر مالي يعرف بخطر الأجل الطويل، خاصة و أن إدارة المؤسسة تحتاج إلى المقاييس المالية ذات المدى المتوسط و الطويل.
- لا يأخذ مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بعين الاعتبار الفروقات الموجودة داخل أقسام المؤسسة، حيث قد يقع تراجع في قيمة EVA نتيجة الاختلاف الموجود في حجم الاستثمارات داخل كل قسم.
- في أغلب الأحيان يتم قياس كل من EVA و MVAمن البيانات المالية المعدة في آخر السنة هذا الشئ يؤدي بالمسيرين إلى عدم تحديد نواحي القصور في الجانب التشغيلي خلال دورة الإنتاج، وهذا نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية للحد من هذا التراجع. [1]

**المبحث الثالث : دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي**

للمراجعة الداخلية دور هام في المؤسسة، فهي تعتبر وسيلة فعالة تساعد الإدارة على التأكد من مدى تنفيذ السياسات الإدارية، و الاطلاع على الأداء المالي للمؤسسة و تحسينه، و بغية فهم أكثر لدور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى العلاقة بين المراجعة الداخلية والأداء المالي، و دور المراجع الداخلي في تحسين الأداء المالي و كذا دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار.

**المطلب الأول : علاقة المراجعة الداخلية بالأداء المالي**

إن من أهم الأهداف الرئيسية لنظام المراجعة الداخلية هو ضمان مخرجات سليمة و دقيقة للحسابات و النظام المحاسبي المالي التي تتمثل في القوائم المالية، فوجود نظام رقابي فعال ( المراجعة الداخلية) يضمن وجود مؤشرات

[1] عمار بن مالك ، **مرجع سابق** ، ص 111.

مالية سليمة و دقيقة تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة التي تساعد الإدارة في تقويم أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين أداء المؤسسة. [1]

حيث يقوم المراجعين الداخليين بفحص الأداء و تحديد ما إذا كانت أهداف المؤسسة قد تم تحقيقها، و يجب أن يتحقق المراجعين الداخليين من مدى تحقق أهداف البرامج الموضوعة، و مدى اتفاقها مع أهداف المؤسسة، و يجب عليهم تقويم كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، و تكون الإدارة مسؤولة عن وضع معايير لقياس الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد في الأنشطة المختلفة، و تكون هذه المعايير مكتوبة بشكل رسمي للرجوع إليها عند الحاجة. [2]

و الشكل التالي يمثل علاقة المراجعة الداخلية بالأداء المالي :

**الشكل رقم(02):** علاقة المراجعة الداخلية بالأداء المالي .

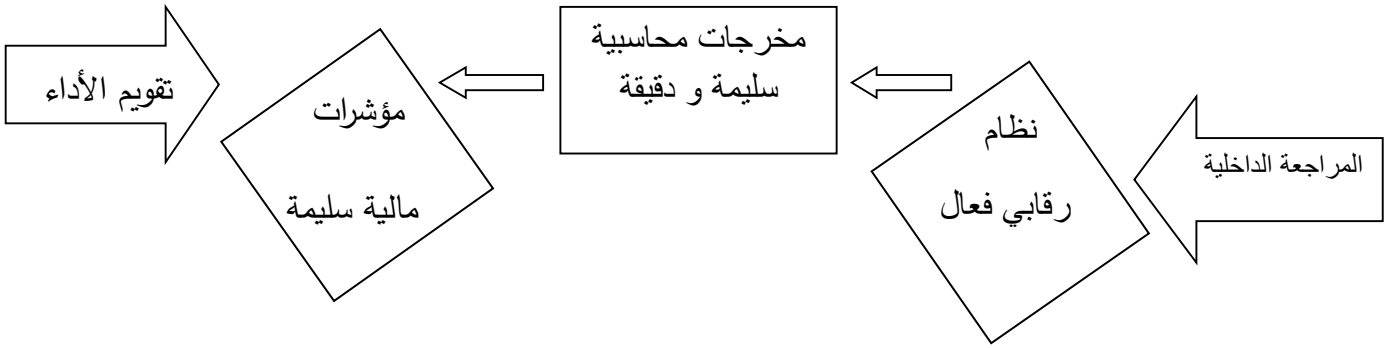


**المصدر:** محمد الصالح أبوغولة ، اسماعيل محمد النيحوي ، دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي ، المؤتمر الأكاديمي الاول لدراسات الاقتصاد و الأعمال التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة مصراتة ، مصراتة ، 2017/10/29 ، ص 145.

يوضح الشكل رقم (02) علاقة المراجعة الداخلية بالأداء المالي حيث أن المراجعة الداخلية من خلال نظام رقابي فعال و الذي يسعى إلى تحقيق أهداف المؤسسة تضمن وجود مخرجات محاسبية سليمة و التي تعد أساسا في

[1] محمد الصالح أبوغولة ، اسماعيل محمد النيحوي ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي** ، المؤتمر الأكاديمي الاول لدراسات الاقتصاد و الأعمال التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة مصراتة ، مصراتة ، ليبيا، 2017/10/29 ، ص 144.

[2] نور الدين أحمد قايد ، **التدقيق المحاسبي** ، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2017 ، ص 174.

عملية قياس الأداء المالي مما يضمن وجود مؤشرات مالية سليمة ، من خلال عملية تقويم الأداء المالي التي تقوم باكتشاف نقاط القوة و الضعف و تحديد الأخطاء و تصحيحها و معالجتها.

**المطلب الثاني :دور تقرير المراجع الداخلي في تحسن الأداء المالي**

يعتبر تقرير المراجع الداخلي ملخصا لنتائج عملية المراجعة بالمؤسسة لاحتوائه على مجموعة من الملاحظات يقوم من خلالها المراجع الداخلي بإبداء رأيه بموضوعية و دون تحيز، و يتم إعداد تقرير المراجعة الداخلية و إرساله لأهم المسئولين المعنيين و الإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة المراجعة، و التوصيات المقترحة لمعالجة[1] المشكلات التي تكشف خلال عملية المراجعة، و يجب أن يكون التقرير موضوعي وواضح و بناء، و أن يتم إعداده و تقديمه في الوقت المناسب.

أما من ناحية التقديم الشكلي للتقرير، فيجب أن يتضمن العناصر التالية:

- صفحة العنوان، و يجب أن يتضمن ( العنوان الكامل للمهنة، أسماء فريق المراجعة و محرري التقرير).
- الأمر بالمهمة و يوضع في بداية كل تقرير.
- الفهرس.
- مضمون التقرير.
- الملاحق التي ترفق بالتقرير.

بعد اقتراح المراجع الداخلي لمجموعة من التوصيات التصحيحية التي يجب القيام بها، بناء على الملاحظات التي سجلها أثناء القيام بمهمته، فانه يقوم بمتابعة مدة الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات، و تنتهي هذه المراحل عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة و التي صادقت عليها الإدارة.

و عليه فمن خلال تقرير المراجع الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالمصداقية و الموثوقية، و هذا ما يؤثر و يؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة، و تحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كان مع المؤسسات المماثلة، باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي، أو مقارنة المؤسسة بنفسها بسنوات سبقت السنة الحالية.

[1] عبد اسلام عبد الله سعيد أبو سرعة ، **التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية** ، رسالة ماجيستير ، تخصص محاسبة و تدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ،2010 ، ص 69.

**المطلب الثالث : دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار المالي [1]**

تعبر القرارات المالية من أهم القرارات داخل أي مؤسسة، إذ يمكن القول بأن القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال و امتلاك الأصول، فالهدف الأساسي من هذه القرارات تمويل الاستثمارات من أجل تحقيق أعلى ربح لتعظيم قيمة المؤسسة، وتشمل القرارات المالية : قرار التمويل، قرار الاستثمار و قرار توزيع الأرباح.

**1. قرار التمويل**

تعد عملية اتخاذ قرار التمويل بالمؤسسة من العمليات المعقدة لما تحمله من صعوبات ترافق البحث عن الأموال والتي تعد الركيزة الأساسية لاستمرار المؤسسة بمختلف وظائفها، فقرار التمويل هو القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال و كيفية الحصول عليها، و الموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل.

**2. قرار الاستثمار**

يعرف قرار الاستثمار على أنه: "قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة. و يجب أن يتميز القرار الاستثماري بالرشادة للوصول إلى النتيجة المطلوبة، حيث أن متخذ القرار الاستثماري يجب أن يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد المتاحة، أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد أحسن استخدام ممكن .

**3. قرار توزيع الأرباح**

يتعلق قرار توزيع الأرباح بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين و الجزء الذي سيعاد استثماره، و هذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيدان، كلما أمكن للمؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام. [2]

**مراحل اتخاذ القرار**

[1] سميحة بوحفص ، **أثر خصائص المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2018 ص 31.

[2] أميرة دباش ، محمود حمام ، **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك بولاية جيجل** ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، جامعة العربي بن لمهيدي ، أم لبواقي ، العدد الرابع ، المجلد 02 ، ديسمبر 2015 ، ص 71.

تمر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من المراحل حيث أن للمراجعة الداخلية مساهمة في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار، و تتمثل هذه المراحل في : [1]

**1. تحديد المشكلة**

إن عملية صنع أي قرار أصلها وجود مشكلة ، و بالتالي هي أهم شئ يجب حدوثه حتى يكون هناك الحاجة لصنع القرار بشأنها، و يقوم المراجع الداخلي باكتشاف المشاكل المحيطة و المتواجدة في المؤسسة حتى يتسنى لها مواجهتها قبل أن تصطدم بها.

**2. إيجاد البدائل**

إن من العناصر الجوهرية لوجود القرار أن يكون هناك مشكلة تتطلب حلا، تعد الحلول أو البدائل مجموع الوسائل و الإمكانيات المتاحة لمتخذ القرار، و هذه الحلول أو البدائل لا تأتي من فراغ و إنما هي نتيجة التحليل للمعلومات، و تحديد البدائل الممكنة لا يمكن أن يكون دون دراسة شاملة و تشخيص مستمر للمشكل، و مساهمة المراجعة الداخلية في إيجاد لبدائل يكون في شكل الاقتراحات المقدمة في التقرير النهائي بعد تحديد المشكلة.

**3. تقييم و تقويم البدائل**

إن تقييم و تقويم البدائل تعد من أهم المراحل التي يجب إعطائها أهمية كبرى قبل صنع أي قرار، ذلك لأن تقييم البدائل ثم تقويمها هو الذي سيحدد ما إذا كان سينجح أم لا في المستقبل، بمعنى أنه يتم تحديد أبعاد كل بديل سلبياته و ايجابياته في حل تلك المشكلة.

**4. اختيار البديل الأمثل**

في هذه المرحلة تكمن مهمة المراجع الداخلي في عملية اختيار البديل الأفضل، و هذا من خلال الاقتناعات المستمرة على اقتراح البديل المقترح في التقرير هذا لأنه تم دراسته من جميع النواحي، و متخذ القرار يستشير المراجع الداخلي حول البديل الذي يكون أكثر موضوعية.

**5. تنفيذ القرار**

[1] احمد نقاز، **دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار ( دراسة حالة مجمع صيدال )** ، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، 2007، ص 140-146.

إن خطوة تنفيذ القرار قد تكون من أكثر المهمات استهلاكا للوقت، و ذلك يعود لنتائج التنفيذ على المؤسسة، و عليه فان القرار المحكم لن يكون ذا أهمية ما لم يتضمن كيفية تنفيذه من الأساس، فنوعية القرار و إمكانية تنفيذه دليل مبدئي على نجاح ذلك القرار و يمكن الحكم على جودة القرار أو عدمها بناء على المعايير التالية :

- ✓ قياس مدى اتفاق و انسجام ذلك القرار مع السياسات و ممارسات المؤسسة.
- ✓ توقيت القرار.
- ✓ اعتماده و تجسيده لكمية المعلومات المثلى.

يجب تنفيذ القرار حتى يتسنى تحقيق الأهداف التي من أجلها تم صنعه و الوصول إليه، و قد يكون القرار المتخذ هو الأفضل، إلا أن الطريقة التي نفذ بها كانت غير ملائمة، مما يؤدي على الحكم على القرار بأنه غير جيد أو غير سليم، لذل يجب مراعاة الطريقة التي ينفذ بها القرار و يكون ذلك بمساعدة قسم المراجعة الداخلية . [1]

### 6. المتابعة و التقييم

إن المؤسسة الفعالة تتضمن قياسات دورية للنتائج التي يتم التوصل إليها و مقارنتها بالنتائج التي كان المرجو تحقيقها، فإذا ما وجد انحراف وجب إجراء بعض التغييرات التي تكفل تحقيق التوازن، و من هنا تتضح أهمية تحديد الأهداف و التي بموجبها يتم تقييم مستوى الأداء، و في حالة عدم توافق النتائج المطلوبة، يجب إحداث تغييرات ربما في الحل الذي تم اختياره، ففي هذه الحالة يجب إعادة صياغة نسق القرار بالكامل و تصحيح مساراته حتى يتسنى تحقيق الأهداف، وفي هذه الخطوة بالذات يزداد دور المراجعة الداخلية نظرا لطبيعة عملها الرقابي، بحيث تعمل على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة و تقييم تنفيذها. [2]

من خلال ما سبق يتضح دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار كما يلي : [3]

تبدأ عملية المراجعة الداخلية بإعطاء نظرة حول موضوع العملية و إعداد إجراءات المراجعة المناسبة لذلك الموضوع، فمن خلال هذه النظرة أو التصور يتم تشخيص الوضع المحيط بالموضوع داخليا و خارجيا و تحديد درجة الخطر الناجم، و من ثم يتم وضع إستراتيجية للقيام بعملية المراجعة الداخلية، لتيلها وضع الخطة اللازمة لذلك، بحيث يجب أن تتسم هذه الخطة بالمرونة و القابلية لتحسين في حال أي متغير غير مرغوب فيه، ليبدأ

[1] احمد نقاز ، **مرجع سابق** ، ص 146.

[2] احمد نقاز ، **مرجع سابق** ، ص 146.

[3] أيمن عميرة ، **دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية دراسة حالة سونطراك** ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، المجلد الرابع ، العدد 02 ، ديسمبر 2018 ، ص 27.

المراجع بتنفيذ خطة أو برنامج عمله، مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء و يتم ذلك من طرف المدير المشرف على المراجعة الداخلية، مع القيام بإدخال التحسينات الضرورية، وفي كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تمت ملاحظته و تقديم الاقتراحات المناسبة، فينتج من خلال كل هذه الخطوات معلومة مؤهلة لاتخاذ القرار و تسهم في إعداد قرارات ذات جودة و فعالية، ويمكن تلخيص هذه الدورة في الشكل التالي:

**الشكل (03):** دورة حياة المراجعة الداخلية

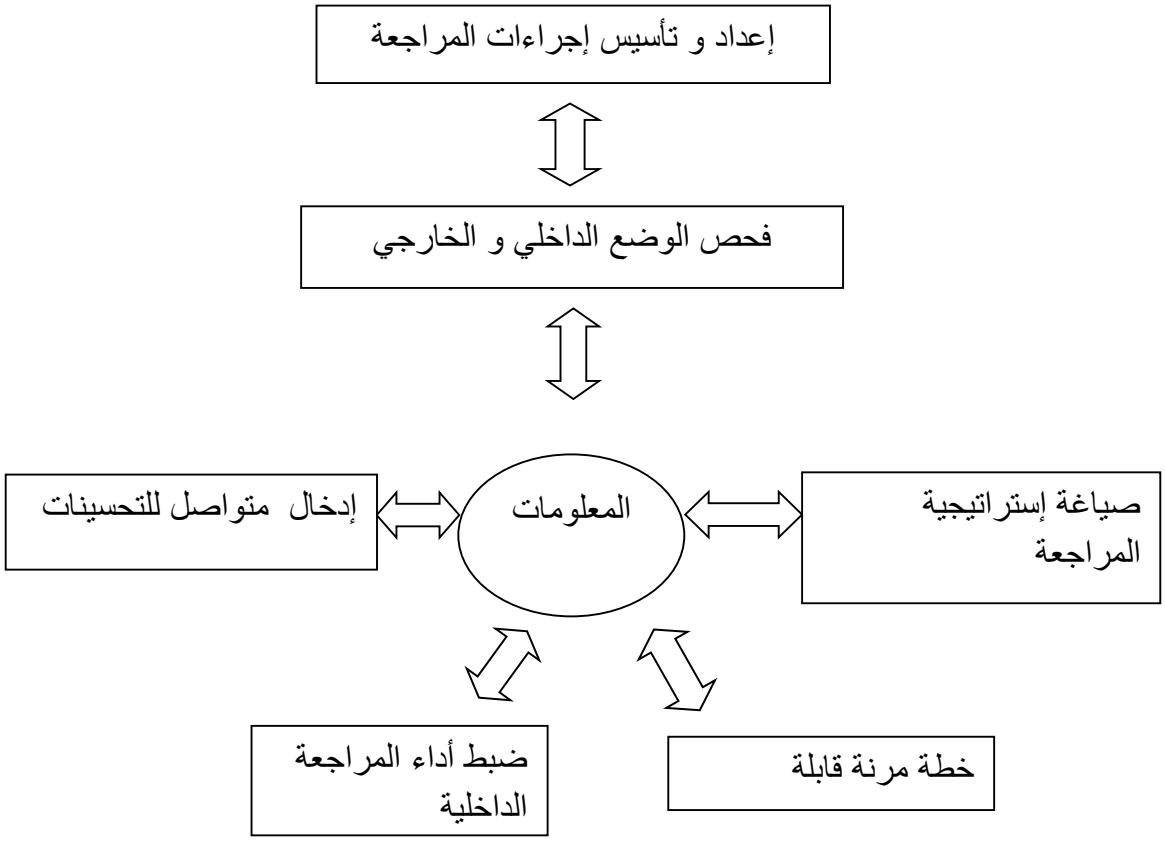


**المصدر:** أيمن عميرة ، **دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية دراسة حالة سونطراك** ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، المجلد الرابع ، العدد 02 ، ديسمبر 2018 ، ص 27.

يهدف الشكل رقم (03) إلى توضيح أن للمراجعة الداخلية دور هام في اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال الإحاطة بكافة جوانب الموضوع كونها تتفاعل مع جميع الأنشطة داخل المؤسسة مما يساهم في إعطاء معلومات ذات موثوقية تساعد على اتخاذ القرارات الملائمة و التي بدورها تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

نستنتج أن المراجعة الداخلية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها و الوصول عند مستوى عال من الكفاءة من خلال خفض التكاليف و تقديم التوصيات التي تساهم في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة و تحسين الأداء المالي.

## خلاصة

إن للأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسة كونه يساعد على التعرف على الوضع المالي لها، و نظرا لهذه الأهمية فقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على الأداء المالي من خلال التطرق إلى أهدافه، خصائصه، العوامل المؤثرة فيه و كذا مؤشرات قياسه.

يعتبر الأداء المالي أداة تعكس مدى انجاز المؤسسة لأهدافها فهو يعطي صورة شاملة عن الأنشطة داخل المؤسسة من حيث مصادر التمويل، حجم التكاليف المراد تخفيضها و كذا نسبة الربحية المراد تحقيقها، كما يساعد على التعرف على مواطن القوة و الضعف بالمؤسسة و ذلك من خلال المؤشرات التي تدق ناقوس الخطر عند وجود صعوبات تواجه المؤسسة و تعتبر المراجعة الداخلية وسيلة هامة لتحسين الأداء المالي و ذلك من خلال تقرير المراجع الداخلي الذي يحتوي على مجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي تعمل على معالجة الانحرافات و سد الفجوات الموجودة، كما تساهم في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة التي تؤدي للتحسين.

نستخلص مما سبق أن للأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسة وذلك من أجل التطور و النمو، كما أن المراجعة الداخلية من خلال وظيفتها في المؤسسة تساعد على التحسين و النمو

# الفصل الثالث

## الاطار التطبيقي في المؤسسة الاقتصادية النسيج و التجهيز

## -TIFIB -

**تمهيد**

بعد الانتهاء من دراسة الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى أهم الجوانب المتعلقة بالمراجعة الداخلية و الأداء المالي، و لكي تكون دراستنا أكثر واقعية فإننا سنحاول إسقاطها على أرض الواقع و لأجل تطبيقها قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB بغية التعرف أكثر على ما تم التطرق ايه في الجانب النظري و لأجل ذلك فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

**المبحث الأول : لمحة تاريخية عن مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB**

**المبحث الثاني : العلاقة بين المراجعة الداخلية و المؤشرات المالية بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB**

**المبحث الثالث : دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB**

## المبحث الأول : لمحة تاريخية عن مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مؤسسة النسيج و التجهيز ببسكرة، ذلك من خلال الاطلاع على طبيعة نشاطها ومكونات الهيكل التنظيمي لها، و كذا بعض التفاصيل الأخرى التي تمكنا من أخذ فكرة عن المؤسسة.

### المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة الام SONITEX سابقا [1]

ظهرت المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية sonitex بعد سنوات من التبعية شبه التامة للخارج من جانب المنتجات النسيجية، وكان إنشائها عبارة عن محاولة الاستغناء عن الخارج والسعي وراء النهوض بالوطن نجد الاستغلالية النسيجية في البداية ، تم إنشاء شركة للخياطة وشركة الصناعات النسيجية sonitex الجزائر وذلك بموجب مرسوم رقم 218/66 والصادرة بتاريخ 1996/22 وهدفها تحقيق اكتفاء في مجال النسيج بالاستغلال الأمثل للمواد المتاحة وتطورت هذه الشركة وتوسعت حيث أصبحت تضم 31 وحدة إنتاجية مجهزة بالات حديثة تستهلك مواد اولية مختلفة نذكر منها: القطن، الصوف ،والبوليستر والفيسكوز ... الخ.

وبعد سنوات عدة انفصلت مركبات عن المؤسسة الام واستقلت بذاتها الى انحلت :

- " sonitex "بالكامل وأصبح مجال النسيج قائما على المركبات أو المديريات المنفصلة نذكر منها "Ecotex " و هي مختصة في القطن ...الخ" .
- " sonitex " في الغزل والنسيج الحريري" ELATEX" تبسة أنشأت تحت القرار رقم 82/397 بتاريخ 1982/02/04 والتذكير أيضا فان مركب بسكرة انفصل عنها وأصبح يطلق عليه TIFIB أي تنسج و التجهيز بسكرة والذي هو محل دراستنا .

[1] اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIBبسكرة.

**المطلب الثاني : تعريف مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة محل الدراسة TIFIB**

تأسست مؤسسة المساهمة للنسيج و التجهيز بسكرة تبعا لتنفيذ من طرف القابضة العمومية " للصناعات و التصنيع " للتوجيهات CNEP المتعلقة بالتحويل القانوني للوحدات الصناعية المتواجدة آنذاك إلى شركات مساهمة و كان تطبيق هذه التوجيهات وفق الخطوات التالية :

1. **عقد الجمعية العامة الاستثنائية للمؤسسة الاقتصادية ELATEX** :انعقدت في دورة استثنائية بمقر القابضة العمومية للصناعات التصنيعية.
2. **قرار وكيل القابضة :** كلف رئيس القابضة العمومية للصناعات التصنيعية لتمثيليه و إتمام كل الإجراءات القانونية لإنشاء مؤسسة المساهمة للنسيج و التجهيز
3. **إنشاء مؤسسة المساهمة :**

- **الطبيعة :** مؤسسة مساهمة.
- **المضمون :** نسيج , تجهيز و تسويق النسيج.
- **التسمية :** نسيج و تجهيز –بسكرة–
- **المدة:** 99 سنة
- **رأس المال الاجتماعي :** ثمان مئة و تسعة و ثلاثون مليون دينار جزائري 839.000.000 دج مقسمة الى 167.800 سهم ب 5000.00دج للسهم الواحد.

نظرا للتحولات الاقتصادية التي مرت بها البلاد لجأ المركب إلى تقليص عدد العمال من 834 عامل الى384

**المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسةTIFIB**

الهيكل التنظيمي لوحدة النسيج والتجهيز بسكرة" **TIFIB** "عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات و الوظائف و العلاقات المختلفة بين الوظائف الموجودة بشكل متسلسل و تصاعدي ويمكن تقسيم هذه المستويات إلى:

- **المديريـة العامـة:** و هي أهم مديرية، تقوم بالإشراف و المتابعة و التنسيق على مختلف مصالح المؤسسة، و يترأسها مدير عام وهو المكلف بتسييرها خارجيا وداخليا، ويتمتع بمسؤولية كلية تجاه ممتلكات المؤسسة و أيضا يتخذ القرارات المناسبة.
- **الحمايـة والأمن:** و يترأسها رئيس مصلحة وهو الذي يسهر على حماية ممتلكات المؤسسة بجميع أنواعها من الناحية الأمنية.
- **مديريـة الإدارة العامـة:** و يترأسها رئيس مصلحة وهو الذي يقوم بتسييرها، وتنقسم هاتين المديريتين إلى قسمين:

1) **نيابة مديرية الموارد البشرية** :و يسيرها نائب مدير مكلف بالموارد البشرية و تنقسم الى أربعة مصالح وهي:

- **<u>مصلحـة الموارد البشريـة:</u>** ويشرف عليها رئيس المصلحة و هو الذي يحسن تسييرها في ما يخص كل شؤون العمال و أجورهم و تنقسم الى فرعين :

  * فرع الموارد البشرية.

  *فرع الاجور.

- **<u>مصلحة الوسائل العامة:</u>**و يشرف عليها رئيس مصلحة وهو الذي يقوم بكل الاعمال تخص هذه المصلحة من وسائل النقل و غيرها، و تنقسم الى فرعين :

  * فرع النقل.

  * فرع صيانة السيارات.

- **مصلحـة المساحـات و العمـارات** : و يشرف عليها رئيس مصلحة وهو الذي يقوم بنظافة المؤسسة و إعطائها وجه جيد .
- **مصلحـة الشؤون الاجتماعيـة** : و يشرف رئيس المصلحة على الشؤون الاجتماعية الخاصة بالمؤسسة

2) **نيابة مديرية المحاسبة و المالية** :و يشرف عليها نائب المدير المكلف بالمحاسبة و يسهر على كل الحسابات الخاصة بالمؤسسة و تنقسم إلى أربعة فروع :

* فرع البنوك .

*فرع الممول.

* فرع الشراء.

*فرع المواد.

**a) مديرية التجارة:** و يشرف عليها مدير مكلف بالتجارة و التمويل و تنقسم الى ثلاثة مصالح :

-**مصلحة التجارة:** ويشرف عليها رئيس مصلحة و هو المكلف بالعلاقات التجارية ( البيع).

-**مصلحة تسيير المخزونات:** و يشرف عليها رئيس المصلحة و هو المكلف بتسييرها في ما يخص تزويد كل المصالح بالمواد الاولية و قطع غيار والمواد الكيميائية و غيرها .

- **مصلحة الشراء** : ويشرف عليها رئيس المصلحة المكلف بكل المشتريات الخاصة بالمؤسسة .

**b) مديرية الصيانة:** و يشرف عليها مدير مكلف بالصيانة و تنقسم الى ثلاثة مصالح وهي:

- **مصلحة الصيانة العامة:** ويشرف عليها رئيس المصلحة المكلف بصيانة جميع إعطاب الالات الانتاجية

- **مصلحة الكهرباء** : و التي تسهر على التموين الرئيسي للكهرباء .

- **مصلحة الملحقات** : و تنقسم بدورها إلى ثلاثة فروع :

- **فرع التبريد** : وهو الذي يوفر الجو الملائم للعمال و القماش .
- **فرع التسخين** : و يقوم بتسخين الماء الذي يدخل في عملية غسل القماش وتجفيفه .
- **فرع تكرير المياه:** وهو الذي يوفر المياه التي تدخل في عملية الغسل.

**c) مديرية الاستغلال:** يشرف عليها مدير مكلف بالاستغلال و بدورها تنقسم الى مديريات فرعية و هي:

**1. مديرية النسيج** : وتنقسم إلى:

- **مصلحة البرمجة:** ويشرف عليها رئيس مصلحة و تقوم ببرمجة جميع المنتجات التي تدخل في المرحلة الإنتاجية بالتنسيق مع الإدارة و فرع الإبداع.
- **مصلحة التحضير:** تقوم هذه المصلحة بتحضير الخليط الذي يدخل في المرحلة الإنتاجية و لها علاقة مع مخزون الخليط و مصلحة النسيج و البرمجة.
- **مصلحة النسيج** : وتقوم هذه المصلحة بعملية غزل ( نسج ) كل أنواع القماش المبرمج مدني أو عسكري أو شبه عسكري وتنقسم الى فوجين من العمال :

* فوج يعمل صباحا.

*فوج يعمل مساءا.

**2. مديرية التصليح:** ويشرف عليها نائب مدير مكلف بالتصليح وبدورها تنقسم الى :

- **مصلحة التصليح:** ويشرف عليها رئيس مصلحة وهو الذي يقوم مع مجموعة من النسوة اللاتي تقمن بتصليح كل الأخطاء الموجودة في القماش.
- **مصلحة المخبر:** و يشرف عليها رئيس مصلحة المخبر وهو الذي يقوم بتحاليل العينات من الخليط وأيضا القماش.
- **مصلحة الابداع** : وتقوم مصلحة الإبداع بكل الإبداعات من القماش التي تدخل في العملية الإنتاجية

**3. مديرية التجهيز** :يشرف عليها نائب مدير مكلف بالتجهيز وتنقسم الى مصلحتين:

- **مصلحة التجهيز الرطب** : ويقوم رئيس المصلحة بكل عمليات غسل على حسب النوعية والطلبية .
- **مصلحة التجهيز الجاف (النهائي):** ويقوم رئيس المصلحة بكل عمليات تجهيز ( الكوي، التجفيف، مراقبة النوعية، تلفيف وتغليف القماش).

**ملاحظة:** لكل مديرية ومصلحة لها أمانة عامة خاصة بها .

## المبحث الثاني : العلاقة بين المراجعة الداخلية و المؤشرات المالية بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB

سنتطرق في هذا المبحث الى عرض القوائم المالية للسنوات 2015,2016 و 2017 و قياس الأداء المالي من خلالها .

### المطلب الأول : عرض الميزانية للفترة (2015-2017) لمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB بسكرة

سنقوم بعرض القوائم المالية للمؤسسة و المتمثلة في الميزانية و ذلك للسنوات 2015،2016 و 2017.

**جدول(03): الميزانية المالية لمؤسسة النسيج و التجهيز-TIFIB- بسكرة جانب الأصول للسنوات 2015-2016-2017**

| الأصول | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الأصول الغير جارية | | | |
| فارق الاقتناء | - | - | - |
| تثبيتات معنوية | 11844,87 | - | - |
| تثبيتات عينية | - | - | - |
| الأراضي | 181667000,00 | 181667000,00 | 181667000,00 |
| المباني | 580846990,89 | 475191269,55 | 383113295,83 |
| تثبيتات عينية أخرى | 170536148,86 | 148102738,36 | 455886642,91 |
| تثبيتات في شكل امتياز | - | - | - |
| تثبيتات قيد الانجاز | - | - | - |
| تثبيتات مالية | - | - | - |
| سندات موضوعة موضع المعادلة | - | - | - |

| | | | |
|---|---|---|---|
| استثمارات أخرى و ذمم | – | – | – |
| سندات أخرى مثبة | – | – | – |
| قروض و أصول المالية أخرى غير جارية | – | – | – |
| ضرائب مؤجلة أصول | 242598225,41 | 242598225,41 | 242598225,41 |
| مجموع الأصول الغير جارية | 1175660210,03 | 1047559233,32 | 1263265164,15 |
| الأصول الجارية | – | – | – |
| المخزونات | 643036537,11 | 433376991,32 | 517838329,18 |
| حسابات دائمة و استخدامات مماثلة | – | – | – |
| الزبائن | 156944580,38 | 257559252,82 | 314130783,47 |
| مدينون آخرون | 3864556,23 | 127371380,71 | 11291011,77 |
| ضرائب و ما يماثلها | 40384,00 | – | – |
| ذمم مدينة أخرى و استخدامات مماثلة | – | – | – |
| الموجودات و ما شابهها | – | – | – |
| القيم المنقولة و الأصول المالية الجارية الأخرى | – | – | – |
| الخزينة | 16589699,19 | 27936029,73 | 21832212,10 |
| مجموع الأصول الجارية | 820475756,91 | 846243654,58 | 865092336,52 |
| المجموع العام للأصول | 1996135966,96 | 1893802887,90 | 2128357500,67 |

**المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة**

يمثل الجدول رقم (03) الميزانية المالية لجانب الأصول لسنوات 2015-2016-2017 نلاحظ ان مجموع الأصول الغير جارية سجلت انخفاظ في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ليرتفع في سنة 2017 بينما مجموع الأصول الجارية سجلت ارتفاع في سنتي 2015 و2017

**جدول (04) : الميزانية المالية لمؤسسة النسيج و التجهيز-TIFIB- بسكرة جانب الخصوم للسنوات 2015-2016-2017**

| الخصوم | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| رؤوس الأموال الخاصة | | | |
| رأس المال تم إصداره | - | - | - |
| رأس المال غير مستعان به | - | - | - |
| الاحتياطات | - | - | - |
| فارق إعادة التقييم | - | - | - |
| فارق المعادلة | - | - | - |
| النتيجة الصافية | -205480152,87 | 156050790,45 | 25454106,51 |
| حسابات الارتباط | 695968072,36 | 587753494,35 | 1010057536,22 |
| المجموع 1 | 490487919,49 | 743804284,80 | 1035511642,73 |
| الخصوم الغير جارية | | | |
| القروض و الديون المالية | 853220000,00 | 85322 0000,00 | 853220000,00 |
| الضرائب المؤجلة خصوم | 25645798,53 | 10479405,53 | 10479405,53 |
| ديون أخرى غير جارية | - | - | - |
| مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا | 360294394,81 | 24440655,27 | 25130947,21 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **المجموع 2** | **1239160193,34** | **888140060,80** | **888830352,74** |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| **الموردون** | **35474731,99** | **37707023,08** | **23052274,00** |
| **الضرائب** | **26649521,72** | **99838008,32** | **62120611,03** |
| **ديون أخرى** | **204363600,40** | **124313510,90** | **118842620,17** |
| **خزينة** | – | – | – |
| **المجموع 3** | **266487854,11** | **261858542,30** | **204015505,20** |
| **المجموع العام للخصوم** | **1996135966,94** | **1893802887,90** | **2128357500,67** |

**المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.**

يمثل الجدول رقم (04) الميزانية المالية لمؤسسة TIFIB جانب الخصوم حيث نلاحظ ان المؤسسة قد حققت نتيجة سالبة في سنة 2015 لتسجل تحسن ملحوظ في سنة 2016 و 2017 بتسجيلها نتيجة موجبة خلال الفترتين السابقتين كما نلاحظ اعتماد المؤسسة بشكل كبير على القروض.

## المطلب الثاني : عرض جدول حساب النتائج للفترة (2015-2017)

### جدول (05) عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة النسيج و التجهيز -TIFIB- للفترة (2015-2017)

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **مبيعات من البضائع و المنتوجات المصنعة** | **416820089,22** | **604215630,17** | **988231228,66** |
| **مبيعات بين الوحدات** | **60043783,39** | **120910025,64** | **60323234,30** |
| **إنتاج المخزن** | **-74892781.23** | **-115520063.85** | **45945777,84** |
| **إنتاج مثبت** | – | – | – |
| **إعانات الاستغلال** | – | – | – |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1. إنتاج الدورة | 401971091,38 | 609605591,96 | 1094500240,80 |
| استهلاك بين الوحدات | -22737009,63 | -60594184,10 | -133631171,93 |
| مشتريات مستهلكة | -264109621,09 | -370498439,82 | -638816853,31 |
| خدمات خارجية و مشتريات أخرى | -27865840,26 | -32192185,06 | -32727902,40 |
| 2. استهلاك الدورة | -31471247 0,98 | -463284808,98 | -805175927,64 |
| 3. القيمة المضافة للاستغلال | 87258620,40 | 146320782,98 | 289324313,16 |
| أعباء المستخدمين | -188281553,41 | -193938590,55 | -179915259,49 |
| ضرائب و رسوم | 7987405,32 | 16309127 ,63 | 10478120,00 |
| 4. إجمالي فائض الاستغلال | 109010338,33 | 63926935,20 | 98930933,67 |
| المنتوجات العملياتية الأخرى | 3658148,95 | 1348475,01 | 17625788,48 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 3132559,90 | 546257,73 | 20,27 |
| مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة | 122424223,60 | 129653335,41 | 113656412,04 |
| استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات | 25644167,76 | 349820059,87 | 25270234,00 |
| 5. النتيجة العملياتية | 205264805,12 | 157042006,54 | 28170342,84 |
| المنتوجات المالية | - | 841127,77 | - |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الأعباء المالية** | **215347,75** | **1832343,86** | **2716236,33** |
| **6. النتيجة المالية** | **215347,75** | **991216,09** | **2716236,33** |
| **7. النتيجة العادية قبل الضرائب** | **205480152,87** | **156050790,45** | **25454106,51** |
| **الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية** | – | – | – |
| **الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية** | – | – | – |
| **مجموع نواتج الأنشطة العادية** | **431273408,09** | **961615254,61** | **1137396263,28** |
| **مجموع أعباء الأنشطة العادية** | **636753560,96** | **805564464,16** | **-1111942156,77** |
| **8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **205480152,87** | **156050790,45** | **25454106,51** |
| **العناصر غير العادية (منتوجات)** | – | – | – |
| **العناصر غير العادية (أعباء)** | – | – | – |
| **9. النتيجة غير العادية** | – | – | – |
| **10.لنتيجة الصافية للدورة** | **205480152,87** | **156050790,45** | **25454106,51** |

**المصدر**: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

يمثل الجدول رقم (05) جدول حساب النتائج لمؤسسة النسيج و التجهيز للفترة 2015-2017 حيث نلاحظ ان انتاج الدورة كان موجبا خلال هذه الفترة بينما استهلاك الدورة والقيمة المضافة قد كان موجبا بينما اجمالي فائض الاستغلال والنتيجة العملياتية والنتيجة المالية كان موجبا اما النتيجة الصافية للدورة كانت موجبة خلال الفترة 2015-2017.

**جدول (06): إعداد الميزانية المختصرة للفترة(2015-2017)** **الوحدة:د ج/%**

| الأصول | 2015 | % | 2016 | % | 2017 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأصول الغير جارية | 1175660210,03 | 59 | 1047559233,32 | 55 | 1263265164,15 | 59 |
| الأصول الجارية | 820475756,91 | 41 | 846243654,58 | 45 | 865092336,52 | 41 |
| المجموع | 1996135966.94 | 100 | 1893802887.90 | 100 | 2128357500,67 | 100 |
| الخصوم | | | | | | |
| الموارد الدائمة | | | | | | |
| الأموال الخاصة | 490487919,49 | 25 | 743804284,80 | 39 | 1035511642,73 | 49 |
| خصوم غير جارية | 1239160193,34 | 62 | 888140060,80 | 47 | 888830352,74 | 41 |
| خصوم جارية | 266487854,11 | 13 | 261858542,30 | 14 | 204015505,20 | 10 |
| مجموع الخصوم | 1996135966,94 | 100 | 1893802887,90 | 100 | 2128357500,67 | 100 |

**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (06) و الذي يمثل الميزانية المختصرة للفترة (2015-2017) نلاحظ أن :

- **في سنة 2015** : نلاحظ أن نسبة الأصول الغير جارية أكبر من نسبة الأصول الجارية مما يدل عن عدم وفرة السيولة نوعا ما بالمؤسسة و نلاحظ أن نسبة الخصوم الغير جارية مرتفعة جدا مقارنة بالأموال الخاصة و الخصوم الجارية أي أن المؤسسة اعتمدت على الديون الطويلة الأجل في التمويل.
- **في سنة 2016**: نلاحظ أن نسبة الأصول الغير جارية أكبر من نسبة الأصول الجارية و أن نسبة الخصوم الغير جارية مرتفعة جدا مقارنة بالأموال الخاصة و الخصوم الجارية أي أن المؤسسة اعتمدت على الديون الطويلة الأجل في التمويل.
- **في سنة 2017**: نلاحظ أن نسبة الأموال الدائمة أكبر من الخصوم الغير جارية أي أن المؤسسة اعتمدت على الأموال الدائمة في التمويل.

**المطلب الثالث : قياس الأداء المالي لمؤسسة النسيج و التجهيز TIFI**

بعد ما قمنا بعرض القوائم المالية لمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB ، سوف نقوم في هذا المطلب بالتعرف على الأداء المالي ذلك باستخدام المؤشرات المالية عن طريق قياس النتائج المحققة و مقارنتها خلال السنوات 2015, 2016, 2017 .

**1. قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي**

يعتبر التوازن المالي من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها لأن تحققه يمنح للمؤسسة استقلال المالي و ذلك بابتعادها عن حالات العسر المالي، و تعبر هذه المؤشرات عن التوازن في الأجل الطويل أو في الأجل القصير ،وسيتم حسابها من خلال ميزانية مؤسسة النسيج و التجهيز –TIFIB– و ذلك للفترة (2015–2017) و تتمثل مؤشرات التوازن المالي في :

- رأس المال العامل
- احتياجات رأس المال العامل
- الخزينة

**01. رأس المال العامل الصافي الإجمالي**

**جدول رقم (07): حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) للفترة (2015–2017)**

**الوحدة:دج**

| العلاقة | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الموارد الدائمة<br>الاستخدامات المستقرة | 553987902,8 | 584385122,28 | 661076831,32 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

يبين الجدول رأس المال العامل الصافي الإجمالي للسنوات 2015,2016,2017 لمؤسسة النسيج و التجهيز –TIFIB – و الذي يوضح توازن المؤسسة على المدى الطويل حيث نلاحظ أن المؤسسة قد حققت رأس مال عامل صافي إجمالي موجب في جميع السنوات أي أن الموارد الدائمة قد غطت كليا الاستخدامات المستقرة مما نستنتج أن المؤسسة استطاعت أن تمول جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة.

**02. احتياج رأس المال العامل**

**جدول رقم (08): حساب احتياج رأس المال العامل (BFR) للفترة (2015-2017)** **الوحدة:دج**

| العلاقة | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الاستخدامات المستقرة – موارد الاستخدام | 537398203,61 | 556449082,55 | 639244619,22 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

يبين الجدول رقم (08) احتياج رأس المال العامل للسنوات 2015,2016 , 2017 و التي تبين توازن المؤسسة في الأجل القصير حيث نجد أن:

في سنة 2015 هناك احتياج قدر ب537398203,61 ليرتفع في 2016 إلى 556449082,55 و 2017 إلى 639244619,22 أي أنها مقدرة للمؤسسة على مواجهة التزاماتها في الأجل القصير حيث أن أموال الزبائن أكبر من أموال الموردين بمعنى وجود أريحية في التعامل.

**03. الخزينة**

**جدول رقم (09): الخزينة (TN) للفترة (2015-2017)**

**الوحدة:دج**

| العلاقة | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| استخدامات الخزينة – موارد الخزينة | 16589699,19 | 27936029,73 | 21832212,10 |

**المصدر: من** إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

يبين الجدول رقم (09) تطور الخزينة خلال السنوات 2015 , 2016 , 2017 حيث نلاحظ أن الخزينة موجبة في جميع السنوات أي أن المؤسسة لم تلجأ للسحب على المكشوف، و تعتبر الخزينة ملخصا لرأس المال العامل الصافي و الاحتياج في رأس المال العامل و من هنا نستنتج أن المؤسسة قد حققت شروط التوازن المالي .

**الشكل رقم (04): شروط التوازن المالي**

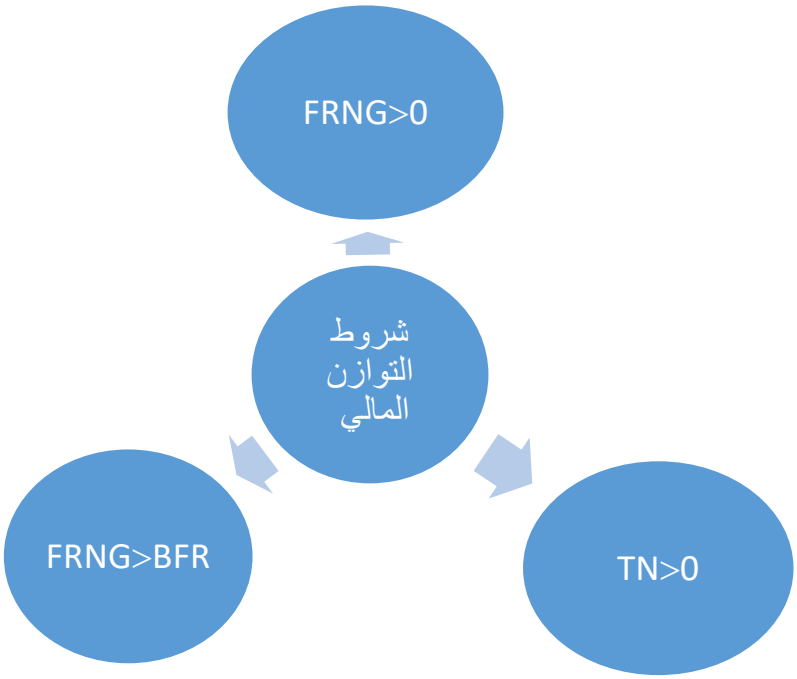


**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على الجداول (07),(08),(09).

يمثل الشكل (04) شروط التوازن المالي التي حققتها المؤسسة و ذلك من خلال رأس المال العامل الصافي الموجب و كونه قد غطى الأصول الثابتة و جزء من الأصول المتداولة مما يدل أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل , و كذا الخزينة الموجبة.

**ثانيا : قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات السيولة**

**1. نسبة التداول**

| |
|---|
| نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة |

**الجدول رقم (10) : نسبة التداول للفترة (2015-2017)** **الوحدة:د ج/%**

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الأصول المتداولة | 820475756,91 | 846243654,58 | 865092336,52 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الخصوم المتداولة** | **266487854,11** | **261858542,30** | **204015505,20** |
| **النسبة** | **3,07** | **3,23** | **4,24** |

**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

**الشكل رقم (05) : تطور نسبة التداول للفترة (2015-2017)**

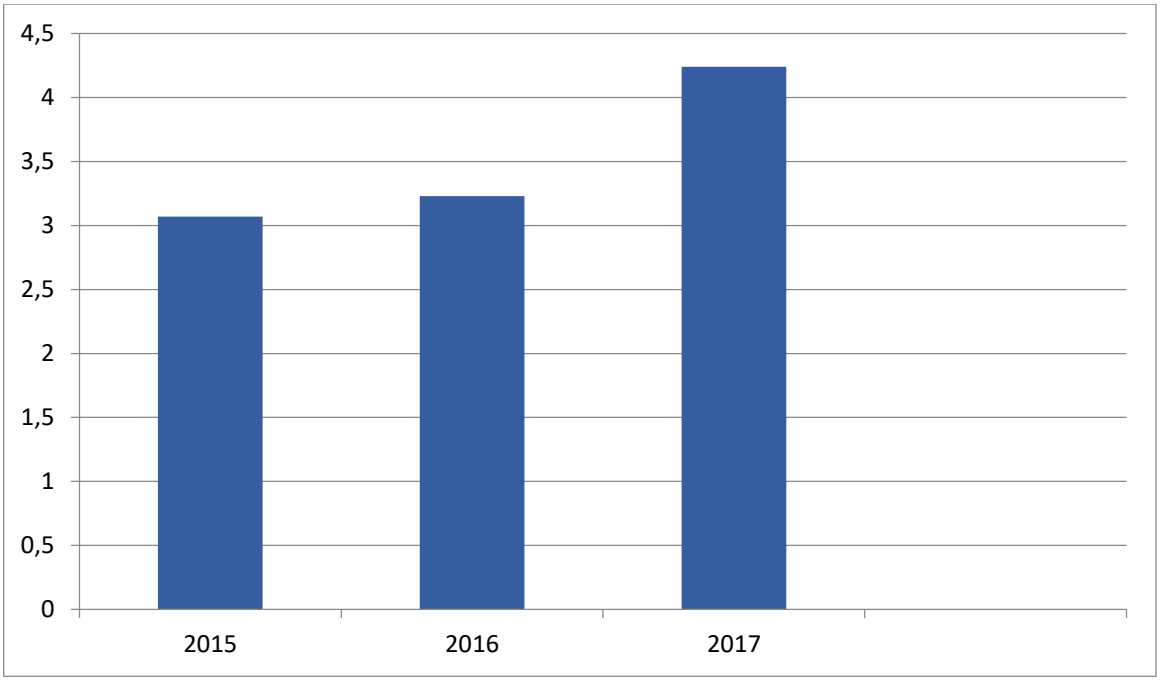


**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (10).

يبين الجدول رقم (10) و الشكل رقم (05) نسبة التداول للسنوات 2015, 2016 , 2017 حيث نستنتج أن :

- في 2015 كانت نسبة التداول تقدر ب 3,07 ثم لترتفع في 2016 إلى 3,23و في 2017 إلى 4,24 أي أنها شهدت تطورا ايجابيا خلال هذه السنوات مما يدل على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها و سداد ديونها قصيرة الأجل من الأصول المتداولة .
- لكن من جهة أخرى قد يدل هذا المؤشر المرتفع على وجود أموال معطلة و ذلك لعدم إيجاد فرص استثمارية ذات مردودية عالية مما أدى لوجود سيولة مرتفعة.

### 2. نسبة السيولة السريعة

| نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة |
|---|

**الجدول رقم (11) : نسبة السيولة السريعة للفترة (2015-2017)** **الوحدة:دج/%**

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| (الأصول المتداولة المخزون) | 177439219,8 | 412866663,26 | 347254007,34 |
| الخصوم المتداولة | 266487854,11 | 261858542,30 | 204015505,20 |
| النسبة | 0,66 | 1,57 | 1.70 |

**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

**الشكل رقم (06): تطور نسبة السيولة السريعة للفترة (2015-2017)**

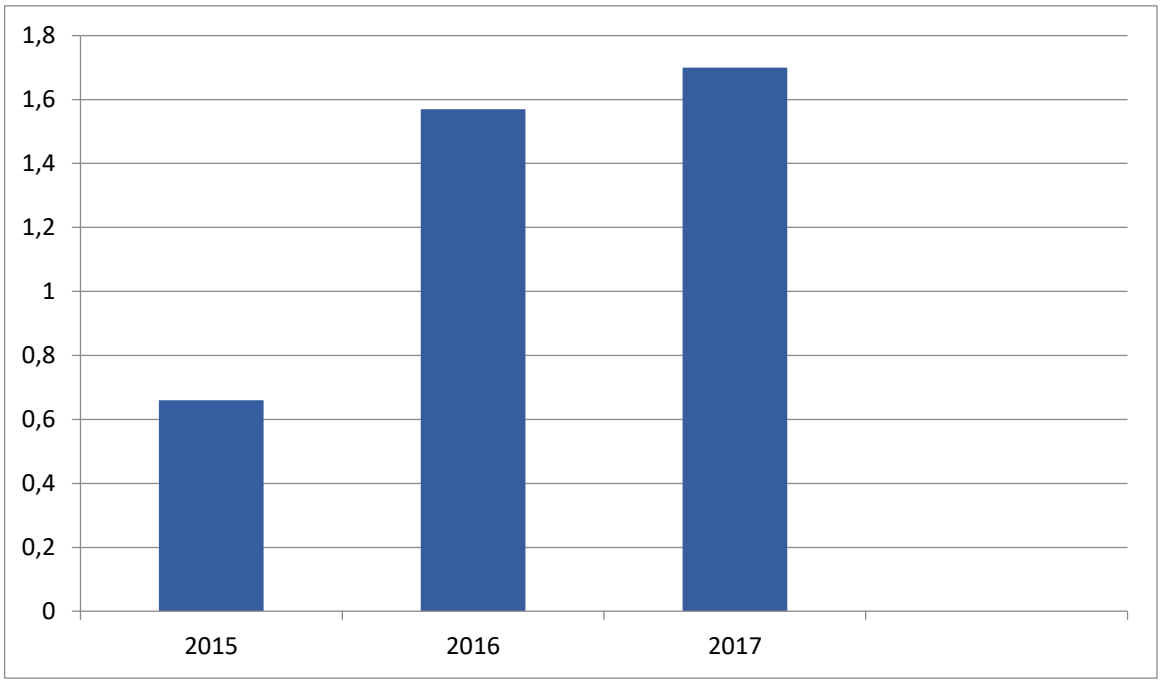


**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (11).

يمثل الجدول رقم (11 ) و الشكل رقم (06) نسبة السيولة السريعة حيث نستنتج أن :

- نسبة السيولة السريعة خلال الفترة ( 2015-2017) شهدت تحسنا ملحوظا حيث كانت النسبة في 2015 تقدر ب 0.66 لترتفع في 2016 و 2017 إلى 1.57 , 1.70 على التوالي.
- في 2015 كان هناك انخفاض ب 0,66 حيث أن مؤشر الانخفاض غير جيد و يبين فشل الأصول سريعة التداول في التعامل مع الالتزامات الجارية.
- في 2016 و 2017 , يعتبر مؤشر الارتفاع جيدا كونه يبين أن للمؤسسة مقدرة على مواجهة أي التزامات جارية بسرعة بالاعتماد على الأصول القابلة للتحول بسرعة إلى سيولة أو نقد بدون الاعتماد على المخزون الذي يعد من الأصول الغير قابلة للتحول بسرعة إلى نقدية ، مما يعبر عن توفر السيولة لدى المؤسسة.

**3. نسبة السيولة الفورية**

| **نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة** |
|---|

**الجدول رقم ( 12) : نسبة السيولة الفورية للفترة (2015-2017)** **الوحدة:دج /%**

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| القيم الجاهزة | 16589699,19 | 27936029,73 | 21832212,10 |
| الخصوم المتداولة | 266487854,11 | 261858542,30 | 204015505,20 |
| النسبة | 0,06 | 0,10 | 0,10 |

**المصدر: من** إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

**الشكل رقم (07): تطور نسبة السيولة الفورية للفترة (2015-2017)**

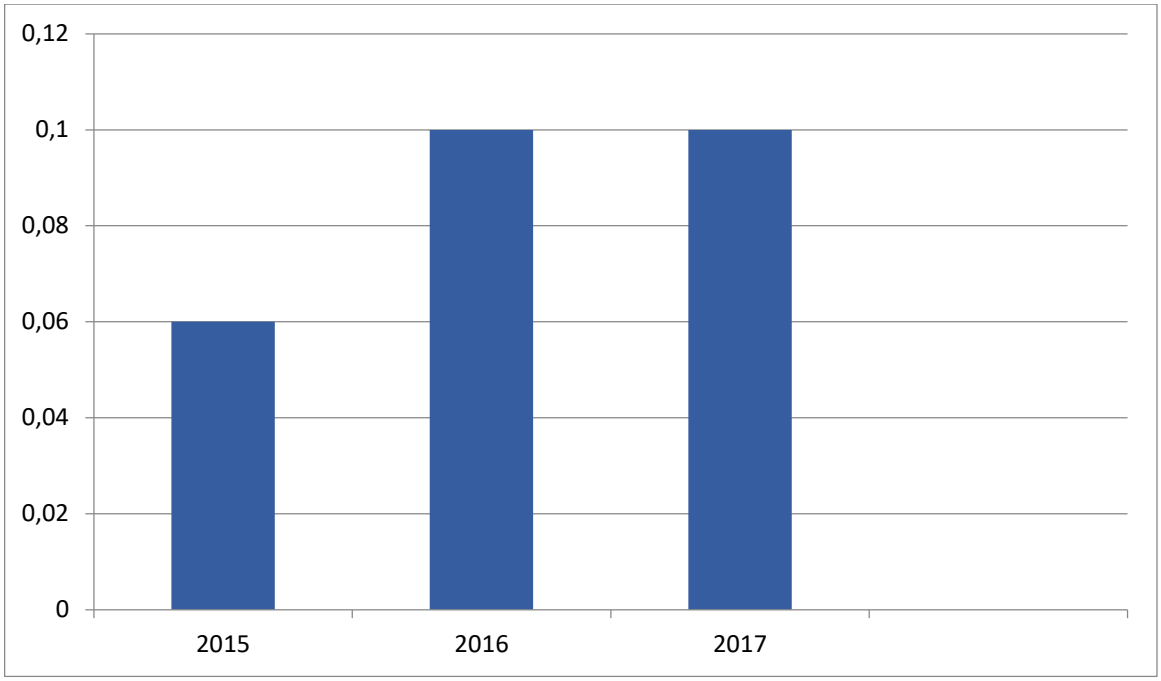


**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (12).

يبين الجدول رقم (12) و الشكل رقم (08) نسبة السيولة الفورية للفترة (2015-2017) و التي تظهر مدى اعتماد المؤسسة على الأصول السائلة جدا و التي تتمثل في القيم النقدية و الشبه نقدية في سداد الالتزامات الجارية حيث نستنتج أن :

هناك انخفاض في نسبة السيولة الفورية و ذلك على مدار السنوات 2015,2016 و 2017 مما يعتبر مؤشر غير ايجابي حيث أنه يبين أن المؤسسة لا تمتلك النقدية الكافية أو الأموال الجاهزة لسد التزاماتها المتداولة.

**ثالثا : قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الهيكلة**

**1. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول**

| **نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الالتزامات / مجموع الأصول** |
|---|

**الجدول رقم (13) : نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول للفترة (2015-2017)**

**الوحدة : دج/%**

| السنة | 2015, | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| مجموع الالتزامات | 1465648047,45 | 1149998603,1 | 1092845857,94 |
| مجموع الأصول | 1996135966,94 | 1893802887,90 | 2128357500,67 |
| النسبة | 0,73 | 0,60 | 0,51 |

**المصدر: من** إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

**الشكل رقم (08): تطور نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول للفترة (2015-2017)**

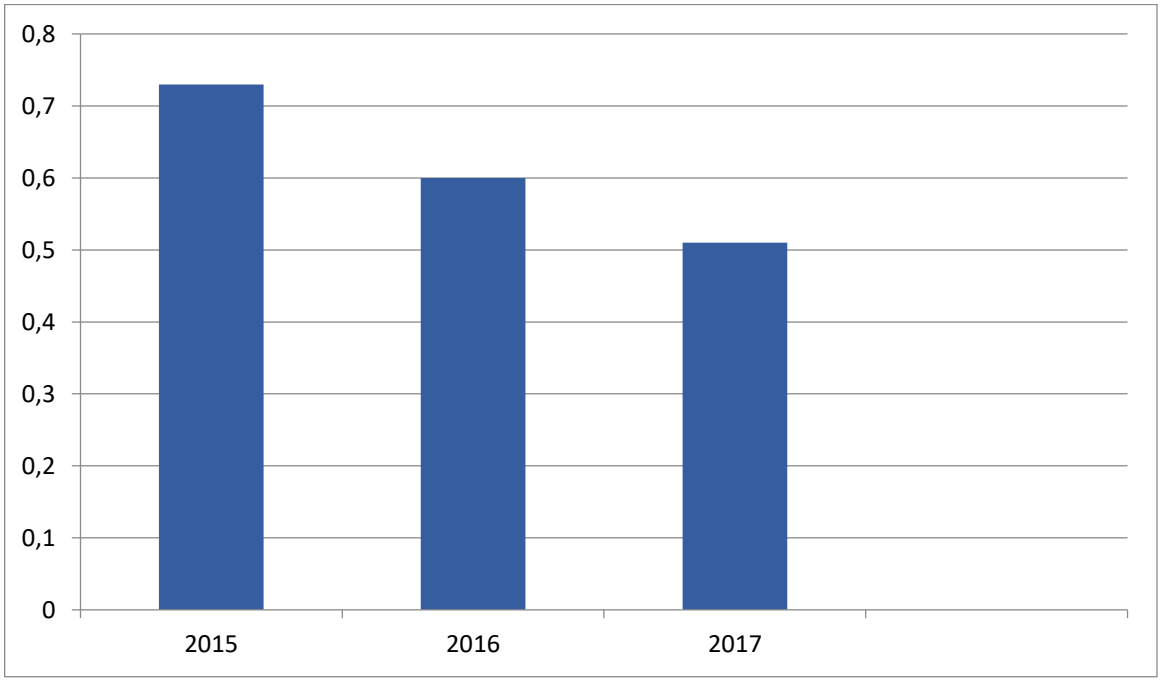


**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (13).

يبين الجدول رقم (13) و الشكل رقم (08) نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول حيث نستنتج أن :

هناك في ارتفاع في نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول حيث في 2015 كانت النسبة تقدر ب 0,73 لتنخفض بعد ذلك في 2016 و 2017 لتصبح 0,60 و 0,51 على التوالي على الرغم من الانخفاض في

السنوات الأخيرة لكن تبقي هذه النسبة مرتفعة و لا تعد مؤشرا جيدا للوضع المالي للمؤسسة ، أن قدرتها على تسديد الديون في الأجل الطويل ضعيفة ، حيث تبين اعتماد المؤسسة بشكل ملحوظ على التمويل بالمديونية.

**نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة**

| |
|---|
| **نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة = الالتزامات طويلة الأجل / الأصول الثابتة** |

**الجدول رقم (14): نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة للفترة (2015-2017) الوحدة : %**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الالتزامات طويلة الأجل | 1239160193,34 | 888140060,80 | 888830352,74 |
| الأصول الثابتة | 1175660210,03 | 1047559233,32 | 1263265164,15 |
| النسبة | 1,05 | 0,84 | 0,70 |

**المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة**

**الشكل رقم (09) : تطور نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة للفترة (2015-2017)**

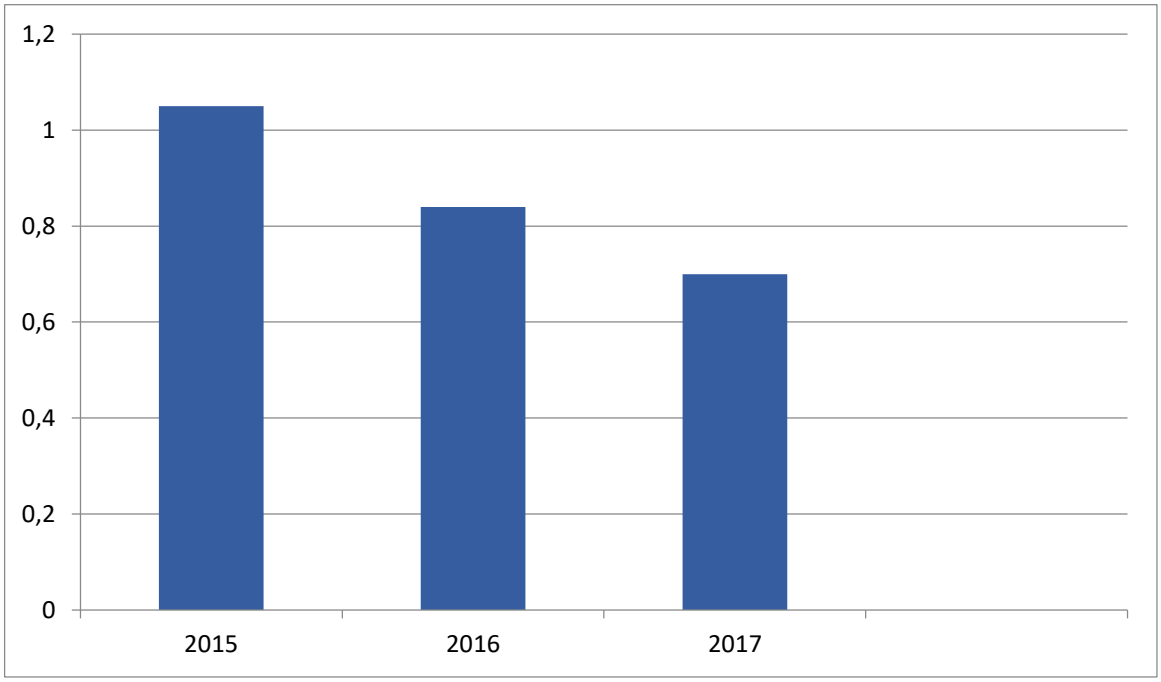


**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (14).

من خلال الجدول رقم (14) نستنتج أن :

- هناك نسبة مرتفعة نوعا ما للديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة في 2015 حيث تقدر ب 1,05 مما يعتبر مؤشر غير جيد أي أن هناك مساهمة عالية لالتزامات طويلة الأجل في امتلاك الأصول الثابتة
- لكن في 2016 و 2017 نجد أن هناك انخفاض لهذه النسبة فقد قدرت ب 0,84 و 0,70 على التوالي لكن تبقى نسبة مرتفعة و يعد هذا الانخفاض مؤشر غير مريح للمؤسسة حيث يدل أن مصادر التمويل الداخلية لم تساهم في تمويل الأصول الثابتة الأمر الذي لا يشجع المقرضين على منح المؤسسة قروض طويلة الأجل.

**رابعا : قياس الأداء المالي باستخدام نسب النشاط**

**1. معدل دوران إجمالي الأصول**

| **معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال/ إجمالي الأصول** |
|---|

**الجدول رقم (15) : معدل دوران إجمالي الأصول للفترة (2015-2017)** **الوحدة : %**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| النسبة | 0,23 | 0,38 | 0,49 |

**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

**الشكل رقم (10) : تطور معدل دوران إجمالي الأصول خلال الفترة (2015-2017)**

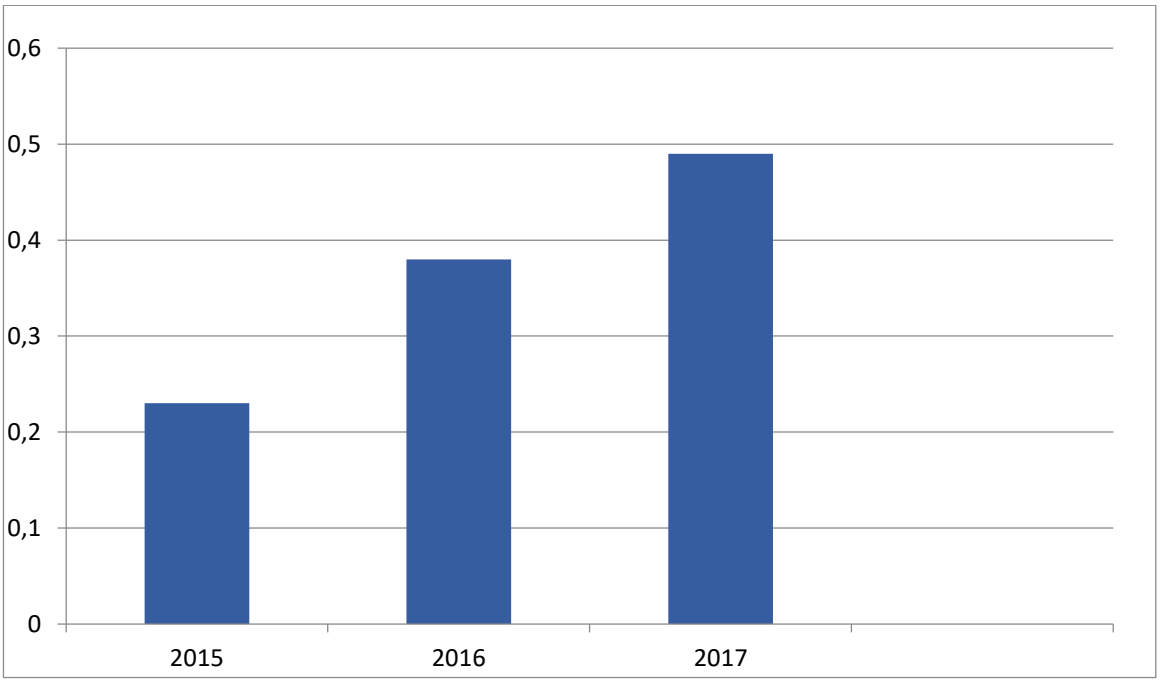


**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (15).

من خلال الجدول رقم (15) و الشكل رقم (10) و الذي يبين معدل دوران إجمالي الأصول نستنتج أن:

أن هناك انخفاض في معدل دوران إجمالي الأصول حيث قدرت النسبة في 2015 ب 0,23 و في 2016 و 2017 ب 0,38 و 0,49 على التوالي على الرغم من وجود ارتفاع طفيف لكان يبقي هذا المؤشر منخفض و هذا راجع إلى :

- عدم الاستغلال الأمثل للأصول أي عدم استخدام الأصول بكفاءة و ذلك لتوليد المبيعات قد يكون ذلك بسبب وجود زيادة في المبالغ المستثمرة بالأصول.
- بطئ معدل الدوران و الذي أدى إلى وجود فعالية أقل.
- عدم فعالية رقم الأعمال المحقق.

**خامسا : قياس الأداء المالي بواسطة مؤشرات الربحية و مؤشرات المديونية**

**1. مؤشرات الربحية**

**نسبة صافي الربح**

| **نسبة صافي الربح = صافي الربح / المبيعات** |
|---|

**الجدول رقم (16) : نسبة صافي الربح خلال الفترة (2015-2017)** **الوحدة:%**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| النسبة | 0.05 | 0,21 | 0.024 |

**المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على جدول حساب النتائج**

**الشكل رقم 11: تطور نسبة صافي الربح خلال الفترة (2015-2017)**

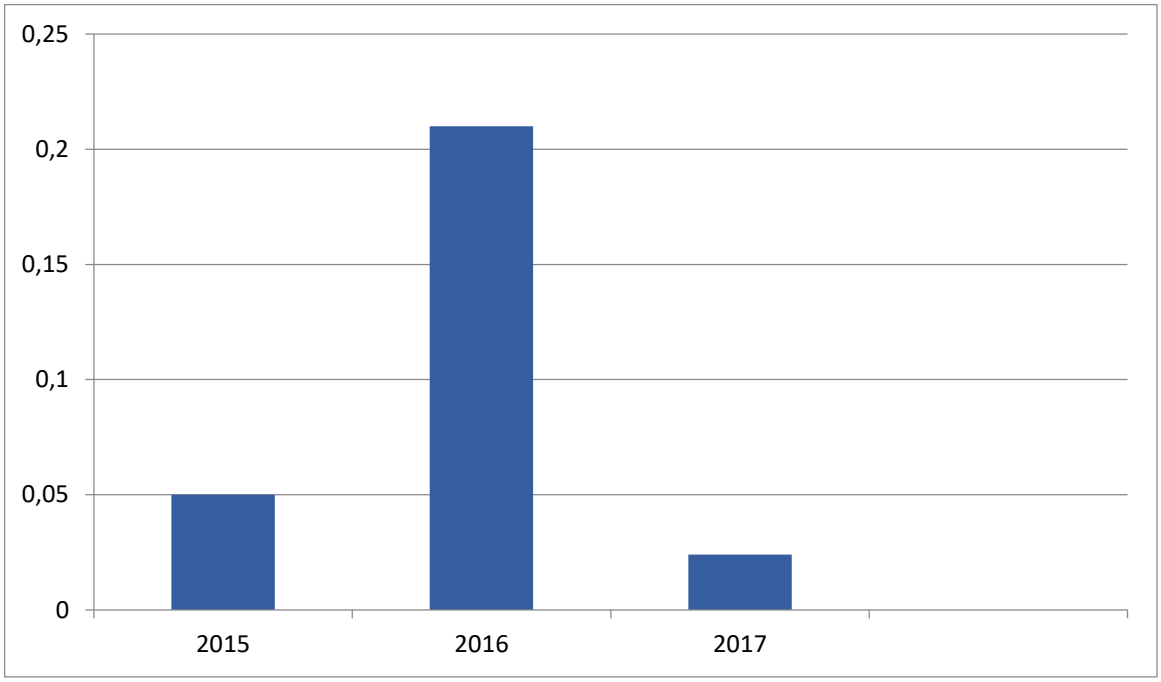


**المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (16)**

يبين الجدول رقم (16) و الشكل رقم (11) نسبة صافي الربح حيث نلاحظ أن المؤسسة قد سجلت نسبة متدنية في سنة 2015 لترتفع هذه النسبة بشكل ايجابي في سنة 2016 ثم لتنخفض في سنة 2017 ب 0.024 نستنتج أن

في سنة 2016 سجل ارتفاع في نسبة صافي الربح مما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من نشاطها الرئيسي أي أن المؤسسة قد قللت في تكاليف المبيعات .

في سنتي 2015 و 2017 سجل انخفاض في هذه النسبة أي أن المؤسسة لم تستطع تحقيق أرباح من نشاطها الرئيسي و هذا يشير إلى ارتفاع التكاليف .

**2. المردودية**

**حساب المردودية المالية**

| **نسبة المردودية المالية = ( النتيجة الصافية / الأموال الخاصة ) 100** |
|---|

**الجدول رقم (17) : المردودية المالية خلال الفترة (2015-2017)** **الوحدة :%**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| النسبة | 41 | 20 | 2.4 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانية المؤسسة

**الشكل رقم (12):** تطور المردودية المالية للفترة (2015-2017)

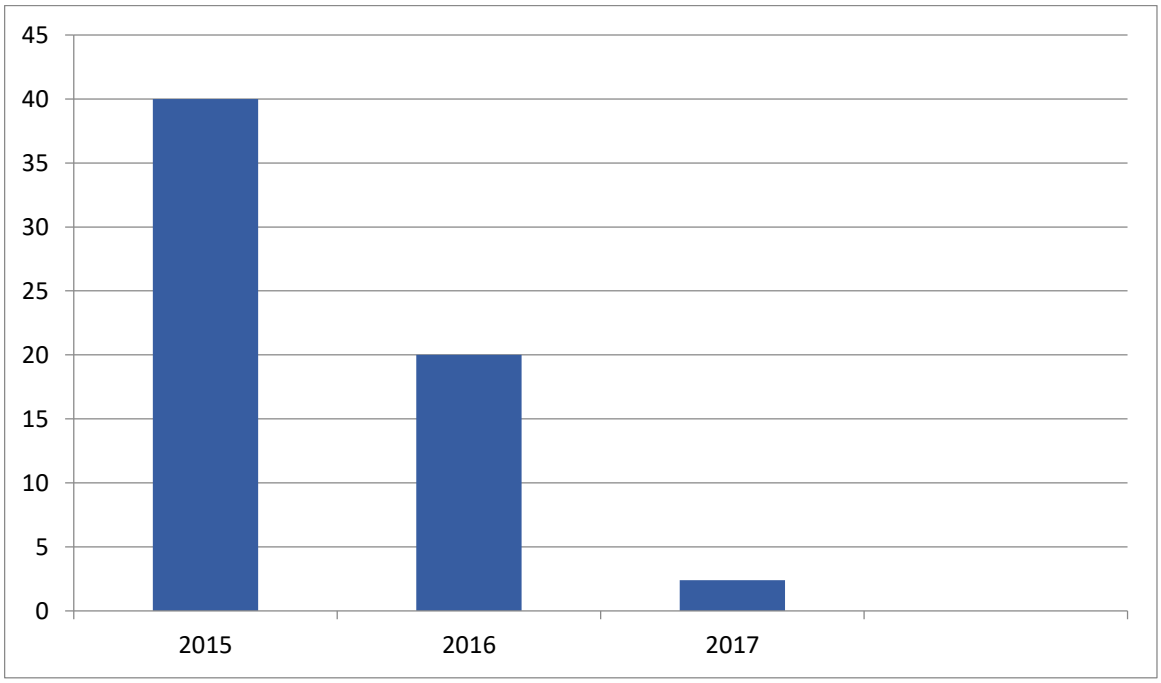


**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (17)

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية في 2015 كانت 0.41 لتنخفض في 2016 و 2017 الى 0.2 و 0.024 على التوالي ، أي أنها سجلت تراجع في المردودية المالية، و ذلك بسبب :

- يعود سبب ذلك إلى تحقيقها لنتاج منخفضة.

- يدل هذا انخفاض على أن المؤسسة لم تستطع تحقيق أرباح مرتفعة.
- عدم استقلالية المؤسسة عن التمويل الخارجي.
- ضعف مقدرة على تسديد ديونها
- وجود تأثير سلبي للاستدانة المالية على المؤسسة و ذلك بسبب ارتفاعها و التي نتج عنها انخفاض المردودية المالية.
- وجود صعوبات في جذب رؤوس الأموال الخاصة.
- عدم استخدام كفئ للموارد المالية أثر بشكل سلبي على نتيجة المؤسسة.

**حساب المردودية الاقتصادية**

**نسبة المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول) 100**

**الجدول رقم (18): المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2015-2017)** **الوحدة :%**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| النسبة | -10 | 8.2 | 1.19 |

**المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على ميزانية المؤسسة**

**الشكل رقم (13) :** تطور المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2015-2017)

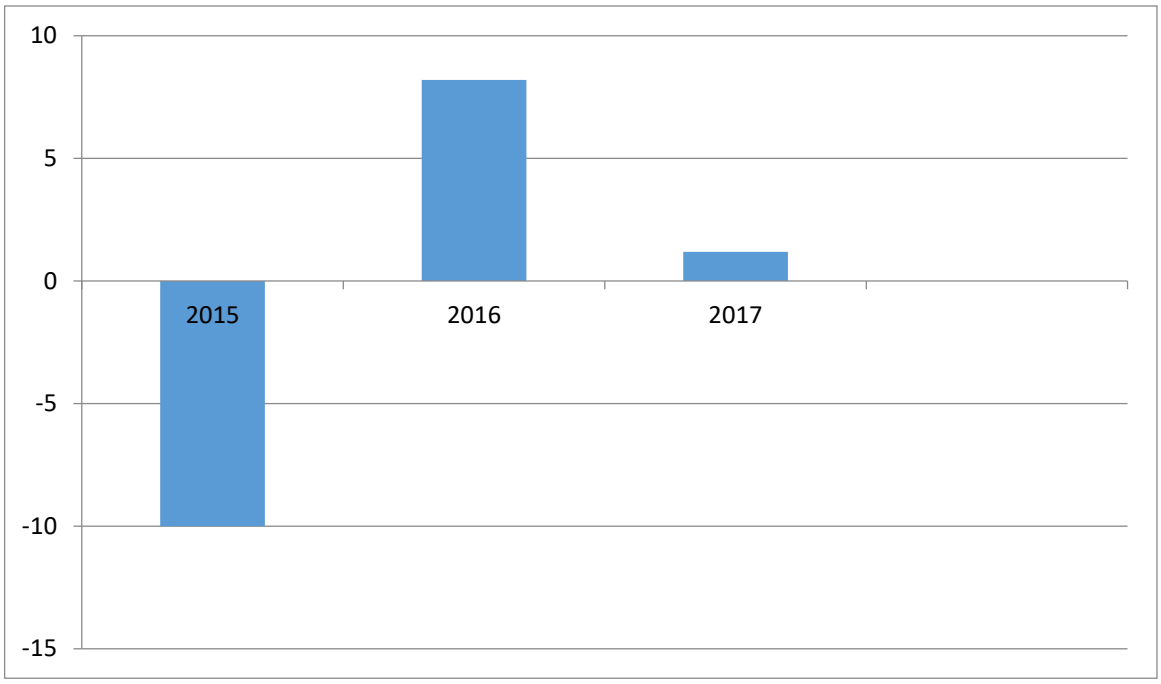


**المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (18)**

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية الاقتصادية في 2015 كانت سالبة، و في 2016 سجلت تحسنا طفيفا لتنخفض في 2017 هذا الانخفاض يدل على :

- عدم وجود استخدام كفئ و جيد للعناصر الإنتاجية .
- انخفاض كبير في حخم المبيعات.

## المبحث الثالث : دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB

تمر عملية المراجعة بمؤسسة النسيج و التجهيز بالعديد من المراحل من أجل تنفيذ مهمة المراجعة على أكمل وجه وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى سير عملية المراجعة بالمؤسسة و خطواتها من أجل المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة و تطويرها .

### المطلب الأول: خطوات عملية المراجعة بمؤسسة النسيج و التجهيز – TIFIB–

#### 1– وضع برنامج للمراجعة

تمر عملية المراجعة بمؤسسة النسيج و التجهيز بالعديد من المراحل و تتمثل الخطوة الأولى في برنامج المراجعة حيث يقوم المراجع الداخلي بإعداد برنامج لسنة كاملة يتضمن جميع الأنشطة و الوظائف داخل المؤسسة ثم يقوم

بعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه، بعد أن تتم الموفقة على البرنامج يتم إرساله إلى المؤسسة الأم بالجزائر العاصمة "الجزائرية للمنسوجات –TEXALG– " و التي تمتلك العديد من المؤسسات التابعة لها ومنها مؤسسة النسيج و التجهيز –TIFIB– بسكرة، حيث يقوم المراجع الداخلي بالمؤسسة الأم بعرض برنامج المراجعة الخاص بالمؤسسة على مجلس الإدارة للموافقة عليه أو إدخال تحسينات عليه، بعد أن تتم الموافقة على البرنامج من طرف المؤسسة الأم، يقوم المراجع الداخلي بمؤسسة النسيج و التجهيز يبدأ عملية المراجعة حيث يقوم بفحص كل نشاط حسب البرنامج المسطر .

**2- جمع المعلومات الأدلة**

و يكون ذلك عن طريق مقابلة رئيس كل مصلحة في المؤسسة و يكون ذلك كل 03 أشهر حيث يقوم بجمع الأدلة و الوثائق الثبوتية الخاصة بكل عملية مثل : الفواتير ، وصل دخول و خروج البضاعة من المخازن ، كما يقوم بطرح الأسئلة للتعرف على الانحرافات و يجب على المراجع الداخلي أن يكون قوي الملاحظة و فطن في هذه المرحلة، و أن يكون على دراية بكيفية تدفق المعلومات داخل المؤسسة.

**3- عرض المعلومات**

و يكون ذلك بالقيام بدراسة متعمقة لمختلف الوثائق و التأكد من صحتها من خلال الحصول على المطابقات من مختلف الجهات المعنية ، و مراجعة مختلف الملاحظات التي أسفرت عليها المقابلة مع رئيس كل مصلحة معنية بالمراجعة.

**4- التقرير**

بعد الانتهاء من جمع المعلومات و الأدلة و دراستها، يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقرير المراجعة الداخلية الذي يتضمن العديد من الملاحظات و التوصيات من أجل إجراء تحسينات مثل معالجة القضايا التي تواجه المؤسسة كتعويضات العمال ومن الملاحظات التي وجدها المراجع الداخلي بالمؤسسة أقدمية طريقة قياس المخزون و التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف مما يؤثر على المبيعات و الأرباح و بالتالي التأثير على الأداء المالي للمؤسسة ، من أجل هذا قام المراجع الداخلي باقتراح طريقة لقياس المخزون، كل هذه الملاحظات و التوصيات يتم التقرير

عنها مدعما بالوثائق و الأدلة التي تزيد من قوة التقرير و حجيته، حيث ان المراجع الداخلي يقوم بتزويد الإدارة بمختلف المعلومات الضرورية التي تقدم نظرة شاملة عن المؤسسة، ثم يقوم بإرساله للإدارة العليا للموافقة عليه، بعد أن تتم الموافقة عليه، يقوم إرسال التقارير للمؤسسة الأم بعد انتهاء عملية المراجعة لكل فصل .

**5- المتابعة :**

و تشمل التأكد من أن مختلف المصالح تلتزم بالتوصيات المصادق عليها مجلس الإدارة.

**المطلب الثاني : مراجعة عناصر الأصول و الخصوم و جدول حساب النتاج**

يقوم المراجع الداخلي بفحص عناصر القوائم المالية بداء بالأصول ثم الخصوم.

**الفرع الأول: مراجعة عناصر الأصول و الخصوم للفترة (2015 , 2016 , 2017)**

1- **التثبيتات:** و تشمل التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية و التثبيتات المالية

- **التثبيتات المعنوية** : و تتمثل أهم إجراءات المراجعة في :

- الاطلاع غلى المستندات التي تثبت ملكية المؤسسة لهذه الأصول و التحقق من الوجود الفعلي لها
- لتثبيتات العينية : و تتمثل في الأراضي ، المباني الخ.
- الاطلاع على المستندات التي تثبت ملكية المؤسسة لهذه الأصول.
- التحقق من الأصول المقتناة خلال السنة وذلك مقارنة كشف الأصول مع فواتير الشراء.
- التحقق من الأصول التي تم التنازل عنها خلال السنة .
- التحقق من الامتلاك و ذلك من خلال التحقق من نسب الاهتلاك المطبقة و من معقولية مصروف الاهتلاك مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأصل و العمر الإنتاجي.
- التثبيتات المالية : تتم عملية مراجعة التثبيتات المالية من خلال
- الحصول على المصادقات من طرف المؤسسات المالية.
- التأكد من تكوين المؤونات.

- فحص الجرد الخاص بالأوراق المالية

2- **المخزونات:** تعتبر المخزونات من العناصر الحساسة داخل المؤسسة كونها أكثر العناصر عرضة للسرقة و الاحتيال و لذلك على المراجع الداخلي إعطاء أهمية بالغة لهذا الصنف من الحسابات نظرا لحساسيته داخل المؤسسة.

- التأكد من ملكية المؤسسة لهذه المخزونات و التحقق من الوجود و ذلك من خلال الاستفسار عن أماكن وجود المخزون و الحصول على المصادقات من الموردين و كذا التحقق من المخزون لدى الغير.

- التحقق من التصنيف و ذلك من خلال معرفة نوع المخزون.

- التحقق من التسجيل المحاسبي المحاسبي للمخزونات من خلال مطابقتها مع الوثائق الثبوتية.

- القيام بمقارنة الجرد الفعلي مع الجرد المحاسبي و معرفة أسباب الاختلافات.

- التأكد من صحة تقييم المخزون.

- التأكد من ترصيد الحساب 38 باعتباره حساب وسيط .

**3- حسابات الغير** تتمثل أهم خطوات المراجعة في :

- مقارنة صحة القيود و التسجيلات المحاسبية
- التأكد من الزبائن المشكوك فيهم
- التأكد من عدالة مبلغ المؤونة

**4- النقديات** : تتم عملية المراجعة من خلال:

- الحصول على المصادقات من البنك للتحقق من رصيد النقدية الحقيقي.
- التحقق من كشف المقاربة البنكية و التحقق من القيم المرحلة من دفتر الى دفتر اخر و المراجعة الدورية لهذه المستندات.
- التأكد من جرد الصندوق .

**ثانيا : مراجعة عناصر الخصوم**

- و تتمثل في الالتزامات طويلة و قصيرة الأجل ، تتم عملية المراجعة للالتزامات الطويلة و القصيرة و الأجل من خلال التأكد من أن الديون المسجلة تمثل ديون حقيقة و ليست ديون وهمية أنها مسجلة و مقيمة محاسبيا و مراقبة مواعيد استحقاق هذه القروض
- الحصول على المطابقات من قبل مؤسسات القرض.

**الفرع الثاني : مراجعة جدول حساب النتائج**

تعتبر حسابات التسيير المكونات الرئيسية لجدول حساب النتائج حيث تتم عملية مراجعة كالاتي :

- **مراجعة المجموعة السادسة حسابات الأعباء** : حيث يقوم المراجع الداخلي بفحص حسابات الأعباء من خلال التأكد من الوثائق الثبوتية لمختلف العمليات ، التحقق من كيفية حساب الرواتب و الأجور و العلاوات و التعويضات الممنوحة ، التحقق من مصروف الاهتلاك من حيث قيمته و النسب المطبقة
- **مراجعة المجموعة السابعة حسابات النواتج** : مراجعة المبيعات و التأكد من التسجيل المحاسبي لها و كذا الوثائق الثبوتية المرافقة لها.

**المطلب الثالث : تحديد مواطن القوة و الضعف للمؤسسة**

من خلال ما سبق و ما تم تفسيره من قياس الأداء المالي باستخدام المؤشرات فاننا سوف نحاول التعرف على جوانب القوة و الضعف بالمؤسسة.

**الجدول رقم (19) مواطن القوة و الضعف لمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB**

| مواطن القوة | مواطن الضعف |
|---|---|
| وجود سيولة مرتفعة | وجود أموال معطلة لم تجد فرص استثمارية |
| وجود توازن مالي | القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل ضعيفة |

| | |
|---|---|
| | **عدم مساهمة مصادر التمويل الداخلية في تمويل الأصول الثابتة** |
| | **عدم الاستغلال الأمثل للأصول** |
| | **ارتفاع التكاليف ( الشراء ، مصاريف النقل ...)** |

**المصدر** : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج السابقة.

يبين الجدول رقم (19) مواطن القوة و الضعف لمؤسسة النسيج و التجهيز التي تم استخراجها من خلال النتائج المتحصل عليها من مؤشرات قياس الأداء المالي، حيث نلاحظ أن هناك سيولة مرتفعة بالمؤسسة بالرغم من انها امرا جيد للمؤسسة الى انها تنعكس سلبا عليها ، كما ان قدرة المؤسسة على سداد الديون طويلة الأجل ضعيفة جراء نقص الأموال الخاصة ، وهناك ارتفاع في التكاليف و سوء استخدام الموارد مما يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للمؤسسة .

**ملخص**

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الجانب الميداني من خلال دراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB حيث وجدنا أن للمراجعة الداخلية دور هام داخل المؤسسة فهي تساعد على تحديد المشاكل المالية التي تواجه المؤسسة و التي قد تؤثر على أدائها المالي.

نستنتج أن إدارة المراجعة الداخلية تعتبر عنصر حيوي داخل المؤسسة يساهم في تطورها و نموها فهي تعتبر وسيلة تنبؤية في حال وجود أخطار تهدد الأداء المالي للمؤسسة .

# خـــاتمـــة

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الركائز للمؤسسة لبقائها و نجاحها في المدى الطويل، حيث أنها تقدم للإدارة، بيانات ذات موثوقية، كما تعمل على وجود نظام قوي نظام قوي داخل المؤسسة كونها وظيفة مستقلة داخل المؤسسة كما تعمل على تقديم تأكيدات و استشارات و تتصف بالموضوعية بعيدا عن التحيز، كما أنها عملية منتظمة تهتم بمراقبة و متابعة أنشطة المؤسسة بشكل مستمر و دوري و ذلك بغرض تطويرها و تحسينها و في هذا الإطار ظهر التساؤل عن دورها في تحسين الأداء المالي .

إن الأداء المالي للمؤسسة يرتكز على تحقيق الأهداف بأقل التكاليف فهو يعد المرآة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة التي يعد الاهتمام بها ركيزة أساسية لبقاء المؤسسة و استمراريتها, و كون الأداء المالي يتفاعل مع المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة , خاصة في ظل المنافسة التي شهدتها المؤسسات و التغيرات الاقتصادية، مما استوجب وجود وظيفة المراجعة الداخلية داخل المؤسسة لكي تساعدها على حماية أدائها المالي و تحصينه من أي تقلبات اقتصادية، و اكتشاف أوجه القصور و الانحرافات و معالجتها.

و قد حاولنا في هذه الدراسة الربط بين المتغيرين نظرا لأهميتهما داخل المؤسسة من خلال الدراسة النظرية ثم الدراسة الميدانية التي تكمن في تجسيد دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي على أرض الواقع وجدنا إن المراجعة الداخلية تعمل على تطوير الأداء المالي من خلال المتابعة المستمرة له .

## I. نتائج الدراسة

من خلال الدراسة توصلنا للنتائج التالية :

## أولا : النتائج النظرية

- تعمل المراجعة الداخلية على خلق تكامل بين مختلف الوظائف و الأنشطة داخل المؤسسة حيث أن وظيفتها لا تقتصر على اكتشاف الأخطاء و الغش فقط بل تتعدى لخلق تجانس بين مختلف المصالح داخل المؤسسة.
- المراجع الداخلي الكفئ يتسم بالفطنة و قوة الملاحظة خاصة في التعامل مع العاملين بالمؤسسة.
- تعمل المراجعة الداخلية على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة.
- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقديم توصيات و اقتراحات تتسم بالموضوعية و الحياد و ذلك تفاديا لتضارب المصالح بالمؤسسة.
- تساهم مؤشرات قياس الأداء المالي في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- التحسين المستمر للأداء المالي يساهم في التعرف على مواطن القوة و الضعف .

## ثانيا: النتائج التطبيقية

- ❖ هناك اهتمام بالتدريب و التطوير المستمر لقسم المراجعة الداخلية من طرف المؤسسة .
- ❖ حققت المؤسسة توازن مالي خلال سنوات الدراسة.
- ❖ لم تتمكن المؤسسة من تحقيق ربحية عالية خلال سنوات الدراسة.
- ❖ هناك سوء استخدام للموارد المالية مما جعل هناك ارتفاع في التكاليف.
- ❖ تقوم المؤسسة بالاعتماد على مصادر التمويل الخارجية بصفة كبيرة.

## اختبار الفرضيات

- ✓ **الفرضية الأولى** : للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة حيث تمكن المؤسسة من اكتشاف نقاط القوة و الضعف لديها، مما يسمح لها بتقديم إضافة للمؤسسة .

صحيحة ، حيث أنه من خلال الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية و التي تهتم بتقديم نصائح و الإرشاد لمختلف الوظائف بالمؤسسة , و التوصيات التي تساهم في التطوير مما يساعد على التحسين و تقديم إضافة للمؤسسة.

- ✓ **الفرضية الثانية :** الأداء المالي يبين مدى كفاءة و فعالية المؤسسة الاقتصادية من خلال مساهمة المؤشرات المالية في تحديد مستوى الأداء.

صحيحة ، حيث أن مؤشرات الأداء المالي تقدم نتائج تسمح بالتعرف على الأداء الجيد من الأداء السئ و التي بدروها تعتبر دليلا عن مدى كفاءة المؤسسة و فعاليتها من عدمها.

- ✓ **الفرضية الثالثة :** تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي من خلال اكتشاف الانحرافات و تصحيحها في الوقت الملائم .

صحيحة ، وذلك بالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء المالي التي تساهم في إعطاء معلومات تفصيلية عن الوضع المالي بالمؤسسة مما تساعد المراجع الداخلي على التعرف مواطن القوة و تعزيزها و مواطن الضعف والانحرافات و تصحيحها، و اقتراح التوصيات اللازمة و كذا اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

## التـــوصيـــات

- ❖ يجب إعطاء صلاحيات أكبر لقسم المراجعة الداخلية بالمؤسسة.
- ❖ يجب مراقبة و قياس الأداء المالي بشكل منتظم لضمان التحسين المستمر.
- ❖ على المؤسسة عدم الاحتفاظ بسيولة مرتفعة و التي تعد دليل على الأموال المعطلة و البحث عن فرص جديدة للاستثمار.
- ❖ العمل على تدنية التكاليف حيث أن ارتفاعها يؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة.

## افـــاق الـــدراســـة

من خلال هذه الدراسة يمكن اقتراح مواضيع مستقبلية تتضمن إشكاليات عديدة منها:

- دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- دور المراجعة الداخلية في تعزيز موثوقية القوائم المثالية.
- دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي.

# قائمة المراجع

## باللغة العربية

### أولا : الكتب


1. أحمد حلمي جمعة ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،2019.
2. أحمد نور ، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعلمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992 .
3. أشرف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
4. أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الادارية و تقييم الأداء** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2011 .
5. ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
6. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي ( تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2000.
7. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2007.
8. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي في دراسات تقييم و جدوى المشاريع، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. دريد كامل أل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009.
10. رأفت سالمة محمود, وأخرون،**علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة، عمان، 2014.
11. رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات (مدخل معاصر وفق المعايير التدقيق الدولية )**، دار وائل، 2015.
12. رضا خلاصي ، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة** ،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013.
13. رضا مصيلحي أحمد اسماعيل ، **تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية على مستوى الأداء**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2016.
14. زاهر عطا الرمحي ، **الاتجاهات الحدثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية** ، دار المأمون للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن،2017

15. زهرة عاطف سواد ، **مراجعة الحسابات و التدقيق** ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عملن ن الأردن ، 2009.

16. شحاتة السيد شحاتة ، **دراسات متقدمة في الرقابة و المراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية** ، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع ،الإسكندرية ، 2014.

17. عائشة يوسف الشميلي، **برنامج تحسين الأداء**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017.

18. عبد الفتاح صحن، محمد سمير الصبان، **أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)**، الدار الجامعية، مصر، 2004 .

19. عبد الفتاح محمد الصحن ، **أسس المراجعة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،2004.

20. عبد الوهاب مشاوي، **دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية**، الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات، القاهرة، 2014.

21. عبد الوهاب نصر علي، **معايير الرقابة و المراجعة وفقا لأحدث الإصدارات** ، دار التعليم الجامعي، الاسكندية ، 2015.

22. عطا الله الزبون، **استراتيجيات التحليل المالي**، دار المتنبي للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2010.

23. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .

24. فواز الحمودي، جمال اليوسف، **الادارة المالية** ، مديرية الكتب و المطبوعات، دمشق، سوريا،2017.

25. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

26. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002 .

27. محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية و إدارية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر ،2014.

28. محمد الفاتح محمود ، بشير المغبربي ، **المراجعة و التدقيق الشرعي** ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 .

29. محمد الفيومي، عوض لبيب ،**أصول المراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998.

30. محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008.

31. محمد عبد الوهاب مشاوي، **دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية**، الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات، القاهرة، 2014.

32. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

33. محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية و العلمية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2014.

34. مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الاداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة،2010.

35. مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية وإدارة المعرفة**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2014.

36. مصطفى يوسف كافي، **تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية**، دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 2009.

37. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، 2006.

38. نور الدين أحمد قايد ، **التدقيق المحاسبي** ، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2017.

39. هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعلمية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004 .

40. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2009.

41. وليم توماس, امرسون هنكي، تعريب ومراجعة احمد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتدقيق**، دار المريخ، السعودية، 1997.

**ثانيا : المذكرات و الأطروحات**

1. احمد نقاز، **دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار** ( دراسة حالة مجمع صيدال ) ، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، 2007.

2. ديحي هيبة، **دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد صناعي،جامعة محمد خيضربسكرة،2013.

3. رشيد، حفصي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية الأسواق،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
4. سميحة بوحفص ، **أثر خصائص المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2018.
5. صفاء بوضياف، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب و مشتقاته** ، رسالة دكتوراه تخصص محاسبة، مالية و تدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.
6. عادل عيشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة (2000-2002)**، مذكرة ماجيستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.
7. عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين**، مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 24.
8. عبد اسلام عبد الله سعيد أبو سرعة ، **التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية** ، رسالة ماجيستير ، تخصص محاسبة و تدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ،2010.
9. عمار بن مالك ، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترةالممتدةمن2006-2010** ، مذكرة ماجيستير، تخصص ادارة أعمال ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2011.
10. نجلاء نوبلي، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015.

**ثالثا: المجلات**


1. أحمد صالح سباع، محمد البشير بن عمر، **فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الأول، المجلد03، ديسمبر2018.
2. أميرة دباش ، محمود حمام ، **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك بولاية جيجل** ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، جامعة العربي بن لمهيدي ، أم لبواقي ، العدد الرابع ، المجلد 02 ، ديسمبر 2015.
3. أيمن عميرة ، **دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية دراسة حالة سونطراك** ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، المجلد الرابع ، العدد 02 ، ديسمبر 2018.
4. زهية بركان، نوال الأحوال، **أثر المناخ التنظيمي على الولاء التنظيمي للعاملين بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة تعاونية الحبوب بالعفرون**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الأول، المجلد11، جانفي 2020.
5. سامية بوحفص، سعاد معاليم ، **انشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة** ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد30، سبتمبر 2017.
6. صافية بومصباح، الحسين بلعجوز، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و الأداء المالي للمؤسسات دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد الثالث، العدد01، ديسمبر2018.
7. عزوز ميلود ،**دور لمراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد49 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر 2017.
8. محمد زرقون، عبد الرزاق خليل، **أثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثاني، المجلد 03، 2005.
9. محمد لمين مراكشي، لقمان باها، **المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين الأداء دراسة حالة شركة هيونداي موتورز الجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، المجلد 06، جانفي2020.

10. مزهودة عبد المليك، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.
11. نوال بن عمارة، حسينة صيفي، **قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد15 ، 2015.

**رابعا: المحاضرات**

1. اصيلة لعمري، **محاضرات في مراجعة محاسبية ومالية** ، موجهة لسنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
2. حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل ،2017.
3. سعودي بالقاسم، **محاضرات في المراجعة الداخلية** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، 2017.
4. العيد صوفان، **محاضرات في التحليل المالي**، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل، 2017.

**خامسا : الملتقيات**

1. أيوب شملال، نصر الدين بن نذير، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، المؤتمرالوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات**، جامعة البليدة 2، البليدة، 2017/04/25.
2. محمد الصالح أبوغولة ، إسماعيل محمد النيحوي ، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي ، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد و الأعمال التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة مصراتة ، مصراتة ، ليبيا ، 2017/10/29.
3. محمد طرشي، صفية يخلف، **أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدية2، البيليدة،2017/02/24 .

## باللغة الأجنبية


.1 Robert Reix. Traitement des informations. édition Vuibert Paris2001.

.2 Moeller.Robert. Modern Internal auditin. New York. USA. 1999

.3 Reda Khelassi, L'audit interne, audit opérationnel, Edit Houma, 2eme edition, 2007, Alger, Algérie

.4 Belaiboud, M. (1986). Guide Pratique D'audit Financier Et Comptables. Alger: Maison Des Livres.

.5 germond, B. (1991). audit financier- Guide pour l'audit de l'information financière des entreprise. paris: édition Quod.

.6 Khelassi, r. (2007). laudit interne . Alger: , editoins houma.

.7 Philipe, L., & Tcherkessk, p. ( 1992). pratique de l'audit opérationnel. paris: les étudions d'organisation.

.8 Renard, j. (2010). theorie et pratique de laudit interne . paris: Eyrolles editoins dorganisatoin.

.9 Valine, G., & Colins, L. (1992). Audit Et Control Interne.Aspectr Financiers Opérationnels Et Stratégiques. Paris: Dalloz.

# قائمة الملاحق

# الملحق رقم 01

## TEX ALG UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

## BILAN (ACTIF)

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET 2015 | NET 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | 103 283,75 | 91 438,88 | 11 844,87 | 26 722,69 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 181 667 000,00 | | 181 667 000,00 | 181 667 000,00 |
| Bâtiments | | 953 730 108,22 | 372 883 117,33 | 580 846 990,89 | 676 690 955,81 |
| Autres immobilisations corporelles | | 212 912 013,01 | 42 375 864,15 | 170 536 148,86 | 29 697 370,03 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| Impôts différés actif | | 242 598 225,41 | | 242 598 225,41 | 242 598 225,41 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **1 591 010 630,39** | **415 350 420,36** | **1 175 660 210,03** | **1 130 680 273,94** |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 703 629 184,83 | 60 592 647,72 | 643 036 537,11 | 629 746 875,10 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 209 947 787,82 | 53 003 207,44 | 156 944 580,38 | 248 948 645,80 |
| Autres débiteurs | | 3 864 556,23 | | 3 864 556,23 | 160 823 194,97 |
| Impôts et assimilés | | 40 384,00 | | 40 384,00 | 3 491 574,95 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 16 589 699,19 | | 16 589 699,19 | 62 135 463,42 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **934 071 612,07** | **113 595 855,16** | **820 475 756,91** | **1 105 145 754,24** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **2 525 082 242,46** | **528 946 275,52** | **1 996 135 966,94** | **2 235 826 028,18** |

# الملحق رقم 02

## TEX ALG UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA

## BILAN (ACTIF)

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET 2016 | NET 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 103 283,75 | 103 283,75 | | 11 844,87 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Terrains | | 181 667 000,00 | | 181 667 000,00 | 181 667 000,00 |
| Bâtiments | | 953 775 834,22 | 478 584 564,67 | 475 191 269,55 | 580 846 990,89 |
| Autres immobilisations corporelles | | 212 843 721,67 | 64 740 983,31 | 148 102 738,36 | 170 536 148,86 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| Immobilisations encours | | | | | |
| Immobilisations financières | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| Impôts différés actif | | 242 598 225,41 | | 242 598 225,41 | 242 598 225,41 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **1 590 988 065,05** | **543 428 831,73** | **1 047 559 233,32** | **1 175 660 210,03** |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 577 275 725,79 | 143 898 734,47 | 433 376 991,32 | 643 036 537,11 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 294 163 871,83 | 36 604 619,01 | 257 559 252,82 | 156 944 580,38 |
| Autres débiteurs | | 127 371 380,71 | | 127 371 380,71 | 3 864 556,23 |
| Impôts et assimilés | | | | | 40 384,00 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 27 936 029,73 | | 27 936 029,73 | 16 589 699,19 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **1 026 747 008,06** | **180 503 353,48** | **846 243 654,58** | **820 475 756,91** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **2 617 735 073,11** | **723 932 185,21** | **1 893 802 887,90** | **1 996 135 966,94** |

**الملحق رقم 03**

## TEX ALG UNITE-TIFIB

3P 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

### BILAN (ACTIF)

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET 2017 | NET 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 103 283,75 | 103 283,75 | | |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Terrains | | 181 667 000,00 | | 181 667 000,00 | 181 667 000,00 |
| Bâtiments | | 954 004 443,78 | 570 891 147,95 | 383 113 295,83 | 475 191 269,55 |
| Autres immobilisations corporelles | | 535 708 227,45 | 79 821 584,54 | 455 886 642,91 | 148 102 738,36 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| Immobilisations encours | | | | | |
| Immobilisations financières | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| Impôts différés actif | | 242 598 225,41 | | 242 598 225,41 | 242 598 225,41 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **1 914 081 180,39** | **650 816 016,24** | **1 263 265 164,15** | **1 047 559 233,32** |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 639 466 829,65 | 121 628 500,47 | 517 838 329,18 | 433 376 991,32 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 350 901 451,80 | 36 770 668,33 | 314 130 783,47 | 257 559 252,82 |
| Autres débiteurs | | 11 291 011,77 | | 11 291 011,77 | 127 371 380,71 |
| Impôts et assimilés | | | | | |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 21 832 212,10 | | 21 832 212,10 | 27 936 029,73 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **1 023 491 505,32** | **158 399 168,80** | **865 092 336,52** | **846 243 654,58** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **2 937 572 685,71** | **809 215 185,04** | **2 128 357 500,67** | **1 893 802 887,90** |

# الملحق رقم 04

## TEX ALG UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

## BILAN (PASSIF)

| LIBELLE | NOTE | 2015 | 2014 |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | | -205 480 152,87 | -312 358 811,84 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | | |
| Comptes de liaison | | 695 968 072,36 | 1 104 837 637,62 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **490 487 919,49** | **792 478 825,78** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 853 220 000,00 | 853 220 000,00 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | 25 645 798,53 | 34 266 490,97 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 360 294 394,81 | 359 562 677,50 |
| **TOTAL II** | | **1 239 160 193,34** | **1 247 049 168,47** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 35 474 731,99 | 34 005 602,37 |
| Impôts | | 26 649 521,72 | 36 104 171,80 |
| Autres dettes | | 204 363 600,40 | 126 188 259,76 |
| Trésorerie passif | | | |
| **TOTAL III** | | **266 487 854,11** | **196 298 033,93** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | **1 996 135 966,94** | **2 235 826 028,18** |

# الملحق رقم 05

**TEX ALG UNITE-TIFIB**
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA

## BILAN (PASSIF)

| LIBELLE | NOTE | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | | 156 050 790,45 | -205 480 152,87 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | | |
| Comptes de liaison | | 587 753 494,35 | 695 968 072,36 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **743 804 284,80** | **490 487 919,49** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 853 220 000,00 | 853 220 000,00 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | 10 479 405,53 | 25 645 798,53 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 24 440 655,27 | 360 294 394,81 |
| **TOTAL II** | | **888 140 060,80** | **1 239 160 193,34** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 37 707 023,08 | 35 474 731,99 |
| Impôts | | 99 838 008,32 | 26 649 521,72 |
| Autres dettes | | 124 313 510,90 | 204 363 600,40 |
| Trésorerie passif | | | |
| **TOTAL III** | | **261 858 542,30** | **266 487 854,11** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | **1 893 802 887,90** | **1 996 135 966,94** |

# الملحق رقم 06

**TEX ALG UNITE-TIFIB**
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

## BILAN (PASSIF)

| LIBELLE | NOTE | 2017 | 2016 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et rèserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat not du groupe (1) | | 25 454 106,51 | 156 050 790,45 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | | |
| Comptes de liaison | | 1 010 057 536,22 | 587 753 494,35 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **1 035 511 642,73** | **743 804 284,80** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 853 220 000,00 | 853 220 000,00 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | 10 479 405,53 | 10 479 405,53 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 25 130 947,21 | 24 440 655,27 |
| **TOTAL II** | | **888 830 352,74** | **888 140 060,80** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 23 052 274,00 | 37 707 023,08 |
| Impôts | | 62 120 611,03 | 99 838 008,32 |
| Autres dettes | | 118 842 620,17 | 124 313 510,90 |
| Trésorerie passif | | | |
| **TOTAL III** | | **204 015 505,20** | **261 858 542,30** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | **2 128 357 500,67** | **1 893 802 887,90** |

# الملحق رقم 07

**TEX ALG UNITE-TIFIB**
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

| LIBELLE | NOTE | 2015 | 2014 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 416 820 089,22 | 590 105 302,29 |
| VENTE INTER UNITE | | 60 043 783,39 | 113 412 411,25 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | -74 892 781,23 | -180 521 958,86 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **401 971 091,38** | **522 995 754,68** |
| CONSOMMATION INTER UNITE | | -22 737 009,63 | -54 732 937,87 |
| Achats consommés | | -264 109 621,09 | -353 654 539,84 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -27 865 840,26 | -28 062 734,13 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-314 712 470,98** | **-436 450 211,84** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **87 258 620,40** | **86 545 542,84** |
| Charges de personnel | | -188 281 553,41 | -190 437 695,83 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -7 987 405,32 | -13 013 122,67 |
| **IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **-109 010 338,33** | **-116 905 275,66** |
| Autres produits opérationnels | | 3 658 148,95 | 937 899,23 |
| Autres charges opérationnelles | | -3 132 559,90 | -776 657,41 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | | -122 424 223,60 | -248 799 544,56 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 25 644 167,76 | 53 221 370,26 |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | **-205 264 805,12** | **-312 322 208,14** |
| Produits financiers | | | 1 330 288,54 |
| Charges financières | | -215 347,75 | -1 366 892,24 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | | **-215 347,75** | **-36 603,70** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | **-205 480 152,87** | **-312 358 811,84** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **431 273 408,09** | **578 485 312,71** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-636 753 560,96** | **-890 844 124,55** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-205 480 152,87** | **-312 358 811,84** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **-205 480 152,87** | **-312 358 811,84** |

# الملحق رقم 08

## EX ALG UNITE-TIFIB

> 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA

' D'IDENTIFICATION:

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

| LIBELLE | NOTE | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| Ventes et produits annexes | | 604 215 630,17 | 416 820 089,22 |
| VENTE INTER UNITE | | 120 910 025,64 | 60 043 783,39 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | -115 520 063,85 | -74 892 781,23 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **609 605 591,96** | **401 971 091,38** |
| CONSOMMATION INTER UNITE | | -60 594 184,10 | -22 737 009,63 |
| Achats consommés | | -370 498 439,82 | -264 109 621,09 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -32 192 185,06 | -27 865 840,26 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-463 284 808,98** | **-314 712 470,98** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **146 320 782,98** | **87 258 620,40** |
| Charges de personnel | | -193 938 590,55 | -188 281 553,41 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -16 309 127,63 | -7 987 405,32 |
| **IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **-63 926 935,20** | **-109 010 338,33** |
| Autres produits opérationnels | | 1 348 475,01 | 3 658 148,95 |
| Autres charges opérationnelles | | -546 257,73 | -3 132 559,90 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | | -129 653 335,41 | -122 424 223,60 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 349 820 059,87 | 25 644 167,76 |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | **157 042 006,54** | **-205 264 805,12** |
| Produits financiers | | 841 127,77 | |
| Charges financières | | -1 832 343,86 | -215 347,75 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | | **-991 216,09** | **-215 347,75** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | **156 050 790,45** | **-205 480 152,87** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **961 615 254,61** | **431 273 408,09** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-805 564 464,16** | **-636 753 560,96** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **156 050 790,45** | **-205 480 152,87** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **156 050 790,45** | **-205 480 152,87** |

# الملحق رقم 09

**TEX ALG UNITE-TIFIB**
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

| LIBELLE | NOTE | 2017 | 2016 |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| Ventes et produits annexes | | 988 231 228,66 | 604 215 630,17 |
| VENTE INTER UNITE | | 60 323 234,30 | 120 910 025,64 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 45 945 777,84 | -115 520 063,85 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **1 094 500 240,80** | **609 605 591,96** |
| CONSOMMATION INTER UNITE | | -133 631 171,93 | -60 594 184,10 |
| Achats consommés | | -638 816 853,31 | -370 498 439,82 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -32 727 902,40 | -32 192 185,06 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-805 175 927,64** | **-463 284 808,98** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **289 324 313,16** | **146 320 782,98** |
| Charges de personnel | | -179 915 259,49 | -193 938 590,55 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -10 478 120,00 | -16 309 127,63 |
| **IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **98 930 933,67** | **-63 926 935,20** |
| Autres produits opérationnels | | 17 625 788,48 | 1 348 475,01 |
| Autres charges opérationnelles | | -201,27 | -546 257,73 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | | -113 656 412,04 | -129 653 335,41 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 25 270 234,00 | 349 820 059,87 |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | **28 170 342,84** | **157 042 006,54** |
| Produits financiers | | | 841 127,77 |
| Charges financières | | -2 716 236,33 | -1 832 343,86 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | | **-2 716 236,33** | **-991 216,09** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | **25 454 106,51** | **156 050 790,45** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **1 137 396 263,28** | **961 615 254,61** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-1 111 942 156,77** | **-805 564 464,16** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **25 454 106,51** | **156 050 790,45** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **25 454 106,51** | **156 050 790,45** |

# الملحق رقم 10

**TEX ALG UNITE-TIFIB**
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

## BALANCE GENERALE

| COMPTE | LIBELLE | REOUVERTURE(SOLDES) | | MVM DU 01/01/15 AU 31/12/15 | | SOLDE AU 31/12/15 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | DEBIT | CREDIT | DEBIT | CREDIT | DEBIT | CREDIT |
| 280400 | Amortissement des logiciels informatiques et assimilés | 0,00 | 76 561,06 | 0,00 | 14 877,82 | 0,00 | 91 438,88 |
| **280*****| **Amortissement des immobilisations incorporelles** | **0,00** | **76 561,06** | **0,00** | **14 877,82** | **0,00** | **91 438,88** |
| 281311 | Amortissement des Bâtiments industriels | 0,00 | 207 748 484,49 | 0,00 | 71 637 423,46 | 0,00 | 279 385 907,95 |
| 281312 | Amortissement des Bâtiments administratifs et commerciaux | 0,00 | 36 878 248,35 | 0,00 | 12 724 760,36 | 0,00 | 49 603 008,71 |
| 281318 | Amortissement des Autres ensembles immobiliers | 0,00 | 2 835 312,41 | 0,00 | 957 720,74 | 0,00 | 3 793 033,15 |
| 281351 | Amortissement des Installation d'eau | 0,00 | 20 843 114,09 | 0,00 | 7 212 448,14 | 0,00 | 28 055 562,23 |
| 281352 | Amortissement des Installation d'électricité | 0,00 | 2 972 390,78 | 0,00 | 1 252 042,92 | 0,00 | 4 224 433,70 |
| 281353 | Amortissement des Installation de gaz | 0,00 | 133 309,74 | 0,00 | 47 609,56 | 0,00 | 180 919,30 |
| 281355 | Amortissement des Installation de protection et de sécurité | 0,00 | 5 682,94 | 0,00 | 2 029,62 | 0,00 | 7 712,56 |
| 281356 | Amortissement des Installation de télécommunication | 0,00 | 274 277,72 | 0,00 | 94 336,72 | 0,00 | 368 614,44 |
| 281357 | Amortissement des Installation d'aération, chauffage et climatis | 0,00 | 2 768 506,28 | 0,00 | 995 783,96 | 0,00 | 3 764 290,24 |
| 281358 | Amortissement des Autres agencements et installations | 0,00 | 2 579 825,61 | 0,00 | 919 809,44 | 0,00 | 3 499 635,05 |
| 281512 | Amortissement du Matériel de production tissage | 0,00 | 24 059 267,57 | 0,00 | 10 666,66 | 0,00 | 24 069 934,23 |
| 281514 | Amortissement du Matériel de production finissage | 0,00 | 9 026 776,53 | 0,00 | 12 829,12 | 0,00 | 9 039 605,65 |
| 281518 | Amortissement d'autre matériel de production textile | 0,00 | 3,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3,00 |
| 281521 | Amortissement de chaudière & matériel de vapeur | 0,00 | 4 377 789,01 | 0,00 | 320 275,44 | 0,00 | 4 698 064,45 |
| 281522 | Amortissement du Matériel & outillage de laboratoire | 0,00 | 169 845,87 | 0,00 | 56 759,45 | 0,00 | 226 605,32 |
| 281523 | Amortissement du Matériel & outillage d'ateliers de maintenanc | 0,00 | 91,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 91,00 |
| 281524 | Amortissement de Matériel de sécurité | 0,00 | 2 222,39 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2 222,39 |
| 281525 | Matériel & outillage de travaux publics | 0,00 | 22,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 22,00 |
| 281526 | Matériel & outillage de manutention | 0,00 | 8 785,00 | 0,00 | 7 160,00 | 0,00 | 15 945,00 |
| 281528 | Autre matériel & outillage industriel | 0,00 | 34 041,26 | 0,00 | 5 800,00 | 0,00 | 39 841,26 |
| 281811 | Amortissement des Véhicules poids lourd | 0,00 | 4,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 4,00 |
| 281813 | Amortissement des Véhicules utilitaires | 0,00 | 1,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1,00 |
| 281814 | Amortissement des Véhicules légers touristiques | 0,00 | 1 287 153,96 | 0,00 | 717 029,45 | 0,00 | 2 004 183,41 |
| 281821 | Amortissement des Matériel de bureau | 0,00 | 72,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 72,00 |
| 281822 | Amortissement des Matériel informatique | 0,00 | 789 881,40 | 0,00 | 253 424,70 | 0,00 | 1 043 306,10 |
| 281831 | Amortissement des Mobilier de bureau | 0,00 | 293 971,46 | 0,00 | 105 002,35 | 0,00 | 398 973,81 |
| 281832 | Amortissement des Mobilier et équipements ménagers | 0,00 | 619 613,73 | 0,00 | 217 366,80 | 0,00 | 836 980,53 |
| 281838 | Amortissement des Autres mobiliers et équipements | 0,00 | 9,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 9,00 |
| **281*****| **Amortissement des immobilisations corporelles** | **0,00** | **317 708 702,59** | **0,00** | **97 550 278,89** | **0,00** | **415 258 981,48** |
| | TOTAL GENERAL | **0,00** | **317 785 263,65** | **0,00** | **97 565 156,71** | **0,00** | **415 350 420,36** |

# الملحق رقم 11

**TEX ALG UNITE-TIFIB**
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION

## BALANCE GENERALE

| COMPT | LIBELLE | REOUVERTURE(SOLDES) | | MVM DU 01/01/16 AU 31/12/16 | | SOLDE AU 31/12/16 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | DEBIT | CREDIT | DEBIT | CREDIT | DEBIT | CREDIT |
| 280400 | Amortissement des logiciels informatiques et assimilés | 0,00 | 91 438,88 | 0,00 | 11 844,87 | 0,00 | 103 283,75 |
| **280*****| **Amortissement des immobilisations incorporelles** | **0,00** | **91 438,88** | **0,00** | **11 844,87** | **0,00** | **103 283,75** |
| 281311 | Amortissement des Bâtiments industriels | 0,00 | 279 385 907,95 | 0,00 | 78 801 160,96 | 0,00 | 358 187 068,91 |
| 281312 | Amortissement des Bâtiments administratifs et commerciaux | 0,00 | 49 603 008,71 | 0,00 | 13 995 326,37 | 0,00 | 63 598 335,08 |
| 281318 | Amortissement des Autres ensembles immobiliers | 0,00 | 3 793 033,15 | 0,00 | 996 029,63 | 0,00 | 4 789 062,78 |
| 281351 | Amortissement des Installation d'eau | 0,00 | 28 055 562,23 | 0,00 | 8 006 678,48 | 0,00 | 36 062 240,71 |
| 281352 | Amortissement des Installation d'électricité | 0,00 | 4 224 433,70 | 0,00 | 1 452 451,45 | 0,00 | 5 676 885,15 |
| 281353 | Amortissement des Installation de gaz | 0,00 | 180 919,30 | 0,00 | 57 131,47 | 0,00 | 238 050,77 |
| 281355 | Amortissement des Installation de protection et de sécurité | 0,00 | 7 712,56 | 0,00 | 2 435,58 | 0,00 | 10 148,14 |
| 281356 | Amortissement des Installation de télécommunication | 0,00 | 368 614,44 | 0,00 | 107 175,47 | 0,00 | 475 789,91 |
| 281357 | Amortissement des Installation d'aération, chauffage et clim | 0,00 | 3 764 290,24 | 0,00 | 1 183 645,41 | 0,00 | 4 947 935,65 |
| 281358 | Amortissement des Autres agencements et installations | 0,00 | 3 499 635,05 | 0,00 | 1 099 412,52 | 0,00 | 4 599 047,57 |
| 281512 | Amortissement du Matériel de production tissage | 0,00 | 24 069 934,23 | 0,00 | 11 579 908,57 | 0,00 | 35 649 842,80 |
| 281514 | Amortissement du Matériel de production finissage | 0,00 | 9 039 605,65 | 0,00 | 6 236 251,80 | 0,00 | 15 275 857,45 |
| 281518 | Amortissement d'autre matériel de production textile | 0,00 | 3,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3,00 |
| 281521 | Amortissement de chaudière & matériel de vapeur | 0,00 | 4 698 064,45 | 0,00 | 3 008 513,41 | 0,00 | 7 706 577,86 |
| 281522 | Amortissement du Matériel & outillage de laboratoire | 0,00 | 226 605,32 | 0,00 | 947 997,49 | 0,00 | 1 174 602,81 |
| 281523 | Amortissement du Matériel & outillage d'ateliers de maintens | 0,00 | 91,00 | 0,00 | 3 700,00 | 0,00 | 3 791,00 |
| 281524 | Amortissement de Matériel de sécurité | 0,00 | 2 222,39 | 0,00 | 225,83 | 0,00 | 2 448,22 |
| 281525 | Matériel & outillage de travaux publics | 0,00 | 22,00 | 0,00 | 7 521,36 | 0,00 | 7 543,36 |
| 281526 | Matériel & outillage de manutention | 0,00 | 15 945,00 | 0,00 | 10 335,00 | 0,00 | 26 280,00 |
| 281528 | Autre matériel & outillage industriel | 0,00 | 39 841,26 | 0,00 | 8 532,41 | 0,00 | 48 373,67 |
| 281811 | Amortissement des Véhicules poids lourd | 0,00 | 4,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 4,00 |
| 281813 | Amortissement des Véhicules utilitaires | 0,00 | 1,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1,00 |
| 281814 | Amortissement des Véhicules légers touristiques | 0,00 | 2 004 183,41 | 0,00 | 464 508,86 | 0,00 | 2 468 692,27 |
| 281821 | Amortissement des Matériel de bureau | 0,00 | 72,00 | 71,00 | 2 420,83 | 0,00 | 2 421,83 |
| 281822 | Amortissement des Matériel informatique | 0,00 | 1 043 306,10 | 10 448,00 | 145 100,67 | 0,00 | 1 177 958,77 |
| 281831 | Amortissement des Mobilier de bureau | 0,00 | 398 973,81 | 150 810,40 | 125 335,59 | 0,00 | 373 499,00 |
| 281832 | Amortissement des Mobilier et équipements ménagers | 0,00 | 836 980,53 | 276 329,73 | 262 433,47 | 0,00 | 823 084,27 |
| 281838 | Amortissement des Autres mobiliers et équipements | 0,00 | 9,00 | 7,00 | 0,00 | 0,00 | 2,00 |
| **281*****| **Amortissement des immobilisations corporelles** | **0,00** | **415 258 981,48** | **437 666,13** | **128 504 232,63** | **0,00** | **543 325 547,98** |
| | TOTAL GENERAL | **0,00** | **415 350 420,36** | **437 666,13** | **128 516 077,50** | **0,00** | **543 428 831,73** |

# الملحق رقم 12

**TEX ALG UNITE-TIFIB**
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

## BALANCE GENERALE

| COMPTE | LIBELLE | REOUVERTURE(SOLDES) | | MVM DU 01/01/17 AU 31/12/17 | | SOLDE AU 31/12/17 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | DEBIT | CREDIT | DEBIT | CREDIT | DEBIT | CREDIT |
| 280400 | Amortissement des logiciels informatiques et ass | 0,00 | 103 283,75 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 103 283,75 |
| **280*****| **Amortissement des immobilisations incorpore** | **0,00** | **103 283,75** | **0,00** | **0,00** | **0,00** | **103 283,75** |
| 281311 | Amortissement des Bâtiments industriels | 0,00 | 358 187 068,91 | 0,00 | 71 637 423,46 | 0,00 | 429 824 492,37 |
| 281312 | Amortissement des Bâtiments administratifs et co | 0,00 | 63 598 335,08 | 0,00 | 12 724 760,36 | 0,00 | 76 323 095,44 |
| 281318 | Amortissement des Autres ensembles immobilier | 0,00 | 4 789 062,78 | 365,00 | 957 720,74 | 0,00 | 5 746 418,52 |
| 281351 | Amortissement des Installation d'eau | 0,00 | 36 062 240,71 | 0,00 | 6 482 592,94 | 0,00 | 42 544 833,65 |
| 281352 | Amortissement des Installation d'électricité | 0,00 | 5 676 885,15 | 0,00 | 250 000,00 | 0,00 | 5 926 885,15 |
| 281353 | Amortissement des Installation de gaz | 0,00 | 238 050,77 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 238 050,77 |
| 281355 | Amortissement des Installation de protection et d | 0,00 | 10 148,14 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 10 148,14 |
| 281356 | Amortissement des Installation de télécommunica | 0,00 | 475 789,91 | 0,00 | 69 776,40 | 0,00 | 545 566,31 |
| 281357 | Amortissement des Installation d'aération, chauff | 0,00 | 4 947 935,65 | 17,00 | 141 104,68 | 0,00 | 5 089 023,33 |
| 281358 | Amortissement des Autres agencements et instal | 0,00 | 4 599 047,57 | 0,00 | 43 586,70 | 0,00 | 4 642 634,27 |
| 281512 | Amortissement du Matériel de production tissage | 0,00 | 35 649 842,80 | 2 175 021,86 | 8 571 168,62 | 0,00 | 42 045 989,56 |
| 281514 | Amortissement du Matériel de production finissag | 0,00 | 15 275 857,45 | 98 540,29 | 5 104 697,48 | 0,00 | 20 282 014,64 |
| 281518 | Amortissement d'autre matériel de production tex | 0,00 | 3,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 3,00 |
| 281521 | Amortissement de chaudière & matériel de vapeu | 0,00 | 7 706 577,86 | 138 062,12 | 2 446 665,84 | 0,00 | 10 015 181,58 |
| 281522 | Amortissement du Matériel & outillage de laborat | 0,00 | 1 174 602,81 | 0,00 | 935 904,56 | 0,00 | 2 110 507,37 |
| 281523 | Amortissement du Matériel & outillage d'ateliers d | 0,00 | 3 791,00 | 0,00 | 7 400,00 | 0,00 | 11 191,00 |
| 281524 | Amortissement de Matériel de sécurité | 0,00 | 2 448,22 | 1,00 | 0,00 | 0,00 | 2 447,22 |
| 281525 | Matériel & outillage de travaux publics | 0,00 | 7 543,36 | 0,00 | 7 521,36 | 0,00 | 15 064,72 |
| 281526 | Matériel & outillage de manutention | 0,00 | 26 280,00 | 875,00 | 26 210,00 | 0,00 | 51 615,00 |
| 281528 | Autre matériel & outillage industriel | 0,00 | 48 373,67 | 0,00 | 5 800,00 | 0,00 | 54 173,67 |
| 281811 | Amortissement des Véhicules poids lourd | 0,00 | 4,00 | 2,00 | 0,00 | 0,00 | 2,00 |
| 281813 | Amortissement des Véhicules utilitaires | 0,00 | 1,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 1,00 |
| 281814 | Amortissement des Véhicules légers touristiques | 0,00 | 2 468 692,27 | 3,00 | 352 478,64 | 0,00 | 2 821 167,91 |
| 281821 | Amortissement des Matériel de bureau | 0,00 | 2 421,83 | 0,00 | 4 150,00 | 0,00 | 6 571,83 |
| 281822 | Amortissement des Matériel informatique | 0,00 | 1 177 958,77 | 0,00 | 31 110,00 | 0,00 | 1 209 068,77 |
| 281831 | Amortissement des Mobilier de bureau | 0,00 | 373 499,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 373 499,00 |
| 281832 | Amortissement des Mobilier et équipements ména | 0,00 | 823 084,27 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 823 084,27 |
| 281838 | Amortissement des Autres mobiliers et équipeme | 0,00 | 2,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 2,00 |
| **281*****| **Amortissement des immobilisations corporelle** | **0,00** | **543 325 547,98** | **2 412 887,27** | **109 800 071,78** | **0,00** | **650 712 732,49** |
| | TOTAL GENERAL | **0,00** | **543 428 831,73** | **2 412 887,27** | **109 800 071,78** | **0,00** | **650 816 016,24** |

# الملحق رقم 13

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique


Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير


**LE DECANAT** — **عمادة الكلية**

الرقم : ..124../ ك.ق.ت.ت/2020

إلى السيد : **مدير مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB**
**- ولاية بسكرة -**

## طلب المساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي ، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبتان :

1- **سلمي نور الهدى**

2- **فتاح عبير**

المسجلتان بالسنة : **الثانية ماستر** تخصص: **محاسبة و تدقيق**

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني للمذكرة المعنونة بـ : " **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي** "

تحت إشراف : **د/ قطاف نبيل**

و في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

بسكرة في : **2020/03/16**

**تأشيرة المؤسسة المستقبلة** — **ع/ عميد الكليـــــة**

نائب العميد المكلف بالدراسات
والمسائل المرتبطة بالطلبة
أ. جنان عبد الحق

مدير الموارد البشرية
السعيد ليلى